

قَانُونُ

الْحَقُوقِ وَالْأَهْلِيَّةِ

مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى الْقَوَانِينِ الْأَهْلِيَّةِ وَالْمَخَالِطَةِ وَالْفَرْسِيَّةِ

مُزِيلٍ بِسَرَحٍ مَوَادِّ الْقِسْمِ الْعَامِّ

وَمَعَ التَّعْدِيلَاتِ لِفَايَةِ سِبْتَمْبَرِ سَنَةِ ١٩٢٥

وَضَمَنَهُ: قَانُونُ الْأَحْدَاثِ الْمُتَشَرِّدِينَ وَقَانُونُ
مَعْتَادِي الْأَجْرَامِ وَقَانُونُ التَّجْمِيرِ وَقَانُونُ
الْاجْتِمَاعَاتِ وَالْمَظَاهِرَاتِ وَقَانُونُ الْأَحْكَامِ
الْعَرَفِيَّةِ الْمَصْرِيقَةِ وَقَانُونُ الْمُتَشَرِّدِينَ وَالْمَشْبُوهِينَ
وَقَانُونُ جَرَائِمِ الصَّحَفِ وَقَانُونُ الْمُخْدَرَاتِ

كَلَامُ الْمَصْرِفِيِّ

أَيْسَانِسُ فِي الْحَقُوقِ وَمُنْدُوبُ قَضَائِي

قِسْمُ قَضَايَا وَزَارَةِ الدَّخَايَةِ وَمَصَاحَةُ الصَّحَّةِ الْعُمُومِيَّةِ

الطَّبِيعَةُ التَّجَارِيَّةُ الْكُبْرَى

طَاعَةُ تَارِيخِ ١٣ سِبْتَمْبَرِ ١٣٤٤

فَائِدَتُهُ

الْحَقُوقُ وَالْإِجْرَامُ

مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى الْقَوَانِينِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْمُتَخَصِّصَةِ وَالْفَرَسِيَّةِ

مُزِيلٌ بِسَرَحٍ مَوَادِّ الْقِسْمِ الْعَامِ

وَمَعَ التَّعْدِيلَاتِ لِنَايَةِ سِبْتَمْبَرِ سَنَةِ ١٩٢٥

مَوْضِعُهُ: قَانُونُ الْأَحْدَاثِ الْمُتَشَرِّدِينَ وَقَانُونُ
مَعْتَادِي الْأَجْرَامِ وَقَانُونُ التَّجْمِيرِ وَقَانُونُ
الاجْتِمَاعَاتِ وَالْمَظَاهِرَاتِ وَقَانُونُ الْأَحْكَامِ
الْعَرَفِيَّةِ الْمَصْرِفِيَّةِ وَقَانُونُ الْمُتَشَرِّدِينَ وَالْمَشْبُوهِينَ
وَقَانُونُ جَرَائِمِ الصُّحُفِ وَقَانُونُ الْمُخْذِرَاتِ

كَلَامُ الْمَصْرِفِيِّ

لِبَسَانَسٍ فِي الْحَقُوقِ وَمُنْدُوبٍ قَضَائِيٍّ

قِسْمِ قَضَايَا وَزَارَةِ الدَّاخِلِيَّةِ وَمَصْلُحَةِ الصَّحَّةِ الْعُمُومِيَّةِ

الطبعة الثامنة: ألكبرى

طبعة ١٩٢٥

مقدمة

اصبحت الكتب المتداولة من قانون العقوبات الاهلى قليلة الفائدة لكثرة ما طرأ عليها من التعديلات . فرأيت أن أخرج هذا القانون بكل تعديل صدر للآن . وأضفت اليه طائفة من القوانين التي تطبقها المحاكم يومياً حتى يسهل الرجوع اليها . وقصدت أن لا يكون العمل قاصراً على طبع مواد القانون دون اضافة شيء عليها يسهل معه تفسيرها فاشترت عقب كل مادة الى اصولها من القوانين الاجنبية والمختلطة وقانون العقوبات القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ وأضفت في هامش بعض الصفحات ملاحظات جديدة بالاعتبار ثم ذيلت القانون بشرح مواد القسم العام كل مادة على حدها مع أقوال الشراح معززة باحكام المحاكم بطريقة موجزة ايجازاً جامعاً لكل النقط القانونية دون اسهاب ممل أو تعرض لنظريات خلافية طويلة يضيق وقت حضرات القضاة والمحامين عن مراجعتها فما وضعته هو خلاصة قانونية قيّمة تساعد كثيراً على تطبيق المادة تطبيقاً صحيحاً وتوفر عبء الرجوع الى مختلف المجالات والمراجع القضائية . ويحسن دائماً قبل قراءة الشرح أن يقرأ نص المادة لان الشرح مكمل للنص

وَقَدْ كَانَ فِي الْعِزْمِ أَنْ أُشْرَحَ كُلُّ مَوَادِّ الْقَانُونِ عَلَى الْإِسْلُوبِ
الَّذِي اتَّبَعْتَهُ فِي شَرْحِ الْقِسْمِ الْعَامِ خَالَتْ دُونِ ذَلِكَ شِدَّةَ الرِّغْبَةِ فِي
إِظْهَارِ الْكِتَابِ حَالًا لِلْمُسَيِّسِ الْحَاجَّةَ إِلَى تَنَاوُلِ قَانُونِ مَعْدَلِ تَعْدِيلِ
تَامًا آمَلًا فِي أَتِمَامِ مَا اعْتَزَمْتُ عَلَيْهِ بِمَجْرَدِ سَنُوحِ الْفُرْصَةِ
وَلَسْتُ أَطْمَعُ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْعَمَلِ فِي شَيْءٍ سِوَى النِّفْعِ الْعَامِ
فَعَسَى أَنْ يُشْفَعَ حَسَنَ قَصْدِي عَمَّا يَحْتَمِلُ ظُهُورُهُ فِي الْكِتَابِ
مِنْ هَفَوَاتٍ فَإِنَّ الْعَصِمَةَ لِلَّهِ
أَغُسْطُسُ سَنَةِ ٩٢٥ (كامل المصرى)

الاختصارات

أه أهلى	عق قانون العقوبات
تج القانون التجارى	عق اه « « الاهلى ٩٠٤
تج ف « « الفرنسى	عق قد « « القديم ١٨٨٣
تج أه « « الاهلى	عق ف « « الفرنسى
تج قانون تحقيق الجنايات	عق م « « المختلط
تج اه « « الاهلى	عق بلج « « البلجيكى
تج ف « « الفرنسى	عق طل « « الايطالى
تج م « « المختلط	ق قانون
د دكرى تو وفي الفهرست	ل م لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
د دكرى تو ١٤ فبراير سنة ٩٠٤ م	م مختلط
ر راجع	مج المجموعة الرسمية للمحاكم
س سنة	الاهلية
ص صحيفة	مج ت م مجموعة التشريع المختلطة
ظ انظر	ن محكمة النقض والابرار

تنبيهات هامة

(١) عقب طبع هذا القانون الغيت المواد ١٦٢ و ١٦٦ مكررة
و ١٦٨ الخاصة بجرائم الصحف واستبدلت بمواد جديدة أوردناها
بصحيفة ٣٢٩ للرجوع إليها فيحسن التأشير على المواد القديمة بذلك
(٢) أشرنا في البند ٨ من صحيفة ٢٠٩ الى مركز الالمانيين
في مصر بعد زوال امتيازاتهم . وقد صدرت بذلك معاهدة بين مصر
والمانيا أوردناها بصحيفة ٣٣٢

(٣) تصحيح الخطأ المطبعي الآتي : —

صحيفة	السطر	خطأ	صوابه
١	الاول من الهامش	٩١٣	٩٠٣
١٨	الثاني من الهامش	٣٠	٣٠ فقرة ٢
٢٤	السابع من الهامش	٩٦	تشطب ٩٦
٢٦	الثاني من الهامش	راجع مادة ١٥	مادة ٦٥
١٦٠	الخامس	وارتكب	ارتكب
١٦٧	السابع	والمنع	ولمنع
١٨٤	السادس عشر	انظار	انذار
١٨٤	الثامن عشر	الفرقتين	الفقرتين
٢١٧	السابع	تاريخه	تاريخ
٢١٩	الرابع	ما عدا	عدا
٢٩٧	الثاني	يكون الحكم	يكون الحكم المطاوب ايثاق تنفيذه
٢٩٧	السادس عشر	٥٣ فقرة اولى	٥٣ فقرة ثانية
٢٩٧	السابع »	٥٣ فقرة ثانية	٥٣ فقرة اولى
٢٩٧	التاسع »	٣٥	٥٣
٣٢٧	» »	يمحى	يمحو

فهرست قانون العقوبات الأهل

صفحة

أمر عال بتنفيذ أحكام قانون العقوبات ١

الكتاب الأول

أحكام ابتدائية

الباب الاول - قواعد عمومية (م ١ - ٨) ٣

الباب الثاني - أنواع الجرائم (م ٩ - ١٢) ٧

الباب الثالث - العقوبات (م ١٣ - ٢٨) ٨

(القسم الاول) العقوبات الاصلية (م ١٣ - ٢٣) ٨

(القسم الثاني) العقوبات التبعية (م ٢٤ - ٣١) ١٣

(القسم الثالث) تعدد العقوبات (م ٣٢ - ٣٨) ١٨

الباب الرابع - اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة

(م ٣٩ - ٤٤) ٢٠

الباب الخامس - الشروع (م ٤٥ - ٤٧) ٢٣

» » مكرر - في الاتفاقات الجنائية (م ٤٧ مكررة) ... ٢٥

الباب السادس - العود (م ٤٨ - ٥١) ٢٦

الباب السابع - في الاحكام المعلق تنفيذها على شرط (م ٥٢ - ٥٤) ٢٩

الباب الثامن - أسباب الاباحة وموانع العقاب (م ٥٥ - ٥٨) ٣١

الباب التاسع - المجرمون الاحداث (م ٥٩ - ٦٧) ٣٣

الباب العاشر - حق العفو (م ٦٨ - ٦٩) ٣٧

الكتاب الثانى

فى الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها

الباب الأول	- فى الجنائيات المضرة بأمن الحكومة من	
	جهة الخارج (م ٧٠ - ٧٦) ٧٠	
الباب الثانى	- فى الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة	
	من جهة الداخل (م ٧٧ - ٨٨) ... ٤١	
الباب الثالث	- فى الرشوة (م ٨٩ - ٩٦) ٤٥	
الباب الرابع	- فى اختلاس الأموال الأميرية وفى	
	الغدر (م ٩٧ - ١٠٤) ٤٧	
الباب الخامس	- فى تجاوز الموظفين حدود وظائفهم	
	وفى تقصيرهم فى أداء الواجبات المتعلقة	
	بها (م ١٠٥ - ١٠٩) ٥١	
الباب السادس	- فى الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين	
	لأفراد الناس (م ١١٠ - ١١٦) ... ٥٤	
الباب السابع	- فى مقاومة الحكم وعدم الامتثال	
	لأوامرهم والتعدى عليهم بالسب وغيره	
	(م ١١٧ - ١١٩) ٥٧	
الباب الثامن	- فى هرب المحبوسين واخفاء الجانين	
	(م ١٢٠ - ١٢٧) ٥٨	

- الباب التاسع - في فك الاختام وسرقة السندات
والاوراق الرسمية المودعة (م ١٢٨-١٣٥) ٦٣
- الباب العاشر - في اختلاس الألقاب والوظائف
والاتصاف بها بدون حق
(م ١٣٦ - ١٣٧) ٦٦
- الباب الحادى عشر - في الجنح المتعلقة بالأديان (م ١٣٨-١٣٩) ٦٧
- الباب الثانى عشر - في اتلاف المباني والآثار وغيرها من
الاشياء العمومية (م ١٤٠) ٦٨
- الباب الثالث عشر - في تعطيل المخبرات التلغرافية أو
التلغونية وفي تعطيل النقل بواسطة
السكك الحديدية (م ١٤١ - ١٤٧) ٦٩
- الباب الرابع عشر - في الجنح والجنايات التى تقع بواسطة
الصحف وغيرها (م ١٤٨ - ١٦٩) ٧١
- الباب الخامس عشر - في المسكوكات الزيف والمزورة
(م ١٧٠ - ١٧٣) ٨٢
- الباب السادس عشر - في الزوير (م ١٧٤ - ١٩١) ٨٤
- الباب السابع عشر - الاتجار فى الاشياء المنوعة وقليد
علامات البوسته والتلغرافات
(م ١٩٢ - ١٩٣) ٩٠

الكتاب الثالث

في الجنايات والجنح التي تحصل لاحاد الناس

الباب الاول	- في القتل والجرح والضرب	(م ١٩٤ - ٢١٦) ٩١
الباب الثاني	- في الحريق عمدا (م ٢١٧ - ٢٢٣)	٩٨
الباب الثالث	- في اسقاط الحوامل وصنع وبيع الاشربة أو الجواهر المنقوشة المضرة بالصحة (م ٢٢٤ - ٢٢٩)	١٠٠
الباب الرابع	- في هتك العرض وافساد الاخلاق	(م ٢٣٠ - ٢٤١) ١٠٢
الباب الخامس	- في القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وفي سرقة الاطفال وخطف	البنات (م ٢٤٢ - ٢٥٣) ١٠٥
الباب السادس	- في شهادة الزور واليمين الكاذبة	(م ٢٥٤ - ٢٦٠) ١٠٩
الباب السابع	- في القذف والسب وافشاء الاسرار	(م ٢٦١ - ٢٦٧) ١١٠
الباب الثامن	- في السرقة وفي الاغتصاب (م ٢٦٨ - ٢٨٤)	١١٣
الباب التاسع	- في التفالس (م ٢٨٥ - ٢٩٢)	١١٩ ...
الباب العاشر	- في النصب وخيانة الامانة (م ٢٩٣ - ٢٩٨)	١٢٤

الباب الحادى عشر - فى تعطيل المزايدات وفى النش الذى
يحصل فى المعاملات التجارية

(٢٩٩ - ٣٠٦) ١٢٨

لباب الثانى عشر - فى العاصب القمار والنصيب والبيع
والشراء بالنمرة المعروفة بالـوتيرى

(٣٠٧ - ٣٠٨) ١٣٢

الباب الثالث عشر - فى التخريب والتعيب والاتلاف

(٣٠٩ - ٣٢٢) ١٤٣

الباب الرابع عشر - فى انتهاك حرمة ملك الغير (م ٢٢٣-٢٢٧) ١٣٩

الباب الخامس عشر - فى التوقف عن العمل بالمصالح ذات

المنفعة العامة وفى الاعتداء على حرية

العمل (م ٣٢٧ مكرره و ٣٢٧ - ٣) ١٤١

الكتاب الرابع

فى المخالفات

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية (م ٣٢٨ - ٣٢٩) ١٤٤

» » بالامن العام أو الراحة العمومية (م ٣٣٠ - ٣٣٣) ١٤٥

» » بالصحة العمومية (م ٣٣٤ - ٣٣٧) ١٤٧

» » بالآداب (م ٣٣٨) ١٤٩

» » بالسلطة العمومية (م ٣٣٩) ١٥٠

» » بالأملاك (م ٣٤٠ - ٣٤٢) ١٥٠

صفحة

المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس (م ٣٤٣)	١٥٢
» » بالاشخاص (م ٣٤٤ - ٣٤٧)	١٥٣
» المنصوص عنها فى اللوائح الخصوصية (م ٣٤٨)	١٥٤
قانون رقم ٢ سنة ٩٠٨ بشأن الاحداث المتشردين	١٥٥
» رقم ٥ سنة ٩٠٨ » المعتادين على الاجرام	١٥٩
» رقم ١٠ سنة ٩١٤ » التجمهر	١٦١
» رقم ١٤ سنة ٩٢٣ » الاجتماعات والمظاهرات	١٦٤
» رقم ١٥ سنة ٩٢٣ » الاحكام العرفية المصرية	١٧١
» رقم ٢٤ سنة ٩٢٣ » المتشردين والمشبوهين	١٧٨
شرح مواد القسم العام من ٢٠٣ - ٣٢٨
قانون جرائم الصحف	٣٢٩
معاهدة المانيا ومصر	٣٣٢
قانون الاتجار بالمخدرات واستعمالها	٣٣٤

فهرست هجائى

قانون نمرة ٣ لسنة ١٩٠٤

أمر عال

بتنفيذ أحكام قانون العقوبات

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونية سنة ١٨٨٣
المشتمل على لأحة ترتيب المحاكم الاهلية وعلى الامر العالى المؤرخ
فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الصادر بقانون العقوبات الجارى العمل
بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة
رأى مجلس نظارنا

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين (١) أمرنا بما هوأت

١ — يستعاض عن قانون العقوبات الجارى العمل به الآن (٢)

بقانون العقوبات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق
بأمرنا هذا

٢ — يجوز للقاضي فى مواد الجنح والمخالفات المنصوص

(١) تراجع محاضر مجلس شورى القوانين بالوقائع المصرية سنة ٩١٣

من ٣١ أكتوبر لغاية ديسمبر

(٢) أى قانون العقوبات الاهلى لسنة ١٨٨٣

عليها في الاوامر العلية والقرارات الخصوصية السابقة على صدور
أمرنا هذا أن يخفض العقوبة طبقاً للقواعد الآتية متى رأى
أن ظروف الجريمة المنظورة أمامه تستوجب الرأفة وهذه
القواعد هي :

(أولاً) للقاضي اذا كانت العقوبة هي الحبس والغرامة معاً
أن يحكم بأحدى هاتين العقوبتين فقط

(ثانياً) وله أن يخفض الغرامة الى أقل من الحد الأدنى
المقرر لها قانوناً بشرط أن لا تقل عن خمسة قروش

(ثالثاً) وله كذلك أن يخفض مدة الحبس بشرط أن لا تقل
عن أربع وعشرين ساعة (١)

ولا تسرى مع ذلك أحكام هذه المادة على الغرامات المنصوص
عليها في لأئحة الجمارك

٣ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب

العمل به ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٠٤

صدر بمرأى عابدين في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير
سنة ١٩٠٤)

عباس حامي

قانون العقوبات الاهلى

الكتاب الأول

أحكام ابتدائية

الباب الأول

قواعد عمومية

١ - تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه الا اذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الاهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية (١)

ل أ ١٥٠ . نخ ف ٥ - ٧ . عق ياج . ١٧٠ ابريل سنة ١٨٧٨ عق طل

٨ - ٣

(١) انظر مواد ١٠-٦ من الكتاب الثانى من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة المعدلة بذكرى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ والمواد ٣٣١ - ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط بشأن التحالفات التى تختص المحاكم المختلطة بتطبيقها على الاجانب وانظر مادة ٦٨ من الدستور المصرى ونصها « يطبق مجلس الاحكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فيه . وتبين فى قانون خاص احوال مسؤولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات »

٢ — تسمى أحكام هذا القانون أيضاً مع مراعاة الاستثناء السابق على الأشخاص الآتي ذكرهم :

(أولاً) كل من ارتكب في خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر .

المصري (١)

(ثانياً) كل من ارتكب في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :

(١) جنابة مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين .

الأول والثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون

(ب) جنابة تزوير مما نص عليه في المادة ١٧٤ من هذا القانون .

(ج) جنابة تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ١٧٠ و

١٧١ من هذا القانون بشرط أن تكون المسكوكات

متداولة قانوناً في القطر المصري (٢)

٣ — كل مصري تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو

(١) هذه الفقرة موافقة لما قضت به المحاكم الفرنسية (انظر الحكم الصادر من محكمة النقض والابرام بفرنسا في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٤ وهذا ماخصه نقلاً عن رينير « اختصاص المحاكم الفرنسية بالنظر الى فعل أصلى وقع في فرنسا يتناول ضرورة جميع افعال الاشتراك فيه ولو حصل الاشتراك في خارج البلاد ومهما كانت جنسية الشريك » (تعليقات الحفانية)

(٢) وهذه الفقرة مطابقة لما جاء بالأشرائع الاجنبية المنزه عنها بالفقرة الاولى .

خارج القطر فعلا يعتبر جنائية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه اذا عاد الى القطر وكان الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه (١)

٤ — لاتقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج الا من النية العمومية (٢)
ولا يجوز اقامتها على من يثبت أن المحاكم الاجنبية برأته مما أسند اليه أو أنها حكمت عليه نهائياً واستوفى عقوبته (٣)

٥ — يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها (٤) ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه

(١) هذه الفقرة مطابقة لما جاء بالشرائح الاجنبية المنو عنها بهامش المادة ٢ ولكن انظر فيما يتعلق بتسليم الجرمين النانوف الدولى واتفاق الحكومة المصرية والسودانية المصدق عليه من مجلس الوزراء فى ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ الوقائع المصرية ٣١ مايو سنة ١٩٠٢ والوظائف المؤقت بين حكومتى مصر ولسطين الوقائع المصرية ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٢

(٢) ظ. تخ. ف فقرة ٤ وكذلك الجرائم التى ترتكب فى الداخل للنيابة حق رفع الدعوى بمقتضى المادة ٢ تخ. ١ ومع ذلك انظر مادة ٦٦ من الدستور ونصها « المجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام الا باغلبية ثلثى الاراء والمجلس الاحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم . ويعين مجلس النواب من اعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس »

(٣) ظ عى بلج ١٣

(٤) يعتبر قانونا فى المواد الجنائية (١) القوانين الصادرة من السلطة التشريعية (٢) اللوائح الصادرة من جهات الادارة المنو عنها بمادة ٣٤٨ عى ١٥

نهايئاً قانون أصاح لستم فهو الذى يتبع دون غيره

عق م ١٩ . عق ف ٤ . عق قد ١٩

ظ . ل أ ٣ . ومادتي ٦ و ٢٧ من الدستور المعرى (١)

٦ — لايمس الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون.

ما يكون واجبا للخصوم من الرد والتعويض

عق م ٢١ . عق ف ١٠ عق قد ٢١

ظ عق ٢١٦٨١

٧ — لا تخل أحكام هذا القانون في أى حال من الاحوال.

بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الفراء (٢)

عق قد ١

ظ . عق أ ٥٥٨ و ٢١٦

٨ — تراعى أحكام الكتاب الاول من هذا القانون في

الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية الا اذا

وجد فيها نص يخالف ذلك

ظ عق ١ ٣٤٨ ومادة ٢ من الامر العالى الصادر بتنفيذ قانون العقوبات

ظ . عق بلج ١٠٠ عق ظل ١٠

(١) مادة ٦ : لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا عقاب الا على

الافعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها

مادة ٢٧ : لا تجرى أحكام القوانين ألا على مايقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب

عليها أثر فيما وقع قبله مالم ينص على خلاف ذلك بنص خاص

(٢) لم ينشأ عن العمل بقانون العقوبات خلاف مع الشريعة مما يحمل.

على الظن بان لا ضرورة لوجود هذه المادة (تعليقات الحقانية)

الباب الثاني

أنواع الجرائم

٩ — الجرائم ثلاثة أنواع :

(الاول) الجنايات

(الثاني) الجنح

(الثالث) المخالفات

عق أ . عق قد ٢

١٠ — الجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية:

(١) الاعدام

(٢) الاشغال الشاقة المؤبدة

(٣) الاشغال الشاقة المؤقتة

السجن

عق م ٢ . عق ف ١ و ٧ . عق قد ٣

(١) لا يحكم بهذه العقوبة في الحالة المذكورة بالمادة ٦٦

ظ . مادة ٤٩ قانون محاكم الجنايات الخاصة باخذ رأى مفتي الجهة قبل

الحكم بالاعدام ول أ ١٥

ظ المواد الواردة فيها عقوبة الاعدام وهي ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٥

و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨٣ و ١٤٦ و ١٩٤ و ١٩٧ و ١٩٨ قرة ٢

و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٥٥ و ٢٥٩

(٢) لا يحكم بهذه العقوبة في الحالة المذكورة بالمادة ٦٦

١١ — الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس الذى يزيد أقصى مدته عن أسبوع

الغرامة التى يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى

عق م ٣ . عق ف ١ و ١ عق قد ٤

١٢ — المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس الذى لا يزيد أقصى مدته عن أسبوع

الغرامة التى لا يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى

عق م ٤ . عق ف ١ و ١٦٤ عق قد ٥

ظ عق أ ٨٨ و ٣٤٨

الباب الثالث

العقوبات

القسم الأول — العقوبات الاصلية

١٣ — كل محكوم عليه بالاعدام يشنق (١)

عق قد ٢٥

١٤ — عقوبة الاشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه

(١) ظ م أ ٢٥٨ — ٢٦٣ بخصوص تنفيذ عقوبة الاعدام و عق أ ٦٩٨

فى تأثير العقو عليها

مقيداً بالحديد في أشق الاشغال التي تعينها الحكومة (١) مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها ان كانت مؤقتة ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالاشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً (٢)

عق م ٣٢ و ٣٣ . عق ف ١٥ . عق قد ٣٣

١٥ — يقضى من يحكم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا الستين من صمرهم ومن النساء مطلقاً مدة عقوبته في أحد السجون العمومية بدون قيد بالحديد
عق م ٣٤ عق ف ١٦ . عق قد ٣٤

١٦ — عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه غير مقيد بالحديد في أحد السجون العمومية (٣) وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الاعمال التي تعينها الحكومة (٤) المدة المحكوم

(١) هذه الاشغال مبينة بقرار الداخلية في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ مادة ٢ (مجموعة القوانين الادارية والجنائية جزء ٢ ص ٢٩)

(٢) هذه الاحوال الخصوصية كالواردة بالمواد ٣٦ و ٤٩ و ٥٠

(٣) راجع نظام السجون في مصر الصادر به دكرتو ٩ فبراير سنة ١٩٠١
المعدل بق ٢٦ في ٧ يولييه سنة ١٩١٣

(٤) هذه الاعمال مبينة بقرار الداخلية في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ مادة ١

بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا (١)

فق م ٣٥ . عق ف ٢٠ . عق قد ٣٥

١٧ — يجوز في مواد الجنايات اذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة بتبديل العقوبة على الوجه الآتى :

عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة
عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة
أو السجن

عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو بعقوبة الحبس التى لا يجوز أن تنقص عن سنتين
عقوبة السجن بعقوبة الحبس التى لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر (٢)

فق م ٣٤١ . عق ف ٤٦٣ . عق قد ٣٥٢

١٨ — عقوبة الحبس هى وضع المحكوم عليه فى أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز

(١) هذه الاحوال الخصوصية كلواردة بالمواد ٣٦ و ٤٩

(٢) ظ عق أ ه ٢٧

أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد عن ثلاث سنين الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً (١)
(ق ١٢ في ٨ يونيه ١٩١٢) لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقاً لما تقرر من القيود بالمواد من ٢٧١ الى ٢٧٣ من قانون تحقيق الجنايات الا اذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار (٢)

عق م ٤٦ و ٤٧ . عق ف ٤٠ . عق قد ٤٤ و ٤٥

١٩ — عقوبة الحبس نومان :

الحبس البسيط

الحبس مع الشغل

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجنون .
أو خارجها في الاعمال التي تعينها الحكومة (٣)

عق م ٤٩ . عق ف ٤١ . عق قد ٤٤

٢٠ — يجب على القاضى أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما .

(١) هذه الاحوال الخصوصية كالواردة بالمواد ٣٦ و ٤٩ و ٦٠

(٢) انظر مادة ٧١ من لائحة السجنون الصادرة في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ .
ومعدلة بق ٢٦ سنة ١٩١٣ ومبين بها الاعمال التي يشتغل فيها المحكوم عليهم بالحبس البسيط

(٣) هذه الاعمال مبينة بقرار الداخلية في ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ مادة ١ .
وقرار ٥ مايو سنة ١٩١٢ (مجموعة القوانين الادارية والجنايئة جزء ٢ ص ٢٩) :

كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر وكذلك في الاحوال
الآخري المعينة قانونا (١)

ويجب الحكم دائماً بالحبس البسيط في أحوال المخالفات (٢)
وفي كل الاحوال الآخري يجوز الحكم بالحبس البسيط أو

مع الشغل

عق قد ٤٤

٢١ — بتبدىء مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن
يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة
انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ومع ذلك اذا كانت
العقوبة المحكوم بها هي الاشغال الشاقة أو السجن وكان
استئناف الحكم مرفوعاً من المحكوم عليه وحده ولم تنقص
العقوبة من المحكمة الاستئنافية جاز لهذه المحكمة ان تأمر في
حكمها بان لا تستنزل من مدة العقوبة المحكوم بها مدة الحبس
الاحتياطي التي مضت من يوم صدور الحكم الابتدائي بها أو أن
لا يستنزل منها الا بعض هذه المدة

عق م ٢٠ و ٤٧ عق ف ٢٣ و ٢٤ و ٤٠ عق قد ٢٠ و ٤٥

(١) كالواردة في المواد ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠

و ٢٨١ و ٣١٠ و ٣٢١

(٢) أنواع تشغيل المحكوم عليهم بالحبس البسيط مبينة في المادة ٧١

من د ٩ فبراير سنة ٩٠١ الخاص بالسجون والمعدلة بق ٢٦ في ٧ يولية
سنة ٩١٣

٢٢ — العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقدّر في الحكم ولا يجوز ان ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية في أي حال من الاحوال

عق م ٥٤ . هن قد ٤٨

ظ . عق أ ٣٧ و ٤٤ و ١٦٦ و تح أ ٢٦٥ +

٢٣ — اذا حبس شخص احتياطاً ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور

واذا حكم عليه بالحبس والغرامة معا وكانت المدة التي قضاهما في الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة

عق م ٢٠ . عق قد ٢٠

ظ تح أ ٢٦٧

القسم الثاني

العقوبات التبعية

٢٤ — العقوبات التبعية هي :

(أولاً) الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عاها في

المادة ٢٥

(ثانياً) العزل من الوظائف الاميرية (١)

(ثالثاً) وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس (٢)

(رابعاً) المصادرة (٣)

عق م ٠٦ . عق ف ١١ . عق قد ٧

٢٥ — كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

(أولاً) القبول في أي خدمة في الحكومة مباشرة أو

بصفة متمهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة

(ثانياً) التحلي برتبة أو نيشان

(ثالثاً) الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل

الاستدلال .

(رابعاً) ادارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله

ويعين قما لهذه الادارة تقره المحكمة فإذا لم يعينه عينته المحكمة

المدنية التابع لها محل إقامته في أودة مشورتها بناء على طلب النيابة

(١) ظ . عق أ ٢٦٥ و ٢٧ و ٣١

(٢) ظ . عق أ ٢٨٥ و ٢٩ و ٣١

(٣) ظ . عق أ ٣٠ و ٣١

العمومية أو ذى مصلحة فى ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة

ويكون القيم الذى تقره المحكمة أو تنصبه تابعا لها فى جميع ما يتعلق بقوامته ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف فى امواله الا بالا يضاء أو الوقف أو بناء على اذن من المحكمة المدنية المذكورة

وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من ذاته وترد اموال المحكوم عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الافراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن ادارته

(خامسا) بقاءه من يوم الحكم عليه نهائيا أو غيايبا عضوا فى أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو أى لجنة عمومية

(سادسا) صلاحيته أبدا لان يكون عضوا فى إحدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة أو أن يكون خيرا أو شاهدا فى العقود اذا حكم عليه نهائيا بعقوبة الاشغال الشاقة (١)

عق ٣٩ و ٤١ + عق ف ٢٩ + حق قد ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢

(١) ظ أ ٦٩ ٦٩ فى تأثير حق العقو على هذه الحقوق والمزايا وهذه العقوبة التبعية تتبع حتما كل حكم بالاشغال الشاقة او السجن من غير أن ينص القاضى فى الحكم على ذلك
راجع ايضا مادة ٤ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٤ الخاصة بالحرمان من حق الانتخاب لجرائم معينة بالمادة

٢٦ — العزل من وظيفة اميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها (١)

وسواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ولا نيله أى مرتب مدة يقدرها الحكم وهذه المدة لا يجوز ان تكون اكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة

عق م ٤١ + و ٥٣ . عق اف ٢٩ + . عق قد ٤٧
ظ عق أ ٢٧٨ و ٣١

٢٧ — كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثانى من هذا القانون عومل بالرأفة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه
عق م ٥٣

٢٨ — كل من يحكم عليه بالاشغال الشاقة أو السجن لجناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل في الاحوال المبينة في الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من هذا القانون أو لجناية من المنصوص عليها في المواد ٣١١ و ٣٢٢ يجب وضعه بعد انقضاء

(١) العزل وارد في المواد ٩٨ و ٩٩ و ١٠٢ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١١ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ الخ

مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون
أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنين (١)
ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفف مدة المراقبة أو أن
يقضى بعدمها جلة

عق م ٥٩ دق ف ٤٦ عق قد ٥٢

ظ . عق أ ٢١ و ٣٨ و ٦٦ قره اولى

٢٩ — يترتب على مراقبة الموليس التزام المحكوم عايه
بجميع الاحكام المقررة فى الاوامر العلية المختصة بتلك المراقبة (٢)
ومخالفة احكام هذه الاوامر تستوجب الحكم على مرتكبها
بالحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة

عق م ٦١ . عق ف ٤٤ و ٥٠ . دق قد ٥٥

٣٠ — يجوز للقاضي اذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن
يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التى تحصلت من الجريمة وكذلك
الاسلحة والآلات المضبوطة التى استعملت أو التى من شأنها
أن تستعمل فيها وهذا كله بدون اخلال بمحقوق الغير الحسن
النية واذا كانت الاشياء المذكورة من التى يعد صنعها أو استعمالها

(١) يجوز الحكم بمراقبة البوليس كما فى المواد ٢٧٧ و ٢٩٣ و ٣١٠
و ٣٢١ وتعتبر فى هذه الاحوال عقوبة تكميلية أى يجب النص عليها فى
الحكم أما فى مادتي ٢٨ و ٦٩ فتعتبر عقوبة تبعية

(٢) راجع ق ٢٤ سنة ٩٢٣ الوارد يذيل هذا القانون مواد ١٠ وما
بعدها ١٨ و ٢٦ وفيها الاحكام الخاصة بمراقبة البوليس وعقوبة مخالفتها

أوحيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الاحوال ولو لم تكن تلك الاشياء ملكا للتهمة (١)

د . ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ . عق طل ٣٦

ظ نـ ١٨٨—٢٢

٣١ — يجوز فيما عدا الاحوال السابقة الحكم بعقوبات من المزل الوظيفة الاميرية ومراقبة البوليس والمصادرة وذلك في الاحوال المنصوص عليها قانونا (٢)

عق م ٥٨ و ٦٠ . عق ف ٤٢ . عق قد ٧ و ٤٥

ظ . عق أ ٢٦ و ٢٨ و ٦٩

القسم الثالث

تعدد العقوبات

٣٢ — اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار

(١) المصادرة عقوبة اختيارية يجوز للقاضى توقيعها . ولكنها واجبة عند النـس عليها كما في المواد ٣٠ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٣٠ فقرة ٤ و ٣٣٦ و ٣٤٣ والمصادرة العامة للاموال محظورة (مادة ١٠ من الدستور)

(٢) راجع احواله المزل والمراقبة والمصادرة المنصوص عليها قانونا بهامش المواد ٢٦ و ٢٨ و ٣٠ ويلاحظ ان مسألة المصادرة اُجبت فيما يتعلق بالمخالفات على المواد المعينة لتلك المخالفات وهذه المصادرات تدخل تحت قوله في المادة ٣١ « وفي الاحوال الاخرى المنصوص عنها في القانون » كلواردة في المواد

٣٣٦ و ٣٤٣

الجرعة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها
 وإذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها
 بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم
 بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم

عق طل ٧٨ . عق ف ٣٦٥

ظ ٦٤ قرة ٢ والاستثناء الوارد بالمادة ١٢٠ قرة ٣

٣٣ — تتعدد العقوبات المقيدة للحرية الا ما استثنى بنص

المادتين ٣٥ و ٣٦

٣٤ — اذا تنوعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على

الترتيب الآتي :

(أولاً) الاشغال الشاقة

(ثانياً) السجن

(ثالثاً) الحبس مع الشغل

(رابعاً) الحبس البسيط

٣٥ — يجب عقوبة الاشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة

مقيدة للحرية محكوم بها الجريمة وقعت قبل الحكم بالاشغال

الشاقة المذكورة

٣٦ — اذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم

عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الاشغال الشاقة

المؤقتة عن عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد

مدة السجن أو مدة السجن والحبس عن عشرين سنة وأن لا تزيد.

مدة الحبس وحده عن ست سنين

٣٧ — تتعدد العقوبات بالغرامة دائماً

٣٨ — تتعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن.

تزيد مدتها كلها عن خمس سنين

ظ . ق . ٢٤ . سنة ٩٢٣ مواد ١٠ وما بعدها

الباب الرابع

اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة

٣٩ — يعد فاعلاً للجريمة :

(أولاً) من يرتكبها وحده أو مع غيره

(ثانياً) من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون.

من جملة أعمال فيأتى عمداً عملاً من الاعمال.

المكونة لها

ومع ذلك اذا وجدت أحوال خاصة بإحد الفاعلين تقتضى.

لتغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها الى.

غيره منهم وكذلك الحال اذا تغير الوصف باعتبار قصد ارتكب.

الجريمة أو كيفية علمه بها (١)

٤٠ — يعد شريكاً في الجريمة :

(أولاً) كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة ،
إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض (٢)
(ثانياً) من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء
على هذا الاتفاق

(ثالثاً) من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحاً أو آلات أو
أى شيء آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو
ساعدهم بأى طريقة أخرى في الاعمال المجهزة أو المسهلة أو
المتهمة لارتكابها

عق م ٧٤ . عق ف ٦٠ و ٦٢ . عق قد ٦٨

(١) الاحوال الخاصة التي تنير وصف الجريمة كأن يكون أحد الفاعلين
موظف (مثاله م ١٧٠) والتي تنير العقوبة كأن يكون أحدهم عائداً . وتنير
الوصف باعتبار القصد أو كيفية العلم كوجود سبق أصرار أو ترصد عند أحد
الفاعلين (مثاله م ١٩٤)

ويلاحظ أن المقصود من (الاحوال الخاصة) الظروف الشخصية اللاحقة
بالجرم وليست المادية المصاحبة للجريمة كالتساقى والكسر وظرف الليل
(٢) هذا هو التحريض الشخصي . أما التحريض العمومى فمثاله ما ورد
في المادة ١٤٨ وما بعدها

قانوناً بنص خاص (۱)

الاحوال (٢)

(४) $\frac{1}{2}$ अंश

عق م ٧٣ . عق ف ٥٩ . عق قد ٦٧

الاباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لاهوال أخرى خاصة

(۱) كما ورد في المواد ۱۲۲ و ۱۹۹

الشريك اذا كان عالماً بها أن يكون للفاعل الاصلى صفة خاصة كما ورد في المواد.

٩٧ و ١٧٩ و ١٨٠ و ٢٢٧ و ٢٣٠ — ٢٣٤ و ٢٧٤ قرة ٧

(٢) الاحوال الخاصة بالفاعل التي تغير وصف الجريمة نظراً الى قصد

الفاعل أو كيفية علمه بها كوجود سبق اصرار أو ترصد عند الفاعل

به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونا

عق م ٧٣ و ٢٧٦ . عق ف ٥٩ و ٣٨٠ . عق قد ٦٧ و ٢٨٦

٤٣ — من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير

التي تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة

محتملة للتحرير أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت

عق م ٧٣ . عق ف ٥٩ . عق قد ٦٧ . عق هندي ١٠٧

ظ عق أ ١٩٩

٤٤ — اذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد للجريمة واحدة

فاعلين كانوا أو شركاء فالعقوبات يحكم بها على كل منهم على انفراد

خلافًا للعقوبات النسبية فانهم يكونون متضامنين في الازام بها

ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك

عق م ٢٤ . عق ف ٥٥ . عق قد ٢٤

ظ تح أ ٢٥٣

الباب الخامس

الشروع

٤٥ — الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب

جناية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لاسباب لادخل لارادة

الفاعل فيها ولا يعتبر شروعا في الجناية أو الجنحة مجرد العزم على

ارتكابها ولا الاعمال التحضيرية لذلك (١)

عق م ٩ و ١٠ . عق ف ٢ . عق قد ٨ و ٩

٤٦ — يعاقب على الشروع فى الجناية بالعقوبات الآتية الا

اذا نص قانونا على خلاف ذلك : (٢)

بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجناية الاعدام

بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال

الشاقة المؤبدة

بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد عن نصف الحد الاقصى

المقرر قانونا أو السجن اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤقتة

بالسجن مدة لا تزيد عن نصف الحد الاقصى المقرر قانونا أو

الحبس أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها مصريا اذا كانت عقوبة

الجنائية السجن

عق م ٧ . عق ف ٢ . عق قد ١٠

٤٧ — تعين قانونا الجنب التى يعاقب على الشروع فيها

وكذلك عقوبة هذا الشروع (٣)

عق م ٨ . عق ف ٣ . عق قد ١١

(١) من أمثلة التصميم المعاقب عليه ماورد فى المواد ٤٧ مكررة و ٧٧ و ٨٢ و

٢٨٤ و يلاحظ ان التصميم فى هذه الاحوال يعتبر جريمة قائمة بذاتها لا كشروع أو بدء فى العمل

ومن أمثلة الاعمال التحضيرية المعاقب عليها ماورد فى المواد ٢٨١ و ٣٢٣ و قانون حمل السلاح فقرة ٨ لسنة ٩١٧

(٢) مثل النص فى مادة ٢١٧ فقرة ٢

(٣) من الجنب المنصوص على عقاب الشروع فيها مواد ٩٦ و ١٩٢ فقرة ٢

و ٢٧٨ و ٢٨٣ و ٢٩٣ و ٣١٠

الباب الخامس مكرر

في الاتفاقات الجنائية

(ق ٢٨ في ١٦ يونيه سنة ١٩١٠)

٤٧ مكررة — يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان
فاكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما أو على الاعمال المجهزة أو
المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء كان الغرض منه
جائزاً أم لا اذا كان ارتكاب الجرائم أو الجنح من الوسائل التي
لوحظت في الوصول اليه

كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه
ارتكاب الجنايات أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود
منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن

فاذا كان الغرض منه ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة
للاصول اليه يعاقب الشريك بالحبس

كل من حرض على اتفاق جنائي أو تدخل في ادارة حركته
يعاقب في الحالة الاولى من الفقرة السابقة بالاشغال الشاقة المؤقتة
وفي الحالة الثانية بالسجن

ويعنى من العقوبات المقررة فى هذه المادة كل من بادر من
الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائى وبمن اشتركوا فيه.
قبل وقوع أي جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة.
عن أولئك الجناة

عق ف ٢٦٥ و ٢٦٦

الباب السادس

العود (١)

٤٨ — يعتبر مائداً :

(أولاً) من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك.
جناية أو جنحة

(ثانياً) من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت انه
ارتكب جنحة قبل مضى خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه.

(١) لا تسرى أحكام المود المذكورة فى هذا الباب على المجرمين
الاحداث الذين ينقص سنهم عن ١٥ سنة (راجع مادة ١٥)
راجع ايضا قنمة ٥ الصادر فى ١١ يولى سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين.
المتأدين على الاجرام ومدرج بذيل هذا القانون

العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة
(ثالثا) من حكم عليه لجناية أو جنحة بالحبس مدة أقل من
سنة واحدة أو بالغرامة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة
الاولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور وتعتبر
السرقه والنصب وخيانة الامانة جنحا مماثلة في العود

عق م ١٢ و ١٨ . عق ف ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ . عق قد ١٣ و ١٨

عق بليج ٥٦ . عق طل ٨٠ و ٨١

٤٩ — يجوز للقاضي في حال العود المنصوص عنه في المادة
السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة
بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد
ومع هذا لا يجوز في حال من الاحوال أن تزيد مدة الاشغال

الشاقة المؤقتة أو السجن عن عشرين سنة

عق م ١١ و ١٣ + عق ف ٥٦ + عق قد ١٢

ظ . عق أم ١٤ و ١٦ و ١٨ و ١٥١ + فقرة ٤

٥٠ (١) — اذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين
للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية.
احداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقه أو اخفاء

(١) ر . ايضا ق . الصادر في ١١ يولييه ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين
على الاجرام الوارد بذيل هذا القانون

أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات فللقاضى أن يحكم عليه بالاشغال الشاقة من سنتين الى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة

عق م ١١ و ١٣ + عق ف ٥٦ +

٥١ — وللقاضى أن يحكم بمثل ذلك أيضا على العائد الذى سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها فى المواد ٣١٠ و ٣١١ و ٣٢١ و ٣٢٢ بمقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها على الاقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها فى المادتين ٣١٠ و ٣٢١ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة

عق م ١١ و ١٣ + عق ف ٥٦ +

الباب السابع

في الأحكام المعلق تنفيذها على شرط (١)

٥٢ — كل حكم صادر في مواد الجنح ما عدا مانص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون بالحبس أقل من سنة على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر فيه بايقاف تنفيذ الحبس بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك ولا يؤثر هذا الايقاف مطلقا على العقوبات الاخرى التى قد يشتمل عليها ذلك الحكم

٥٣ — يعتبر الحكم المذكور كأن لم يكن اذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً ولم يرتكب جناية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية ومع ذلك فانه يكون مانعاً من الامر بايقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه

أما اذا ارتكب المحكوم عليه جناية أو جنحة في الميعاد

(١) هذا الباب يقابل ما ورد في القانون البلجيكى المؤرخ ٣١ مايو

سنة ١٨٨٨ والقانون الفرنسى المؤرخ ٢٦ مارس ١٨٩١

المذكور وحكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية .
فيصبح الحكم الاول واجب التنفيذ حتماً ولا تدخل العقوبة
الاولى في الثانية

٥٤ — يجب على القاضي بعد النطق بايقاف التنفيذ أن
ينذر المحكوم عليه بأنه لو حكم عليه مرة أخرى في الاحوال
المبينة في المادة السابقة تنفذ عليه العقوبة الاولى بتمامها بدون
ادخالها في الثانية وأن العقوبات المقررة للعود تتوقع عليه طبقاً
لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من هذا القانون

الباب الثامن

أسباب الاباحة وموانع العقاب (١)

- ٥٥ — لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة
- ٥٦ — لا عقاب على من ارتكب جريمة ألجأته الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك

(١) لم يذكر القانون في هذا الباب موانع العقاب بل ذكر فقط اسباب عدم المسؤولية ويترتب عليها الحكم بالبراءة وهي نوتان :

أولاً — شخصية كحالات الضرورة (مادة ٥٦) والجنون (٥٧) والنيبوبة (٥٧) والسن (٥٩)

ثانياً — مادة كاستعمال حق مقرر بمقتضى القانون (٥٥) وارتكاب موظف اميرى لجريمة اطاعة لامر رئيس أو تنفيذاً لقانون (٥٨) وحالة الدفاع الشرعى ٢٠٩ +

أما موانع العقاب فانها تعفى الجاني من العقوبة ولكنها لا تعدم المسؤولية الجنائية مثل معاقبة المنصوص عليهم بالمواد ٤٧ مكررة ققرة ٥ و ٨٥ ققرة ٢ و ٨٧ و ٩٣ و ١٢٦ و ١٢٦ ققرة ٥ و ١٢٦ مكررة ققرة ٤ و ١٢٧ ققرة ٢ و ١٧٣ و ١٧٨ و ٢٥٣ و ٢٦٩

الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل فى حله ولا فى قدرته منعه بطريقة أخرى

عق م ٧١ . عق ف ٦٤ . عق قد ٦٥

عق المالى ٥٢ . عق طل ٤٩

ظ عق ا ٢٠٩ - ٢١٥

٥٧ — لاعتقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى صمله وقت ارتكاب الفعل

اما لجنون أو طامة فى العقل

واما لغيوبة ناشئة عن عقاير مخدرة أيا كان نوعها اذا أخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها

عق م ٦٩ . عق ف ٦٤ . عق قد ٦٣

عق طل ٤٦ و ٤٨ . عق المالى ٥١ . عق مئدى ٨٤ و ٨٥

٥٨ — لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أميرى فى الاحوال الآتية :

(أولاً) اذا ارتكب الفعل تنفيذاً لامر صادر اليه من

رئيس وجبت عليه اطاعته أو اعتقد انها واجبة عليه

(ثانياً) اذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به

القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت انه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت

والتجري وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة

عق م ٧١ . عق ف ٦٤

ظ . عق نج ٧٠ . عق طال ٤٥ و ٥٠ . عق هندي ٧٧ و ٧٨

الباب التاسع

المجرمون الاحداث (١)

٥٩ — لا تقام الدعوى على مجرم لم يبلغ من العمر سبع

سنين كاملة

عق م ٦٢ . عق قد ٥٦

٦٠ — اذا زاد سن المجرم على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وكانت عقوبة الجريمة التي ارتكبها السجن أو الاشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ثلث الحد الاقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا واذا ارتكب جنابة عقوبتها الاعدام أو الاشغال الشاقة

(١) انظر ق ٢ سنة ١٠٨٠ الخاص بالاحداث المتشردين ووارد بذيل

هذا القانون

المؤبدة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن
عشر سنين

عق م ٦٣ — ٦٦ و ٦٨ . عق ف ٦٦ و ٦٩ . عق قد ٥٧ — ٦٠ و ٦٢

٦٦ — اذا زاد سن المتهم عن سبع سنين وقل عن خمس
عشرة سنة كاملة وارتكب أى جريمة جاز للقاضى بدل الحكم
عليه بعقوبة الجنحة أو المخالفة المقررة قانوناً أو بالعقوبة التى
نصت عليها المادة السابقة فى مسائل الجنايات أن يقرر :

إما تسليم المجرم لوالديه أو لوصيه اذا التزم الوالدان أو الوصى
فى الجلسة كتابة بحسن سيره فى المستقبل

وإما تأديبه تأديبا جسمانيا ان كان غلاما

وكذلك يجوز له فى مسائل الجنح والجنايات أن يقرر ارسال
المجرم الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة
ويجوز له فى هذه الحالة أن يقرر أيضا تأديبه تأديبا جسمانيا ان
كان غلاما

عق م ٦٣ — ٦٦ و ٦٨ . عق ف ٦٦ و ٦٩ . عق قد ٥٨

عق طل ٥٣ . عق بلج ١٧٣

٦٢ — يترتب على التزام الوالدين أو الوصى طبقا للمادة
السابقة ما يأتى :

اذا حصل الالتزام بناء على ارتكاب الصغير المجرم مخالفة ثم

ارتكب مخالفة أخرى قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الاولى
يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن خمسين قرشا مصريا
واذا كان الالتزام بناء على ارتكابه جنحة أو جناية ثم ارتكب
جريمة ثانية قبل مضي سنة من تاريخ وقوع الجريمة الاولى يحكم
على الملتزم بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى ان كانت الجريمة الثانية
مخالفة أو عن جنهين مصريين ان كانت جنحة أو جناية

عق م ٦٣ — ٦٦ و ٦٨ . عق ف ٦٦ و ٦٩ . عق قد ٦٠

٦٣ — يحصل التأديب الجسماني بضرب المحكوم عليه
بمصارفيمة ولا يجوز أن يزيد عدد الضربات التي يأمر بها القاضي
عن اثنتى عشرة فى المخالفات ولا عن أربع وعشرين فى الجنح
والجنايات

عق م ٦٣ — ٦٦ و ٦٨ . عق ف ٦٦ و ٦٩ . عق قد ٦٠

٦٤ — لا يجوز أن يسلم الصغير الذى ارتكب جنحة أو
جناية الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لمدة أقل من سنتين
أو أكثر من خمس سنين

واذا ارتكب الصغير عدة جنح أو جنائيات جازت محاكمته
من أجلها كلها مرة واحدة ويجوز فى هذه الحالة تسليمه الى
مدرسة اصلاحية أو محل آخر لمدة واحدة من سنتين الى
خمس سنين

والجرم الذى سبق تسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لا يجوز فى أي حال من الاحوال ارساله مرة ثانية الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر

عق م ٦٣ - ٦٦ و ٦٨ . عق ف ٦٦ و ٦٩ . عق قد ٦٠

٦٥ - لا تسرى احكام الباب السادس من هذا الكتاب المختصة بالعود على الجرم الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة

عق م ٦٣ - ٦٦ و ٦٨ و ٧١ . عق ف ٦٤ و ٦٦ و ٦٩ م عق قد ٦٠

٦٦ - لا يحكم بالاعدام ولا بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره عن خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة وفى هذه الحالة يجب على القاضى أن يبين أولا العقوبة الواجب تطبيقها بتماع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة ان وجدت فان كانت تلك العقوبة هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين وان كانت الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن

٦٧ - اذا كان سن المتهم غير محتمق قدره القاضى من نفسه

عق م ٦٣

الباب العاشر

حق العفو

٦٨ — للجناب الخديوى أن يعفو عن المحكوم عليهم من عقوبتهم كلها أو بعضها وان يبدلها بأخف منها وله أن يعفو عن الجرائم ذاتها فيزول كل أثر يترتب عليها ويصدر العفو عن العقوبة أو تخفيض مدتها أو ابدالها بأخف منها بعد أخذ رأي ناظر الحقانية ويصدر العفو عن الجرائم بعد أخذ رأي مجلس النظار (١)
 مق قد ٣٥٣

٦٩ — اذا صدر العفو بابدال العقوبة بأخف منها تبذل عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة واذا عفى عن محكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين والعفو عن العقوبة أو ابدالها ان كانت من العقوبات المقررة

(١) ظ . مادة ٤٣ من الدستور التى تقرر ان للملك « حق العفو وتخفيض العقوبة » . ومادة ٧٢ ونصها « لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الاحكام المخصوص الا بموافقة مجلس النواب » ومادة ١٥٢ « العفو الشامل لا يكون الا بقانون »

للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها
في الفقرة الاولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة
والعشرين من هذا القانون

وهذا كله اذا لم ينص في العقو على خلاف ذلك
عق م ٢٧ و ٥٩ . عق ف ٤٦ . عق قد ٢٧ و ٥٣

الكتاب الثاني

في الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية
وبيان عقوباتها

الباب الاول

في الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج

٧٠ — يماقب بالاعدام كل من رفع السلاح على الحكومة
وهو مع عدوها

عق م ٧٦ . عق ف ٧٥ . عق قد ٧٠

٧١ — كل من اتى الدسائس لدولة اجنبية أو لاحد
مأموريها أو تخابر معها أو معه بقصد ايقاع المداوة بينها وبين
الحكومة أو بقصد تحريضها على محاربتها أو تمكينها من الوسائل

الموصلة لذلك يعاقب بالاعدام ولو لم ينشأ عن فعله محاربة

عق م ٧٧ . عق ف ٧٦ . عق قد ٧١

٧٢ — وكذلك يعاقب بالاعدام كل من استعمل دسائس أو تخارب مع العدو بقصد تسهيل دخوله في أراضي الحكومة أو تسليمه مدناً أو حصوناً أو محطات عسكرية أو موانئ أو مخازن أو ترسانات أو سفناً مما هو مملوك لها أو بقصد امداده بعساكر أو تقود أو مؤونات أو اسلحة أو ذخائر أو تسهيل تقدم سير العدو الى ارضها أو ازدياد قوة عساكره على عساكر الحكومة سواء كان ذلك بتوهين صداقة عساكرها لحاكمهم ولوطنهم أو بأي وسيلة أخرى

عق ٧٨ . عق ف ٧٧ . عق قد ٧٢

٧٣ — اذا كانت المراسلة مع بعض رعايا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جنائية من الجنائيات المذكورة بالمادة السابقة الا أنه نشأ عنها وقوف العدو على أخبار مضره باحدى حالتي الحكومة السياسية أو العسكرية أو بحال معاهدتها يعاقب فاعلها بالسجن

عق م ٧٩ . عق ف ٧٨ . عق قد ٧٣

٧٤ — يعاقب بالاعدام كل من كان من أرباب الوظائف العمومية أو من مأمورى الحكومة أو غيرها أودع اليه سر

خيانة أو ارسالية عسكرية من عساكر الحكومة أو علم ذلك بطريقة رسمية أو بسبب وظيفته وأفشاء بقصد الخيانة مباشرة أو بواسطة الى مأمور دولة أجنبية أو معادية للحكومة بدون أن يؤذن له بذلك

عق م ٨٠ . عق ف ٨٠ . عق قد ٧٤

٧٥ — وكذلك يعاقب بالاعدام كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأمورى الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو الموانى فسلم جميع تلك الرسومات أو احدها للعدو أو للمأموريه وأما اذا سلمها بدون إذن الحكومة الى مأمورى دولة اجنبية معاهدة للحكومة أو ملتزمة الحياد فيعاقب بالسجن

عق م ٨١ . عق ف ٨١ . عق قد ٧٥

٧٦ — كل من أخفى عنده أحداً من الجواسيس أو العساكر المرسلين من طرف العدو للكشف والريادة وهو يعرفهم بهذه الصفة أو حمل غيره على اخفاء من ذكر يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة

عق م ٨٢ . عق ف ٨٣ . عق قد ٧٦

الباب الثانى

فى الجنائيات والجناح المضرة بالحكومة من جهة الداخلى

٧٧ — (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) يعاقب بالاعدام كل من اعتدى على حياة الملك أو على حرته

ويعاقب بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من اعتدى على الملك اعتداء لا يهدد حياته .

وَيُحْكَمُ بِتِلْكَ الْعُقُوبَاتِ نَفْسَهَا إِذَا كَانَ الْاِعْتِدَاءُ عَلَى الْمَمْلُوكَةِ أَوْ عَلَى الْعَهْدِ أَوْ أَحَدِ أَوْصِيَاءِ الْعَرْشِ .

٧٨ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من شرع بالقوة فى قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام توارث العرش أو فى تغيير شىء من ذلك .
فاذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالاعدام من ألف العصاة وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما .

٧٩ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالاعدام كل من استعمل قنابل أو آلات مفرقة أخرى بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٧٨ أو بفرض ارتكاب قتل سياسى .

ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميت أو مفرقات أخرى بنية ارتكاب أمر مما ذكر .

٨٠ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالاعدام كل من أوف عصابة هاجت طائفة من السكان أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين ، وكذلك كل من تولى زعامة عصابة من هذا القبيل أو تولى فيها قيادة ما .

أما من انضم الى تلك العصابة ولم يشترك في تأليهها ولم يتقلد فيها قيادة ما فيعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

٨١ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من خرب عمدا مباني أو مخازن ذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة .

٨٢ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن اذا لم يترتب على هذا التحريض أثر .

٨٣ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالعقوبات المتقدمة ذكرها كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه

ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون أو المخاذاها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه .
ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة من حرض على هذا الاتفاق أو كان له شأن في ادارة حركته .

ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من شجع على ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون بمعاونة مادية أو مالية دون أن تكون لديه نية الاشتراك مباشرة في ارتكاب تلك الجرائم .

٨٤ (ق ٢٢ سنة ١٩٢٢) — كل من دعا آخر الى الانضمام الى اتفاق يكون الغرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون يعاقب بالحبس اذا لم تقبل دعوته .

٨٥ (ق ٢٢ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالحبس كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ من هذا القانون ولم يبلغه الى أولى الامر ولا يجرى حكم هذه المادة على زوج أى شخص له يد في ذلك المشروع ولا على أصوله وفروعه

٨٦ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — كل من حاول بالقوة أو

بالتهديد باستعمالها ارهاب الملك او أحد أوصياء العرش قاصداً بذلك حمله أو اكرامه على اداء عمل من خصائصه قانوناً أو على الامتناع عنه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة
فاذا وقعت الجريمة على وزير أو على أحد أعضاء البرلمان عوقب مرتكبها بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن

٨٧ — يعنى من العقوبات المقررة للبنائة كل من بادب منهم باخبار الحكومة عمن أجرى ذلك الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البنائة وكذلك يعنى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها .
فى البحث والتفتيش

عق م ٩٣ . عق ف ١٠٨ . عق قد ٨٧

٨٨ — كل من جهر بالصياح أو الغناء لاثارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن سنة أو بغرامة لاتزيد عن عشرين
جنيتها مصرى

عق قد ٨٨

الباب الثالث (١)

في الرشوة

٨٩ — يعد مرتشياً كل موظف عمومي قبل وعدا من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق (٢)

فق م ٩٥ . عق ف ١٧٧ . فق قد ٨٩

٩٥ — المأمورون والمستخدمون أيا كانت وظيفتهم والخبيرون والمحكون وكل انسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون كالموظفين

عق بلج ٢٤٦

٩١ — تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بثمن أزيد من قيمته

(١) ظ مادة ٢٧

(٢) انظر المواد ١٨٩ و ١٩٠ الخاصة بالطبيب المرتشي . ومادة ٢٥٨ الخاصة بشاهد الزور المرتشي ومادة ٧٧ فترة ٢ من قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٣ الخاصة بالرشوة في الانتخابات

أو من شرائه بشمن أقتص منها أو من أى عقد حصل بين الراشئ والمأمور المرتشئ

عق م ٩٦ . عق قد ٩٠

٩٢ — يعد أيضا رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة
الخصوصية التي تحصل لاجل الغرض السابق ذكره للموظف أو
لاى انسان آخر عينه لذلك

عق م ٩٧ . عق قد ٩١

٩٣ — من رشأ موظفا والموظف الذى يرشئ ومن يتوسط
بين الراشئ والمرتشئ وهو يعلم ذلك يعاقبون بالسجن وبمحكم
على كل منهم بفرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به ومع
ذلك يعنى من العقوبة الراشئ أو المتوسط اذا أخبر الحكومة
بالجريمة أو اعترف بها

عق م ٩٨ . عق ف ١٧٧ . عق قد ٩٢

٩٤ — يعد مثل الراشئ ويعاقب بالعقوبات المقررة فى المادة
السابقة من يستعمل طرق الاكراه بافعال محسوسة كالضرب ونحوه
أو طرق التهديد فى حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر
غير حق أو على اجتنابه اداء عمل من أعمال وظيفته

عق م ١٠١ . عق ف ١٧٩ . عق قد ٩٥

ظ عق أه . ١١٧ و ١١٨ و ١١٩

٩٥ — كل من قبل وعدا أو عطية أو فائدة خصوصية كاليمين في المادة ٩٢ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر في المادة ٩٣ اذا لم يتوسط بسعيه في الحصول على الرشوة

عق م ١٠٢ . عق قد ٩٦

٩٦ — من شرع في اعطاء رشوة ولم تقبل منه أو في الاكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى

عق م ١٠٤ . عق ف ١٧٩ . عق قد ٩٩

الباب الرابع (١)

في اختلاس الأموال الأميرية وفي الغدر

٩٧ — كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الامناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب نقود

(١) كل موظف يرتكب جناية من المنصوص عليها بهذا الباب ويعامل بالرافة فيحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضاً بالاعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه (راجع مادة ٢٧)

أو أمتعة على اختلاس أو إخفاء شيء من الاموال الاميرية أو الخصوصية التي في عهده أو من الاوراق الجارية بحرى النقود أو غيرها من الاوراق والسندات والعقود أو اختلاس شيئا من الامتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن

عق م ١١١ . عق ف ١٦٩ . عق قد ١٠٠

ظ عق أم ١٠٣ و ١٣٣ و ٢٩٦

٩٨ — كل من يكلف بشراء شيء أو يبيعه أو صنعه أو استصناعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غشه في شراء ذلك الشيء أو يبيعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورد ما أخذه ويحكم أيضا عليه بالعزل ان كان موظفا عموميا

عق م ١١٢ . عق قد ١٠١

٩٩ — أرباب الوظائف العمومية أيا كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين رؤوسين أو مساعدين لكل منها وكذا ملتزمو الرسوم أو العوائد أو الاموال ونحوها والموظفون في خدمتهم اذا أخذوا في حال تحصيل الغرامات أو الاموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الاتي :

رؤساء المصالح والملتزمون يعاقبون بالسجن وأما
المستخدمون الرؤوسون ومساعدو الجميع فيعاقبون بالحبس
والعزل . ويحكم أيضا برد المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع
غرامة مساوية لها

عق م ١٣٧ . عق ف ١٧٤ . عق قد ١٠٢

١٠٠ — كل موظف في الوظائف العمومية حجز كل
أو بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في أشغال مختصة
بمحل توظيفه من أجره ونحوها يعاقب بالسجن وكذا يعاقب
بالعقوبة المذكورة اذا استخدم هؤلاء العملة سخرة بلا أجره
وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة ويحكم عليه في الحالتين
برد ما أخذه لمستحقه وبغرامة مساوية له

عق م ١١٥ . عق قد ١٠٣

١٠١ — كل موظف عمومي لم يستوف استخدام كامل
الخدمة المعينين للأمورية المكلف بها وأخذ لنفسه جميع ممتلكات
من نقص منهم أو بعضها أو قيد في دفتر الحكومة أسماء خدمته
الخاصين به ليستحصل على إعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة
على الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم عليه أيضا بتأديبة ضعف
المبالغ التي أخذها سواء كانت بأسماء الاشخاص الذين لم

يستخدموا أو بأسماء خدمته المخصوصيين الذين قيد أسماءهم بصفة مستخدمين بالحكومة

عق م ١١٦ . عق قد ١٠٤

١٠٢ — كل من كان من أرباب الوظائف العمومية ينتفع من الاشغال المحالة عليه ادارتها وملاحظتها سواء كان الانتفاع مباشرة أو بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير مأمورية بشراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة أو اشترك مع بائع الاشياء المذكورة أو مع المكلف بصنعها يعاقب بالعزل والحبس مدة لا تزيد عن سنة وأما في حالة ما اذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عمولة أو تسبب في اعطائها لغيره على المعاملات الاميرية التي من هذا القبيل أو اكتسب ارباحا فيما يتعلق بصرف النقود أو أباح لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

عق م ١١٨ . عق قد ١٠٥

١٠٣ — كل موظف أدخل في ذمته بأى كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع

عق م ١١٩ . عق قد ١٠٦

ظ عق أ هـ ٩٧

١٠٤ — كل موظف عمومي أطاق شخصاً على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للمساكر البرية أو البحرية يعاقب بالحبس والعزل

عق م ١٢٠ و ١٢١ . عق قد ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩

الباب الخامس

في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها

١٠٥ — كل موظف توسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو اضراراً به سواء بطريق الامر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً

عق م ١٢٣ . عق قد ١١٠ و ١١١

١٠٦ — كل قاض امتنع بناء على الاسباب المذكورة آنفاً عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل

عق م ١٢٦ . عق قد ١١٢

ظ عق أم ١١٠ و ١١١

١٠٧ — اذا امتنع أحد القضاة فى غير الاحوال المذكورة
عن الحكم يعاقب بالعزل وبغرامة لا تزيد عن عشرين
جنيها مصريا

ويعد ممتنعا عن الحكم كل قاض أبى أو توقف عن اصدار
حكم بعد تقديم طلب اليه فى هذا الشأن بالشروط المبينة
فى مادتي ٦٥٦ و ٦٥٧ من قانون المرافعات فى المواد المدنية
والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص فى القانون او بأن النص
غير صريح أو بأى وجه آخر

عق م ١٢٧ . عق ف ١٨٥ . عق قد ١١٣

١٠٨ — كل موظف عمومى استعمل سطوة وظيفته
فى توقيف تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام
القوانين واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الاموال والرسوم
المقررة قانونا أو تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أى أمر
صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالعزل والحبس

عق م ١٣٠ . عق ف ١٩٠ و ١٩١ . عق قد ١١٥

١٠٨ مكررة (فى ٣٧ سنة ١٩٢٣) — اذا اتفق ثلاثة على الاقل
من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون
مسوغ شرعى يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر
أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

وتطبق هذه العقوبات على كل موظف أو مستخدم عام امتنع عمداً عن تأدية واجب من واجبات وظيفته اذا كان امتناعه يجعل أو من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر . وكذلك اذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه ان تنشأ عنه فتنة أو اذا اضر بمصلحة عامة

وفما يتعلق بتطبيق هذه المادة يعد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الاجراء الذين يشتغلون باية صفة كانت في خدمة الحكومة أو في خدمة سلطة من سلطات الاقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية (١)

١٠٩ — كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق الغش في اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلاً عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع الزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التي نشأت عن فعله المذكور

عق م ١١٧ . عق قد ١١٦

ظ عق أ هـ ٢٩٦

(١) تقابل الفقرة الثانية من مادة ١٨٤ من مشروع قانون العقوبات المصرية سنة ١١٦

والفقرة الاولى من المادة ١٨١ من قانون العقوبات الايطالى . والمادة ١٢٧ من مجموعة القانون الانكليزى الجنائى لسنتين طبعة سنة ١٩٠٤ وراجع مذكرة الحفائية بمجموعة القرارات سنة ١٩٢٣ ص ٢٨٦

الباب السادس (١)

في الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس

١١٠ — كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهمة أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشر

واذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا
عق م ١٢٢ . عق ف ٢٠٤ + . عق قد ١١٧ فقرة ١ و ٣
ظ عق أ ١٠٦ و ١٠٧ و ٢٤٤ .

١١١ — كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية أمر بعقاب المحكوم عليه أو طاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها مصريا ويجوز أن يحكم عليه أيضا مع هذه العقوبة بالعزل
عق م ١٣٣ . عق قد ١١٨
ظ عق أ ١٠٦ و ١٠٧

(١) كل موظف يرتكب جناية من المنصوص عنها بهذا الباب ويعامل بالرأفة فيحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه (راجع مادة ٢٧)

١١٢ — اذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتمادا على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير رضاه فيما عدا الاحوال المبينة فى القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها مصريا

عق م ١٣٤ . عق ف ١٨٤ . عق قد ١١٩ قرة ١
ظ عق أ ٣٢٣ +

١١٣ — كل موظف أو مستخدم عمومى وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث آلاما بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها مصريا

عق م ١٣٥ . عق ف ١٨٦ . عق قد ١٢٠
تقارن مع مادة ١١٨

١١٤ — كل موظف عمومى أو مستخدم عمومى وكل انسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكا عقارا كان أو منقولا قهرا عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو اكراه المالك على بيع ماذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل فضلا

عن رد الشيء المقتصب أو قيمته ان لم يوجد عينا

عق م ١٣٦ . عق قد ١٢١

١١٥ — من استخدم من أصحاب الوظائف العمومية اشخاصا سخرة في أعمال غير ما تأمر به الحكومة من الاعمال المقررة قانونا المتعلقة بالمنفعة العامة أو في غير الاعمال التي اضطر الحال اليها لنفع الاهالى يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل فضلا عن الحكم عليه بدفع الاجرة المستحقة لمن كلف بتلك الاعمال بغير حق

عق م ١٣٩ . عق قد ١٢٢

١١٦ — كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي تعدى في حال نزوله عند أحد من الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته بأخذ منه فهدا بدون ثمن أو بشمن بخس ما كولا أو علفا يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنها مصريا وبالعزل في الحالتين فضلا عن الحكم برد ثمن الاشياء المأخوذة لمستحقها

عق م ١٤٠ . عق قد ١٢٣

الباب السابع

فى مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم

والتعدي عليهم بالسب وغيره

١١٧ — من أهان بالاشارة أو القول أو التهديد موظفا
عموميا أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية
أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد
عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا
فاذا وقعت الاهانة على محكمة قضائية أو ادارية أو مجلس أو على أحد
أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة
لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا

عق م ١٤١ . عق ف ٢٢٢ و ٢٢٣ . عق قد ١٢٤ و ١٢٥

١١٨ — كل من تعدى على أحد الموظفين العموميين
أو رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه
بالقوة أو بالعنف أثناء تأدية وظيفته يعاقب بالحبس مدة لا تزيد
عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

عق م ١٤٥ . عق ف ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١٢ . عق قد ١٢٨

تقارن مع مادة ١١٣

١١٩ — واذا حصل مع التعمدى أو المقاومة ضرب أو نشأ
عنها جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين
أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا .
فاذا بلغ الضرب أو الجرح الجسامة المنصوص عنها
فى المادة ٢٠٥ تكون العقوبة الحبس
عق م ١٤٣ و ١٤٤ . عق ف ٢٢٨ و ٢٣١ . عق قد ١٢٦ و ١٢٧
ظ عق أ ٣٤٧ فقرة ٢

الباب الثامن

فى هرب المحبوسين واختفاء الجانين

١٢٠ — كل انسان قبض عليه قانونا فهرب يعاقب بالحبس
مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة
جنيهات مصرية
فاذا كان صادرا على المتهم أمر بالقبض عليه وايداعه فى السجن
أو كان محكوما عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس
مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرية
وتتعدد العقوبات اذا كان الهرب فى احدى الحالتين السابقتين

مصحوبا بالقوة أو بجريرة اخرى

عق م ١٤٦ . عق ف ٢٤٥ . عق قد ١٢٩

١٢١ — كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه

أو بمرافقته أو بنقله وهرب باهمال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا اذا كان المقبوض عليه الذي هرب محكوما عليه بعقوبة جنائية أو متهما بجنائية واما في الاحوال الاخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا

عق م ١٥١ . عق ف ٢٤٢ . عق قد ١٣٠ فقرة ١ و ١٣١

فقرة ١ و ١٣٢ فقرة ١

١٢٢ — كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه

أو بمرافقته أو بنقله وساعده على هربه أو سهله له أو تواطأ على ذلك يعاقب طبقا للاحكام الآتية :

اذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالاعدام تكون العقوبة

الاشغال الشاقة المؤقتة

واذا كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

أو كان متهما بجريرة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن وفي

عق م ١٥١ + عق ف ٢٤٢ . عق قد ١٣٠ فقرة ١ و ١٣١ فقرة ١

و ١٣٢ فقرة ١

الأحوال الأخرى تكون العقوبة الحبس

١٢٣ — كل موظف أو مستخدم عمومي مكلف بالقبض على انسان ويهمل في الاجراآت اللازمة لذلك بقصد معاونته على الفرار من وجه القضاء مجازى بالعقوبات المدونة في المادة السابقة بحسب الاحوال المبينة فيها

١٢٤ — كل من مكن مقبوضا عليه من الهرب أو ساعده عليه أو سله له في غير الاحوال السالفة يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالاعدام تكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع فاذا كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع واما في الاحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس

عق ١٤٩ . عق ف ٢٣٨ . عق قد ١٣٠ فقرة ٢ و ١٣١ فقرة ٢ و ١٣٢ فقرة ٢

١٢٥ — كل من أعطى اسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع

عق م ١٥٠ . عق ف ٢٤١ و ٢٤٣ . عق ١٣٥

١٢٦ — كل من اخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصا

فتر بعد القبض عليه أو متهما بجناية أو جنحة أو صادرا في حقه أمر بالقبض عليه وكذا كل من اعانه بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقا للاحكام الآتية :
إذا كان من اخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع

وإذا كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة. أو كان متهما بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة الحبس وأما في الاحوال الاخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا ولا تسرى هذه الاحكام على زوج أو زوجة من اخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على ابويه أو اجداده أو اولاده أو احفاده

عق م ١٥٢ . عق ف ٢٤٨ . عق قد ١٣٦

١٢٦ مكررة (ق ١٢ في ٨ يوفيه ١٩١٢) — كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء إما بايواء الجاني المذكور وإما باخفاء ادلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتماق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان

لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقا للاحكام الاتية :
اذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالاعدام تكون
العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين

واذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالاشغال الشاقة
أو السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة
لا تزيد عن خمسين جنيها

اما في الاحوال الاخرى فتكون العقوبة الحبس لمدة
لا تتجاوز الستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها وعلى
كل حال لا يجوز ان تتعدى العقوبة الحد الاقصى المقرر للجريمة
نفسها ولا تنطبق احكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة
أو اصول أو فروع الجاني

١٢٧ — كل من اخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد
الفارين من الخدمة العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على الفرار
من وجه القضاء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة
لا تتجاوز ثلاثين جنيها مصريا

ولا تسرى هذه الاحكام على زوجة الفار من الخدمة
العسكرية

الباب التاسع

فى فك الاختام وسرقة السندات والاوراق الرسمية المودعة

١٢٨ — اذا صار فك ختم من الاختام الموضوعة لحفظ محل أو اوراق أو امتعة بناء على أمر صادر من احدى جهات الحكومة أو احدى المحاكم فى مادة من المواد يحكم على الحراس الاهالهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا ان كان هناك حراس

عق م ١٥٣ . عق ف ٢٤٩ . عق قد ١٣٧

١٢٩ — اذا كانت الاختام موضوعة على اوراق أو امتعة لمتهم فى جناية أو لمحكوم عليه فى جناية يعاقب الحارس الذى وقع منه الاهمال بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا

عق م ١٥٤ . عق ف ٢٥٠ . عق قد ١٣٨

١٣٠ — كل من فك ختما من الاختام الموضوعة لحفظ اوراق أو امتعة من قبيل ما ذكر فى المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة فان كان الفاعل لذلك هو الحارس

نفسه يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع

عق م ١٥٥ . عق ف ٢٥١ . عق قد ١٣٩

ظ . عق أم ٢٧٤ قرة ٣

١٣١ — اذا كانت الاختتام التي صار فكها موضوعة لامر

غير ما ذكر يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة

شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا وان كان الفاعل

لذلك هو الحارس نفسه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة

عق م ١٥٦ . عق ف ٢٥٢ . عق قد ١٤٠

١٣٢ — اذا سرق اوراق أو سندات أو سجلات

أو دقاير متعلقة بالحكومة أو اوراق مرافعة قضائية أو اختلست

أو اتلفت وكانت مخفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسلمة

الى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب اهماله

في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد

عن ثلاثين جنيها مصريا

عق م ١٥٨ . عق ف ٢٥٤ . عق قد ١٤٢

ظ . عق أم ٩٧ و ٢٩٨ و ٣١٩

١٣٣ — وأما من سرق أو اختلس أو اتلف شيئا مما ذكر

في المادة السابقة فيعاقب بالحبس فان كان الفاعل لذلك هو الحافظ

لتلك الاشياء يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع

عق م ١٥٩ . عق ف ٢٥٤ و ٢٥٥ . عق قد ١٤٣

ظ . عق أم ٩٧ و ٢٩٨ و ٣١٩

١٣٤ - اذا حصل فك الاختام أو سرقه الاوراق
أو اختلاسها أو اتلافها مع اكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك
بالاشغال الشاقة مؤقنا

عق م ١٦٠ . عق ف ٢٥٦ . عق قد ١٤٤

ظ . عق أم ٩٧ و ٢٩٨ و ٣١٩

١٣٥ - كل من اخفى من موظفي الحكومة أو البوسنة
أو مأموريها أو فتح مكتوبا من المكاتيب المسماة للبوسنة
أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالجلوس أو بغرامة لا تزيد عن
عشرين جنيتها مصريا وبالعزل في الحالتين وكذلك كل من اخفى
من موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريها تلغرافا
من التلغرافات المسماة الى المصلحة المذكورة أو افشاء أو سهل
ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين (١)

عق م ١٦١ . عق ف ١٨٧ . عق قد ١٤٥

ظ عق أم ٧٤ و ٧٥ و ٢٦٧

(١) ظ مادة ١١ من الدستور المصري ونصها « لا يجوز افشاء أسرار
الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية الا في الاحوال المبينة في القانون »

الباب العاشر

فى اختلاس الالقاب والوظائف والانتصاف بها دون حق

١٣٦ — كل من تداخل فى وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو اذن منها بذلك أو أجرى عملاً من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً

عق م ١٦٢ . عق ف ٢٥٨ . عق قد ١٤٦

١٣٧ — كل من لبس علانية كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من رتبته أو لبس مطلق كسوة رسمية بغير أن يكون حائزاً لرتبة أو تقلد بنيشان من غير أن يكون حائزاً له يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً

عق م ١٦٣ . عق ف ٢٥٩ . عق قد ١٤٧

الباب الحادي عشر

في الجنح المتعلقة بالأديان: (١)

١٣٨ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة
لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا :

(أولاً) كل من شوش على اقامة شعائر ملة أو احتفال
دينى خاص بها أو عطلها بالعنف أو التهديد

(ثانياً) كل من خرب أو كسر أو اتلف أو دنس مبانى
معدة لاقامة شعائر دين أو رموزاً أو أشياء أخرى لها حرمة عند
ابناء ملة أو فريق من الناس

(ثالثاً) كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات
أو دنسها

عق م ١٦٤ . عق ف ق ٩ ديسمبر سنة ١٠٥ مواد ٣١ + .
عق قد ١٤٨ . عق سودانى ٢٢٣ و ٢٢٥

١٣٩ — يعاقب بتلك العقوبات على كل تعد يقع باحدى

(١) ظ مادة ١٢ من الدستور « حرية الاعتقاد مطلقة » ومادة ١٣
نحس الدولة حرية القيام بشماير الاديان والعقايد طبقاً للعادات المرعية في الديار
المصرية على ان لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب

الطرق المبينة بالمواد ١٤٨ و ١٥٠ على احد الاديان التي تؤدي شعائرها علنا ويقع تحت احكام هذه المادة :

(أولا) طبع أو نشر كتاب مقدس في نظر اهل دين من الاديان التي تؤدي شعائرها علنا اذا حرف صمدا نص هذا الكتاب تحريفا يغير من معناه

(ثانيا) تقايد احتفال ديني في مكان صمومي أو مجتمع صمومي بقصد السخرية به أو ليتفرج عليه الحضور
عق قد ١٦١

الباب الثاني عشر

في اتلاف المباني والآثار وغيرها من الاشياء العمومية

١٤٠ — كل من اتلف أو هدم أو خرب احد المباني أو الآثار المعدة للنفع العام أو للزينة وكل من قطع أو اتلف أشجاراً مفروسة في صحن الجوامع أو في الشوارع أو في المنتزهات أو في الاسواق أو الميادين العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط فضلا عن الحكم عليه بدفع

قيمة ما أتلفه من تلك الاشياء

عق م ١٦٥ . عق ف ٢٥٧ . عق قد ١٤٩

طع أ ٣١٦ و ٣١٧ و ٣٢١ و ٣٢٢

الباب الثالث عشر

في تعطيل المخبرات التلغرافية أو التليفونية وفي تعطيل

النقل بواسطة السكك الحديدية

١٤١ — كل من عطل المخبرات التلغرافية أو أتلف شيئاً من آلاتها سواء باهماله أو عدم احتراسه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخبرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض

عق م ١٦٦ . عق قد ١٥٠

١٤٢ — كل من تسبب عمداً في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الاسلاك الموصلة أو كسر شيء من العدد أو عوازل الاسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأي كيفية كانت

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال بالزامه بالتعويض عن الخسارة

عق م ١٦٧ . عق قد ١٥١

١٤٣ — كل من اتلف فى زمن هياج أو فتنة خطا من الخطوط التلغرافية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتا غير صالحة للاستعمال بأي كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الاجبارية او بطريقة اخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات بين ذوى السلطة العمومية أو منع توصيل مخابرات آحاد الناس وكذا من منع قهرا تصليح خط تلغرافى يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة. فضلا عن الزامه بمجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور

عق م ١٦٨ . عق قد ١٥٢

١٤٤ — تسرى أحكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التى تنشئها الحكومة أو ترخص بانشائها لمنفعة صومية.

١٤٥ — كل من عطل عمدا سير قطار على السكة الحديدية بواسطة استعمال اشارات كاذبة أو القاء أشياء أيا كانت على الخط أو احداث خلل فى القضبان وحواملها أو نزع الخواير أو مسامير التنبيت أو بواسطة استعمال أى طريقة اخرى من شأنها ايقاف

القطار أو خروجه عن القضبان يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

١٤٦ — اذا نشأ عن الفعل المذكور جروح من المنصوص عليها فى المادة ٢٠٤ أو ٢٠٥ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة اما اذا نشأ عنه موت شخص فيعاقب مرتكبها بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة

عق قد ١٥٢ فقرة (ب)

١٤٧ — كل من تسبب بغير عمد فى حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية من شأنه القاء الاشخاص الذين به فى الخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا أما اذا نشأ عنه موت شخص أو اصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس

عق قد ١٥٢ فقرة (د)

الباب الرابع عشر (١)

فى الجنح والجنايات التى تقع بواسطة الصحف وغيرها

١٤٨ — كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جنحة

(١) راجع التعليقات الواردة بهامش المادة ١٥٩

أو جناية وترتب على اغرائه وقوع تلك الجفحة أو الجناية بالفعل
يعد مشاركا في فعلها ويعاقب بالعقاب المفروض سواء كان الاغراء
واقعا بايماء أو مقالات أو صياح أو تهديد في محل أو محفل
عمومى أو كان بكتابة أو مطبوعات وصار يبيع ذلك أو توزيعه
أو تعريضه للبيع أو عرضه في محلات أو محافل عمومية أو كان
التحريض بواسطة اعلانات ملصقة على الحيطان أو غير ملصقة
ومعرضة لنظر العامة

اما اذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع في فعل الجناية فيجزم
بمقتضى المادة ٤٦ من هذا القانون

عق م ٩٤ . عق ف ٢٣ من قانون الصحافة سنة ١٨٨١ عق قد ١٥٣
١٤٩ — كل من حرّض مباشرة على ارتكاب جنائيات
القتل أو النهب أو الحرق أو جنائيات مخلة بأمن الحكومة بواسطة
احدى الطرق المنصوص عنها فى المادة السابقة ولم يترتب
على تحريضه أى نتيجة يعاقب بالحبس

عق م ٩٤ . عق قد ١٥٤ و ١٥٥

١٥٠ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — كل من تناول على مسند
الملكية المصرية أو طعن فى نظام توارث العرش أو طعن
فى حقوق الملك وسلطته سواء كان ذلك بواسطة احدى الطرق
المتقدم ذكرها أو بواسطة اشهار رسم أو نقش أو تصوير

أو رمز وتمثيل أو عرضه للبيع في أي محل أو بغير ذلك من طرق العلنية (١) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

١٥١ (ق ٣٧ سنة ١٩٢٣) - يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية وذلك باستعمال إحدى الطرق المبينة في المادة السابقة :

(أولاً) التحريض على كراهة نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أو على الازدراء به . (٢)

(ثانياً) نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية .

(ثالثاً) تحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة .

ويعاقب بنفس العقوبات المتقدمة كل من شجع بإتريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من هذه الجرائم بدون أن يكون قاصداً الاشتراك مباشرة في ارتكابها .

(١) وهذه الطرق متروكة لتقدير القاضي وليست على سبيل الحصر الوارد في المادة ١٤٨

(٢) نظام الحكومة هنا يشمل كل النظم الأساسية للدولة : الوزارة ومجلس النواب ومجلس الشيوخ والقضاء والجيش وأجمع مذكرات الحفاية بمجموعة القرارات لسنة ١٩٢٣ ص ٢٩

واذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة بواسطة جريدة او نشرة دورية تحكم المحكمة في حالة الادانة بتعطيل الجريدة او النشرة الدورية مدة ستة اشهر (١)

وفي حالة العود الى ارتكاب جريمة مماثلة لها في مدة السنتين.
التاليتين لتاريخ الحكم الاول نقرر المحكمة الغاءها نهائيا
وللمحكمة ايضا ان تأمر باقفال المطبعة اقفالا مؤقتا او نهائيا.

اذا حكم على صاحب المطبعة بصفة شريك
عق اء سنة ١٩٠٤ ١٥١ . عق قد ١٥٧

١٥٢ — كل من حرض العسكرية باحدى الطرق المتقدم.
ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن اداء واجباتهم.
العسكرية يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين
عق قد ١٥٨

١٥٣ — كل من سعى باحدى الطرق المتقدم ذكرها
في تكدير السلم العمومى بتحريضه غيره على بغض طائفة أو جملة
طوائف من الناس أو الازدراء بها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد
عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا
عق قد ١٥٩

(١) ومع ذلك انظر مادة ١٥ من الدستور « الصحافة حرة في حدود القانون
والرقابة على الصحف محظورة . وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق
الادارى محظور كذلك الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى ».

١٥٤ — من حرض غيره باحدى الطرق السابق ذكرها على عدم الانتدياد للقوانين أو حسن امراً من الامور التي تعد جنائية أو جنحة بحسب القانون يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا

عق قد ١٦٠

١٥٥ — كل من انتهك بواسطة احدى الطرق المبينة آنفا حرمة الآداب أو حسن الاخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا

عق م ١٧٢ . عق قد ١٦١

ظ عق م ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٨

١٥٦ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — يعاقب بالسجن أو بالحبس لمدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب في حق الذات الملكية بواسطة احدى الطرق المذكورة . ولا يقل الحبس على أى حال عن ستة شهور .

ويعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين من عاب بواسطة احدى تلك الطرق في حق الملكية أو ولي العهد أو احد اوصياء العرش .

فاذا وقع ذلك في حضرة احد من تقدم ذكرهم . ضوعفت العقوبة

عق م ١٧٠ . عق سنة ١٩٠٤ . ١٥٦ . عق قد ١٦٢

١٥٦ مكررة (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — كل من وجه اللوم الى الملك على عمل من اعمال حكومته أو التي عاينه مسؤوليته بواسطة احدى الطرق المتقدمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

١٥٧ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — كل من طاب في حق احد ملوك أو رؤساء الدول الاجنبية بواسطة احدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .
 عق سنة ١٥٧ . ٩٠٤ . عق قد ١٦٣

١٥٨ (ق ٣٢ سنة ١٩٢٢) — كل من طاب في حق احد اعضاء الاسرة الملكية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها .

عق سنة ١٥٨٠ . ٩٠٤ . عق قد ١٦٤

١٥٩ — يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من اهان موظفا عموميا أو احد رجال الضبط أو أي انسان مكلف بخدمة عمومية أو افترى عليه أو سبه باحدى الطرق السائفة الذكر بسبب امور تتعلق بوظيفته أو خدمته .

عق م ١٧٠ . عق قد ١٦٥

١٦٠ — يجازى بتلك العقوبات ايضا كل من وقع منه

بواسطة احدى الطرق المذكورة اهانة في حق احدى المحاكم
أو الهيئات النظامية لوجهات الادارة العمومية
عق م ١٧٠ . عق قد ١٦٦

١٦١ — يجازي بتلك العقوبات ايضا كل من تصدى
بواسطة احدى الطرق السابق ذكرها الى سب وكلاء الدول
السياسيين أو القناصل الجنرالات المعتمدين لدى الحضرة الخديوية
أو الافتراء عليهم بسبب امور متعلقة بوظائفهم
عق قد ١٦٧

١٦٢ — من نشر بسوء قصد بواسطة احدى الطرق
المتقدم ذكرها اخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو
منسوبة كذبا لأشخاص سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو تقلا
عن مطبوعات اخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثمانية عشر
شهراً وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين
العقوبتين فقط متى كانت الأخبار أو الاوراق يترتب عليها
تكدير السلم العمومى

عق قد ١٦٩

١٦٣ (ق ٢٨ فى ١٦ يونيه ١٩١٠) — كل من تصدى
باحدى الطرق المذكورة آنفا الى نشر الى ماجرى فى الدعاوى
التي لم يجوز القانون فيها اقامة الدلائل على الامور المدعى بها أو

ما جرى في الدعاوى المدنية والجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية ولم يقتصر في ذلك على مجرد اعلان الشكوى بناء على طلب المشتكى أو على مجرد نشر الحكم الصادر فيها أو ما جرى في الجلسات العلنية المنعقدة في المحاكم على غير حقيقته فاصداً بذلك قصداً سيئاً يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن ٣٠ جنيتها مصرياً

عق سنة ١٩٠٤ . ١٦٣ . عق قد ١٧٠

١٦٤ (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) — اذا ظهر أن في نشر المرافعة القضائية ضرراً بالنظام العام نظراً لنوع الجريمة المقامة لاجلها الدعوى جاز للمحكمة أن تحظر نشرها كلها أو بعضها ويعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه مصري

عق سنة ١٩٠٤ . ١٦٤ . عق قد ١٧١

١٦٥ (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية كل من نشر بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٣ ما جرى في المداولات المبرية بالمحاكم استئنافية كانت أو ابتدائية

عق سنة ١٩٠٤ . ١٦٥ . عق قد ١٧٢

١٦٦ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اعلانات يريد بها جمع ائانة أو باشر بنفسه جمعها لتعويض الفرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جنائية أو جنحة

عق قد ١٧٣ فترة اولى

١٦٦ مكرره (ق ٢٨ فى ١٦ يونيه ١٩١٠) — يحكم بالعقوبات السابقة على الاشخاص الآتى ذكرهم بصفة فاعلين أصليين للجنائية أو الجنحة على حسب الترتيب الآتى :
المديرون أو ملتزمو الطبع مهما كانت حرفتهم أو الاسم الذي يتسمون به

فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فالمؤلفون
فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فاصحاب المطابع
فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فالبايعون أو الموزعون أو اللاصقون

وهذا كله مع عدم الاخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك ان كان لها وجه

عق قد ١٧٤ . عق ف ٤٢ و ٤٣ من قانون ٢١ يوليه سنة ١٨٨١

١٦٧ — اذا اقيمت دعوى على أى شخص بسبب ارتكابه

جناية أو جنائية بواسطة الصحف أو الجرائد أو غيرها من طرق النشر يجوز ضبط الرسائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والالواح والاحجار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر

ويلزم أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملا بحسب الاقتضاء على الامر بإزالة أو اعدام كل أو بعض الاشياء التى ضبطت أو تضبط فيما بعد ويسوغ ايضا اصدار أمر بطمع الحكم المذكور فى جريدة واحدة أو اكثر والصاقه على الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه

ويجب على كل جريدة أو رسالة دورية أن تنشر الحكم الصادر بشأنها فى احد اعدادها التى تنشر فى أثناء الشهر الذى صدر فيه الحكم المذكور وان تأخرت عن ذلك حكم بالغائها
عق قد ١٧٥

١٦٨ — الحكم على من ارتكب جنائية بواسطة المطبوعات يترتب عليه حتما الغاء الجريدة والرسالة الدورية التى حكم على صاحبها أو مديرها وفضلا عن الحكم بالغاء الجريدة أو الرسالة فى نفس الحكم الصادر بالعقوبة يجوز ان ينص فيه أيضا على قفل المطبعة التى طبع فيها ذلك قفلا مؤقتا أو مؤبدا اذا كان صاحبها

عوقب بصفة كونه مشاركا فى ارتكاب الجناية الصادر الحكم بشأنها واذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة غير الجنج المضرة بأفراد الناس وحكم عليه بسبب ذلك ثم عاد سى في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالعقوبة لارتكاب جنحة من نوع الاولى يسوغ فى هذه الحالة اصدار أمر فى الحكم الثانى الصادر بمقابله بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوما وأكثرها شهر

وان تكرر منه ذلك ثالث مرة فى أثناء المدة المذكورة يجوز الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين الى ستة اشهر ويجوز ايضا اصدار أمر فى نفس الحكم الصادر بالعقوبة فى أول مرة بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين الى ستة أشهر اذا كان الحكم المذكور صادرا بسبب التحريض على ارتكاب جناية غير الجنايات المضرة بأمن الحكومة ولم يترتب على ذلك التحريض فعل الجناية أو كان صادرا بسبب الطعن فى مسند الخديوية المصرية أو فى نظام حقوق الوراثة فيها أو فى حقوق الحضرة الخديوية ونفوذها أو بسبب الطعن فى حقها

وفى حالة صدور حكم ثان أو حكم آخر بعده فى أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول سواء كان بسبب التحريض على فعل تلك

الجناية أو بسبب الطعن أو النقص المتقدم ذكرهما يجوز اصدار أمر فى نفس الحكم الصادر بالعقوبة بالغاء الجريدة أو الرسالة الدورية بل وتقفل المطبعة قفلا مؤقتاً أو مؤبداً اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا فى فعل ما وقع

عق م ١٧١ . عق قد ١٧٧

١٦٩ — اذا التى أحد رؤساء الديانات فى أثناء تأدية وظيفته وفى محفل عمومى مقالة تضمنت قدحا أو ذما فى الحكومة أو فى قانون أو فى أمر صادر من الحضرة الخديوية أو فى عمل من أعمال جهات الادارة العمومية أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شىء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

عق قد ١٧٨

الباب الخامس عشر

فى المسكوكات الزيوف والمزورة

١٧٠ — من قلد ضرب المسكوكات المتداولة قانونا أو عرفا فى بلاد الحكومة المصرية ذهباً كانت أو فضة أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد

أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك وكذا من طلى مسكوكا بطلاء يصيره شبيها بمسكوكات اكثر من قيمته أو اشترك في تزويج تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة أو في ادخالها في بلاد الحكومة وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة.

عق م ١٧٤ و ١٧٦ . عق ف ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ . عق قد ١٧٩ و ١٨١ و ١٧١ — اذا ارتكبت احدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فتكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع.

عق م ١٧٥ و ١٧٦ . عق ف ١٣٢ و ١٣٣ . عق قد ١٨٠ و ١٨١ و ١٧٢ — الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلا الى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفه أنها جيدة وتعامل بها ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد ان تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها

عق م ١٧٧ . عق ف ١٣٥ . عق قد ٨٢

١٧٣ — الاشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة

بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا،
القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور.
عق م ١٧٨ . عق ف ١٣٨ . عق قد ١٨٣

الباب السادس عشر (١)

في التزوير

١٧٤ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل
من قلد أو زور شيئاً من الاشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة
غيره وكذا كل من استعمل هذه الاشياء أو ادخلها في البلاد
المصرية مع علمه بتقليدها أو بتزويرها وهذه الاشياء هي :
فرمان أو أمر حال أو قرار صادر من الحكومة
ختم الحكومة أو ولي الامر
أختام أو تمغلات أو علامات احدى المصالح أو احدى
جهات الحكومة
ختم أو امضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة
أوراق مرتبات أو بونات أو مراكي أو سندات اخر صادرة
من خزانة الحكومة أو فروعها
أوراق البنوك المالية التي اذن باصدارها قانونا

(١) انظر مادة ٢٧

تمغات الذهب أو الفضة

عق م ١٧٩ و ١٨١ . عق ف ١٣٩ و ١٤٢ . عق قد ١٨٤ و ١٨٦

١٧٥ — يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على
أختام الحكومة الحقيقية أو اختام احدى المصالح أو احدى
جهات الادارة العمومية واستعملها استعمالاً مضرّاً بمصلحة
الحكومة أو بلادها أو آحاد الناس

عق م ١٨٠ . عق ف ١٤١ . عق قد ١٨٥

١٧٦ — يعاقب بالحبس كل من قلد ختماً أو تمغة أو علامة
لاحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة
أو احدى البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئاً من الاشياء
المذكورة مع علمه بتقليدها

عق م ١٨١ . عق ف ١٤٢ . عق قد ١٨٦

١٧٧ — كل من استحصل بغير حق على الاختتام
أو التمغات أو النياشين الحقيقية الممدة لاحد الانواع السالف
ذكرها واستعملها استعمالاً مضرّاً بأي مصاحبة صوموية أو شركة
تجارية أو أى ادارة من ادارات الأهالي يعاقب بالحبس مدة
لا تزيد عن سنتين

عق م ١٨٢ ، عق ف ١٤٣ . عق قد ١٨٧

١٧٨ — الاشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور

بالمواد السابقة يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها، بماعليها الاخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور

عق م ١٨٣ . عق ف ١٤٤ . عق قد ١٨٨

١٧٩ — كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في اثناء تأدية وظيفته تزويرا في أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والاوراق. الاميرية سواء كان ذلك بوضع امضات أو اختتام مزورة. أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضات أو زيادة كلمات. أو بوضع أسماء اشخاص آخرين مزورة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن

عق م ١٨٤ . عق ف ١٤٥ . عق ١٨٩

١٨٠ — كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين

عق م ١٨٥ . عق ف ١٤٧ . عق قد ١٩٠

١٨١ — يعاقب أيضا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير

موضوع السندات أو احداها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار اولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها أو بجمله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بجمله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها

عق م ١٨٦ . عق ف ١٤٦ . عق قد ١٩١
ظ عق أ ٢٩٥

١٨٢ — من استعمال الاوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين الى عشر
عق م ١٨٧ . عق ف ١٤٨ . عق قد ١٩٢

١٨٣ — كل شخص ارتكب تزويراً في محركات أحد الناس بواسطة احدى الطرق السابق بيانها أو استعمال ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل
عق م ١٨٨ . عق ف ١٥٠ و ١٥١ . عق قد ١٩٣
ظ عق أ ٢٩٥

١٨٤ — كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحداً في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة

لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

عق م ١٨٩ . عق ف ١٥٤ . عق قد ١٩٤

١٨٥ — كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة

أو زور في ورقة من هذا القيل كانت صحيحة في الاصل أو استعمل احدى الاوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

عق م ١٩٠ . عق ف ١٥٣ و ١٥٦ . عق قد ١٩٥

١٨٦ — كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو اود أو محلات

مفروشة معدة للايجار وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالاجرة يوما قيده في دفتره الاشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

عق م ١٩١ . عق ف ١٥٤ . عق قد ١٩٦

١٨٧ — كل موظف عمومي اعطى تذكرة سفر أو تذكرة

مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا فضلا عن عزله

عق م ١٩٢ . عق ف ١٥٥ . عق قد ١٩٧

١٨٨ — كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر

شهادة مزورة على ثبوت حاجة نفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد انه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس

عق م ١٩٣ . عق ف ١٥٩ . عق قد ١٩٨

١٨٩ — كل طبيب أو جراح شهد زورا بمرض أو بعاهة تستوجب الاعفاء من أى خدمة عمومية بسبب الترجى أو من باب مراعاة الخاطر يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى واما اذا سبق الى ذلك بالوعد له بشىء ما أو باعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة الرشوة ويحكم على الراشين بالعقوبات التى تستوجبها جنائهم

عق م ١٩٤ . عق ف ١٦٠ . عق قد ١٩٩

ظ ٨٩ +

١٩٠ — العقوبات المبينة بالمادتين السابقتين يحكم بها ايضا اذا كانت تلك الشهادة معدة لان تقدم الى المحاكم

عق م ١٩٥ . عق قد ٢٠٠

١٩١ — لا تسرى احكام المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ على احوال التزوير المنصوص عنها فى المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ ولا على احوال التزوير المنصوص عنها فى قوانين عقوبات خصوصية

الباب السابع عشر

الاتجار فى الاشياء الممنوعة وتقليد علامات البوستة والتلغرافات.

١٩٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر
وبغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا أو باحدى هاتين
العقوبتين فقط :

كل من ادخل فى بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها
أو نقل هذه البضائع أو حملها فى الطرق لبيعها أو عرضها للبيع
أو اخفاها أو شرع فى ذلك مالم ينص قانونا عن عقوبة اخرى
عق قد ٢٠٢ — ٢٠٧

١٩٣ — يعاقب بالعقوبات المدونة فى المادة السابقة من
صنع أو حمل فى الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات
أو نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة
علامات وطوابع مصاحتي البوستة والتلغرافات المصرية أو مصالح
البوستة والتلغرافات فى البلاد الداخلة فى اتحاد البريد مشابهة
تسهل قبولها بدلا من الاوزاق المقلدة

الكتاب الثالث

في الجنايات والجنح التي تحصل لأحد الناس

الباب الأول

في القتل والجرح والضرب

١٩٤ — كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الاصرار على ذلك.

أو الترصد يعاقب بالاعدام

عق م ٢٠٤ . عق ف ٢٩٥ + ٣٠٢ . عق قد ٢٠٨

ظ عق أ ٧٩ قرة ١

١٩٥ — الاصرار السابق هو التقصد المصمم عليه قبل الفعل.

لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص معين.

أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك التقصد.

معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط

عق م ٢٠٥ . عق ف ٢٩٧ . عق قد ٢٠٩

١٩٦ — الترصد هو تربص الانسان لشخص في جهة.

أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل.

الى قتل ذلك الشخص أو الى إيذائه بالضرب ونحوه

عق قد ٢١٠

١٩٧ — من قتل أحدا عمدا بجواهر يتسبب عنها الموت طاجلا أو آجلا يمد قاتلا بالسهم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالاعدام

عق م ٢٠٦ . عق ف ٣٠١ + . عق قد ٢١١

١٩٨ — من قتل نفسا عمدا من غير سبق اصرار ولا ترصد يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجريمة بالاعدام اذا تقدمتها أو افترنت بها أو تلتها جنسية اخرى وأما اذا كان القصد منها التأهب لعمل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة

عق م ٢٠٨ + . عق ف ٣٠٤ . عق قد ٢١٣

ظ عق أ ه ٢٨

١٩٩ — المشاركون في القتل الذى يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة

عق م ٢١٠ . عق قد ٢١٤

٢٠٠ — كل من جرح أو ضرب احدا عمداً أو اعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه افضى الى الموت يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع وأما اذا

سبق ذلك اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

عق قد ٢١٥

٢٠١ — من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ١٩٨ و ٢٠٠

عق م ٢٢٤ . عق ف ٣٢٤ . عق قد ٢٢٧

ظ عق أ ٢٣٨

٢٠٢ — من قتل نفسا خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئا عن رعوة أو عن عدم احتياط ونحرز أو عن إهمال وتفریط أو عن عدم اقتباه وتوق أو عن عدم مراعاة واتباع اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا

عق م ٢١٣ . عق ف ٣١٩ . عق قد ٢١٦

٢٠٣ — كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون اخبار جهات الاقضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

عق م ٢١٤ . عق ف ٣٥٩ . عق قد ٢١٧

٢٠٤ — كل من احدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع

أو انفصال عضو أو فقد منفعته أو. نشأ عنه كف البصر أو فقد
احدى العينين أو نشأ عنه أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها
يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين اما اذا كان الضرب
أو الجرح صادراً عن سبق اصرار أو ترصد وتربص فيحكم
بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين

عق م ٢١٥ . عق ف ٣٠٩ . عق قد ٢١٨

٢٠٥ — كل من احدث بغيره جرحاً أو ضربات نشأ عنها
مرض أو عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً
يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تزيد عن خمسين
جنيهاً مصرياً أما اذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق اصرار
أو ترصد فتكون العقوبة الحبس

عق م ٢١٦ . عق ف ٣٠٩ . عق قد ٢١٩

ظ عق أ ١١٩ ققرة ٢

٢٠٦ — اذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة
الجسامة المذكورة في المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس مدة
لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية فان
كانت صادرة عن سبق اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس
مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

عق م ٢١٧ . عق ف ١١٣ . عق قد ٢٢٠

٢٠٧ — اذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران فى مادتي ٢٠٥ و ٢٠٦ بواسطة استعمال أسلحة أو عصى أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو تجمهر مؤلف من خمسة اشخاص على الأقل توافقوا على التعدى والايداء فتكون العقوبة الحبس

عق م ٢١٦ . عق ف ٣١٣ . عق قد ٢٢٠ فقرة ٢

٢٠٨ — كل من تسبب فى جرح احد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن اهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة الاوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

عق م ٢١٨ . عق ف ٣٢٠ . عق قد ٢٢١

٢٠٩ — لاعقوبة مطلقاً على من قتل غيره أو اصابه بجراح أو ضربه اثناء استعمال حق الدفاع الشرعى عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد بينت فى المواد الآتية الظروف التى ينشأ عنها هذا الحق والقيود التى يرتبط بها

عق م ٢٢٢ + . عق ف ٣٢٨ . عق قد ٢٢٠ +

ظ عق أ ٥٦

٢١٠ — حق الدفاع الشرعى عن النفس يسمح للشخص

الا في الاحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصا عليها في هذا القانون وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة رد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفى المادة ٣٤٠ فقرة اولى والمادة ٣٤٢ فقرة اولى وثالثة

عق م ٢٢٣ + . عق ف ٣٢٨ . عق قد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٩

٢١١ — وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون

فى الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة العمومية

عق م ٢٢٢ + . عق ف ٣٢٨ . عق قد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٩

٢١٢ — لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة احد مأمورى

الضبط اثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته الا اذا خيف ان ينشأ عن

افعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول

عق م ٢٢٢ + . عق ف ٣٢٨ . عق قد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٩

٢١٣ — حق الدفاع الشرعى عن النفس لا يجوز ان يبيح

القتل العمد الا اذا كان مقصودا به دفع احد الامور الاتية :

(أولا) فعل يتخوف ان يحدث منه الموت أو جراح بالغة

اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة

٠ (ثانيا) اثبات امرأة كرها أو هتك عرض انسان بالقوة
(ثالثا) اختطاف انسان

عق م ٢٢٢ + عق ف ٣٢٨ . عق قد ٣٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٩

٢١٤ — حق الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز ان يبيح
القتل العمد الا اذا كان مقصودا به دفع احد الامور الاتية :
(أولا) فعل من الافعال المبينة فى الباب الثانى من
هذا الكتاب

(ثانيا) سرقة من السرقات المحدودة من الجنايات
(ثالثا) الدخول ليلا فى منزل مسكون أو فى احد ماحقاته
(رابعا) فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة
اذا كان لهذا التخوف اسباب معقولة

عق م ٢١٢ . عق ف ٣٢٨ . عق قد ٣٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٩

٢١٥ — لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة
حدود حق الدفاع الشرعى اثناء استعماله اياه دون أن يكون قاصدا
احداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع ومع ذلك يجوز للقاضى
اذا كان الفعل جنائية أن يعده مذكورا اذا رأى لذلك محلا وأن
يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة فى القانون

عق م ٢٢٣ و ٢٢٦ . عق ف ٣٢٢ و ٣٢٦ و ٣٢٩ . عق قد ٣٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٩

٢١٦ — فى جميع الاحوال المبينة فى هذا الباب التى تقضى
فيها الشريعة الفراء بالدية يصير تقديرها والحكم بها شرعا
ع — ٧ — ٩٧ —

للاشخاص السارية عليهم أحكام تلك الشريعة وهذا بدون اخلاف
بالعقوبات المدونة في هذا القانون
عق م ٢٢٧ . عق قد ٢٣٠
ظ . عق أم ٦ و ٧

الباب الثاني

في الحريق عمدا

٢١٧ — كل من وضع عمدا نارا في مبان كائنة في المدن
أو الضواحي أو القرى أو في عمارات كائنة خارج سور ما ذكر
أو في سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم
في أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل
الجناية أم لا يعاقب بالاشغال الشاقة مؤبداً ويحكم أيضاً بهذه
العقوبة على من وضع عمدا نارا في عربات السكك الحديدية سواء
كانت محتوية على اشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك
عق م ١٩٧ . عق ف ٤٣٤ . عق قد ٢٣٤

٢١٨ — كل من وضع نارا عمدا في مبان أو سفن أو
مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى
أو في معاصر أو سواق أو آلات ري أو في غابات أو أجمات أو

في مزارع غير محصودة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا اذا كانت تلك الاشياء ليست مملوكة له

عق م ١٩٨ . عق ف ٤٣٤ . عق قد ٢٣٣

٢١٩ — من أحدث حال وضع النار في أحد الاشياء المذكورة في المادة السابقة ضررا لغيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذا كانت تلك الاشياء مملوكة له أو فعل بها ذلك بامر مالكها

عق م ١٩٩ . عق ف ٤٣٤ . عق قد ٢٣٤

٢٢٠ — من وضع نارا عمدا في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو زرع محصود سواء كان لا يزال باقيا بالفيط أو نقل الى الجرن أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على اشخاص يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا لم تكن هذه الاشياء ملكا له أما اذا أحدث عمدا حال وضعه النار في أحد الاشياء المذكورة أي ضرر لغيره وكانت تلك الاشياء مملوكة له أو فعل ذلك بامر مالكها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

عق م ٢٠٠ . عق ف ٤٣٤ . عق قد ٢٣٥

٢٢١ — وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الاحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء

لتوصيلها للشيء المراد احراقه بدلا من وضعها مباشرة في ذلك.

عق م ٢٠١ . عق ف ٤٣٤ . عق قد ٢٣٦

٢٢٢ — وفي جميع الاحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق.

السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجودا في الاماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمدا بالاعدام.

عق م ٢٠٢ . عق ف ٤٣٤ . عق قد ٢٣٧

٢٢٣ — كل من استعمل مادة مفرقة في الاحوال المبينة

في المواد السابقة المختصة بجناية الحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة

عق م ٢٠٣ . عق ف ٤٣٥ . عق قد ٢٣٨

الباب الثالث

في اسقاط الحوامل وصنع وبيع الاشربة أو الجواهر

المغشوشة بالمضرة بالصحة

٢٢٤ — كل من اسقط عمدا امرأة حبلى بضرب أو نحوه.

من انواع الايذاء يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

عق م ٢٢٩ . عق ف ٣١٧ . عق قد ٢٣٩

ظ تق ام ٢٤٥ و ٢٤٧ — ٢٤٩

٢٢٥ — كل من اسقط عمدا امرأة حبلى باعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية الى ذلك أو بدلاتها عليها سواء كان برضاها أم لا يعاقب بالحبس

عق م ٢٣٠ . عق ف ٣١٧ . عق قد ٢٤٠

ظ عق اه ٢٤٥ و ٢٤٧ — ٢٤٩

٢٢٦ — المرأة التي رضيت بتعاطي الادوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة السابق ذكرها

عق م ٢٣١ . عق ف ٣١٧ . عق قد ٢٤١

٢٢٧ — اذا كان المستقط طبيبا أو جراحا أو صيدليا يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة أما الشروع في الاسقاط فلا يعاقب عليه في أي حال من الاحوال

عق م ٢٣٢ . عق ف ٣١٧ . عق قد ٢٤٢

٢٢٨ — كل من أعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة فنشأ عنها مرض أو عجز وقى عن العمل يعاقب طبقا لاحكام المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ على حسب جسامته ما نشأ عن الجريمة ووجود سبق الاصرار على ارتكابها أو عدم وجوده

عق م ٢٣٣ . عق ف ٣١٧

٢٢٩ — كل من غش أشربة أو جواهر أو غللا أو غيرها

من أصناف المأكولات أو ادوية معدة للبيع بواسطة خلطها،
بشيء مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع اشربة أو جواهر أو
أصناف مأكولات أو ادوية مع علمه انها مغشوشة بواسطة
خلطها بشيء مضر بالصحة ولو كان المشتري عالما بذلك يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه
مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

عق م ٢٢٥ . عق قد ٢٤٥ .

ظ عق اه ٣٣٦

الباب الرابع

في هتك العرض وافساد الاخلاق

٢٣٠ — من واقع أننى بغير رضاها يعاقب بالاشغال الشاقة
المؤبدة أو المؤقتة فاذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من
المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما
بالاجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالاشغال الشاقة
المؤبدة

٢٣١ — كل من هتك عرض انسان بالقوة أو التهديد أو
شرع في ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع

واذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ أربع عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للاشغال الشاقة المؤقتة واذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة

عق م ٢٣٧ +

٢٣٢ — كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منها أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس واذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة

عق م ٢٣٦ و ٢٣٨ . عق ف ٣٣١ و ٣٣٣ . عق قد ٢٤٦

٢٣٣ — كل من تعرض لافساد الاخلاق بتحريره عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الثمان عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو اناثا أو بمساعدته اياهم على ذلك أو تسهيل ذلك لهم يعاقب بالحبس

عق م ٢٤٠ . عق ف ٣٣٤ عق قد ٢٤٩

ظ عق اه ٣٣٨ ققره ٣

٢٣٤ — اذا كان تحرير الشبان أو مساعدتهم على الفجور أو الفسق أو تسهيل ذلك لهم وافعا ممن نص عنهم في الفقرة الثانية

من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات الى سبع

عق م ٢٤١ . عق ف ٢٣٤ . عق قد ٢٥٠

٢٣٥ — لا تجوز محاكمة الزانية الا بناء على دعوى زوجها

الا انه اذا زنى الزوج فى المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمين فى

المادة ٢٢٩ لا تسمع دعواه عليها

عق م ٢٤٢ . عق ف ٢٣٦ . عق قد ٢٥١

ظا عق اه ٢٠١ و ٢٣٩

٢٣٦ — المرأة المتزوجة التى ثبت زناها يحكم عليها بالحبس

مدة لا تزيد عن سنتين لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا

الحكم برضاه معاشرتها له كما كانت

عق م ٢٤٣ . عق ف ٢٣٧ . عق قد ٢٥٢

٢٣٧ — ويعاقب أيضاً الزانى بذلك المرأة بالحبس مدة لا

تزيد عن سنتين

عق م ٢٤٤ . عق ف ٢٣٧ . عق قد ٢٥٣

٢٣٨ -- الادلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا

هى القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب

أو اوراق آخر مكتوبة منه أو وجوده فى منزل مسلم فى المحل

المخصص للحريم

عق م ٢٤٥ . عق ف ٢٣٨ . عق قد ٢٥٤

٢٣٩ — كل زوج زنى غير مرة فى منزل الزوجية بامرأة

تكون قد أعدها لذلك وثبت عليه هذا الامر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

عق م ٢٤٦ . عق ف ٣٣٦ . عق قد ٢٥٥

٢٤٠ — كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً

عق م ٢٤٧ . عق ف ٣٣٠ . عق قد ٢٥٦

٢٤١ — يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمراً مخلاً بالحياء ولو في غير علانية

عق م ٢٤٨ .

الباب الخامس

في القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق
وفي سرقة الأطفال وخطف البنات

٢٤٢ — كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الاحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

عق م ٢٤٩ . عق ف ٣٤١ . عق قد ٢٥٧

٢٤٣ — يعاقب أيضا بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين كل شخص أعار محلا للحبس أو الحجز غير الجائزين مع علمه بذلك
عق م ٢٥٠ . عق ف ٣٤١ . عق قد ٢٥٨

٢٤٤ - اذا حصل القبض فى الحالة المبينة بالمادة ٢٤٢ من شخص تزيابدون حق بزي مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة . يعاقب بالسجن وبالحكم فى جميع الأحوال بالاشغال الشاقة المؤقتة . على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية

عق م ٢٥١ . عق ٣٤٤ . عق قد ٢٥٩

٢٤٥ — كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبدله بأخرا أو عزاه زورا الى غير والدته يعاقب بالحبس . فان لم يثبت أن الطفل ولد حيا تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها مصريا
أما اذا ثبت أنه لم يولد حيا فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو غرامة لا تزيد عن خمسة جنيتها

عق م ٢٥٢ . عق ف ٣٤٥ . عق قد ٢٦٠

٢٤٦ — يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها مصريا كل من كان متكفلا بطفل وطلبه منه من له حق فى طلبه .

ولم يسلمه اليه

عق قد ٢٦١

٢٤٧ — كل من عرض للخطر طفلاً لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه فى محل خال من الآدميين أو حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

عق قد ٢٦٢

ظ عق اه ٢٢٤ — ٢٢٧

٢٤٨ — اذا نشأ عن تعريض الطفل للخطر وتركه فى المحل الخالى كالمبين فى المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعته فيعاقب الفاعل بالعقوبات المقررة للجرح صمدا فان تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل صمدا

عق قد ٢٦٣

ظ دق ا هـ ١٩٨ و ٢٠٠ و ٢٢٤ — ٢٢٧

٢٤٩ — كل من عرض للخطر طفلاً لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه فى محل معصور بالآدميين سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرى

عق قد ٢٦٤

٢٥٠ — كل من خطف بالتحيل أو الاكراه طفلاً لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب

بالسجن فان كان المخطوف أنثى يعاقب الخاطف بالاشغال الشاقة المؤقتة

عق م ٢٥٤ + . عق ف ٣٥٤ + عق قد ٢٦٥

٢٥١ — كل من خطف من غير تحيل ولا اكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع أما اذا كان المخطوف أنثى فتكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى عشر

عق قد ٢٦٥

٢٥٢ — كل من خطف بالتحيل أو الاكراه أنثى يبلغ سنها أكثر من خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

عق م ٢٥٧ . عق قد ٢٦٨

٢٥٣ — اذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما

عق م ٢٥١ . عق ف ٣٥٧ . عق قد ٢٦٩

الباب السادس

في شهادة الزور واليمين الكاذبة

٢٥٤ — كل من شهد زورا لمتهم في جناية أو عليه يعاقب.

بالحبس

عق م ٢٦٠ . عق ف ٣٦١ . عق قد ٢٧٠

٢٥٥ — ومع ذلك اذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على

المتهم يعاقب من شهد عليه زورا بالاشغال الشاقة المؤقتة أو

السجن أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الاعدام

وتفدت عليه فيحكم بالاعدام أيضا على من شهد عليه زورا

عق م ٢٦١ . عق ف ٣٦١ . عق قد ٢٧١

٢٥٦ — كل من شهد زورا على متهم بجنحة أو مخالفة أو

شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة

لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

عق م ٢٦٢ . عق ف ٣٦٢ . عق قد ٢٧٢

٢٥٧ — كل من شهد زورا في دعوي مدنية يعاقب

بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيها مصري

عق م ٢٦٣ . عق ف ٣٦٣ . عق قد ٢٧٣

٢٥٨ — اذا قبل من شهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشئ ما يحكم عليه هو والمعطى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو للشهادة الزور ان كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة

عق م ٢٦٤ . عق ف ٣٦٤ . عق قد ٢٧٤
ظ عق أ ٨٩ +

٢٥٩ — من أكره شاهدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في المواد السابقة

عق م ٢٦٥ . عق ف ٣٦٥ . عق قد ٢٧٥
٢٦٠ — من أُلِّم باليمين أو ردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بالحبس ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

عق م ٢٦٦ . عق ف ٣٦٦ . عق قد ٢٧٦

الباب السابع

في التذد والسب وافشاء الأسرار

٢٦١ — يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة احدى

الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة
لأوجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا
أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه

ومع ذلك فالطعن في أعمال أحد الموظفين العموميين لا يدخل
تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال
وظيفته بشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه

ولا تقبل من القاذف إقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في
الحالة المبينة في الفقرة السابقة

فق م ٢٦٧ . قانون ١٧ مايو سنة ١٨١٩ فرنساوي . عق قد ٢٧٧
٢٦٢ — يعاقب على القذف بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز
خمسین جنيتها مصريا اذا كان ما قذف به جنایة أو جنحة وأما في
الأحوال الأخر فلا يزيد الحبس عن ستة شهور ولا الغرامة عن
ثلاثین جنيتها مصريا

فق م ٢٦٨ . عق قد ٢٧٨
٢٦٣ — لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم
سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب
لعقوبة فاعله

فق م ٢٦٩ . عق قد ٢٧٩
٢٦٤ — وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق

المعقوبة ولولم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقم دعوى
بما أخبره

عق م ٢٧٠ . عق ف ٣٧٣ . عق قد ٢٨٠

٢٦٥ — كل سب غير مشتمل على اسناد واقعة معينة بل
كان مشتملا على اسناد عيب معين أو على خدش الناموس أو
الاعتبار بأى كيفية كانت من الأحوال المبينة بالمادة ١٤٨ يعاقب
عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز
عشرين جنيتها مصريا وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثانية
من المادة ٢٦١ اذا اقتضى الحال ذلك

عق م ٢٧١ . عق قد ٢٨١

ظ عق أ ١٥٩ — ١٦١ و ٣٤٧ فقرة ١

٢٦٦ — أحكام المادتين السابقتين لا يجرى تطبيقها على
ما يختص بافتراء أحد الخصوم على الآخر فى أثناء المدافعة عن
حقوقه أمام المحاكم شفاهاً أو تحريراً فان هذا الافتراء لا يستوجب
الا الدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية

(ق ٢٨ فى ١٦ يونيه ١٩١٠) يجرى أيضاً تطبيق المادة ١٦٦

مكررة فى كل دعوى تقام بالتطبيق لنص المواد ٢٦١ الى ٢٦٥
السابقة

عق م ٢٧٢ .

٢٦٧ — كل من كان من الاطباء أو الجراحين أو الصيدالة أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصى ائمن عليه فأفشاه فى غير الاحوال التى يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا

ولا تسري أحكام هذه المادة الا فى الاحوال التى لم يرخص فيها قانونا بافشاء أمور معينة كالمفرر فى المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية

عق م ٢٧٤ . عق ف ٣٧٨ . عق قد ٢٨٤
طعق أه ٧٤ — ٧٨ و ١٣٥

الباب الثامن

فى السرقة وفى الاغتصاب (١)

٢٦٨ — كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق

عق م ٢٧٥ . عق ف ٣٧٩ . عق قد ٢٨٥

٢٦٩ — لا يحكم بمقوبة ما على من يرتكب سرقة اضرارا

بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروه

عق م ٢٧٦ . عق ف ٣٨٠ . عق قد ٢٨٦

(١) انظر المواد ١٣٢ — ١٣٤ و ٢٨٥ و ٢٨٩ و ٢٩٨

٢٧٠ — يعاقب بالاشغال الشاقة مؤبدا من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية :

(الاول) ان تكون هذه السرقة حصلت ليلا

(الثانى) أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر

(الثالث) أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة

(الرابع) ان يكون السارقون قد دخلوا دارا أو منزلا أو أودة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزنى بزى أحد الضباط أو موظف صموئى أو ابراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة

(الخامس) أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال اسلحتهم

عق م ٢٧٧ . عق ف ٣٨١ . عق قد ٢٨٧

٢٧١ — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكراه فاذا ترك الاكراه أثر جروح تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

عق م ٢٧٨ . عق ف ٣٨٢ . عق قد ٢٨٨ و ٢٩١

٢٧٢ — يعاقب على السرقات التى ترتكب فى الطرق

العمومية بالاشغال الشاقة المؤبدة في الاحوال الآتية :

(أولا) اذا حصلت السرقة من شخصين فاكثر وكان احدهم على الاقل حاملا سلاحا ظاهراً أو مخبأً

(ثانيا) اذا حصلت السرقة من شخصين فاكثر بطريق الاكراه

(ثالثا) اذا حصلت السرقة ولو من شخص واحد حامل سلاحا

وكان ذلك ليلاً أو باكره أو تهديد باستعمال السلاح

عق م ٣٧٩ . عق ف ٣٨٣ . عق قد ٢٨٩ و ٢٩٠

٢٧٣ — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي

تحصل ليلاً من شخصين فاكثر يكون أحدهم على الاقل حاملا سلاحا ظاهراً أو مخبأً

عق م ٢٧٩ . عق ف ٣٨٣ . عق قد ٢٩١

٢٧٤ — يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولا) على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد

السكنى أو في ملحقاته أو في أحد المحلات المعدة للعبادة

(ثانيا) على السرقات التي تحصل في مكان مسور بمحائط أو

بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق ويكون ذلك

بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو باستعمال منافع مصطنعة

(ثالثا) على السرقات التي تحصل بكسر الاختتام المنصوص

عليه في الباب التاسع من الكتاب الثاني

(رابعاً) على السرقات التى تحصل ليلاً
 (خامساً) على السرقات التى تحصل من شخصين فأكثر
 (سادساً) على السرقات التى تحصل من شخص واحد يكون
 حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً

(سابعاً) على السرقات التى تحصل من الخدم بالاجرة اضراراً
 بمخدوميهم أو من المستخدمين أو الصناع أو الصبيان فى معامل
 أو حوانيت من استخدمهم أو فى المحلات التى يشتغلون فيها عادة
 (ثامناً) على السرقات التى تحصل من المحترفين بنقل الاشياء
 فى العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى انسان آخر
 مكلف بنقل أشياء أو أحداثبائعهم اذا سلمت اليهم الاشياء المذكورة
 بصفتهم السابقة

عق م ١٥٧ و ٢٨٠ و ٢٨٢ . عق ف ٢٥٣ و ٣٨٤ و ٣٨٦ . عق
 قد ٢٩٢

٢٧٥ — يماقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين.
 على السرقات التى لم يتوفر فيها شيء من الظروف المشددة السابق.
 ذكرها

عق م ٢٩٠ . عق ف ٤٠١ . عق قد ٢٩٤ — ٢٩٦ و ٣٠٠
 ٢٧٦ — ويجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها فى
 المادتين السابقتين بغرامة لا تتجاوز جنيهين مصريين اذا كان

المسروق غللاً أو محصولات أخرى لم تكن منفصلة عن الارض
وكانت قيمتها لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشاً مصرياً

عق م ٢٨٦ . عق ف ٣٨٨

٢٧٧ — المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود
أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الاقل أو سنتين على
الاكثر

عق م ٢٩١ . عق ف ٤٠١ . عق قد ٣٠١

ظ عق أ ٢٩

٢٧٨ — يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجنح
بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في
القانون للجريمة لو تمت فعلاً أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنهما مصرياً

عق م ٢٩٢ . عق قد ٣٠٢

٢٧٩ — كل من أخفى أشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب
بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين وإذا كان الجاني يعلم ان
الاشياء اخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة
المقررة لهذه السرقة

عق قد ٦٩

٢٨٠ — اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائياً او ادارياً
يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلها من مالها

ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٢٦٩ من هذا القانون المتعلقة بالأعفاء من العقوبة

راجع مرافعات مختلط ٥٢٣ ومرافعات أه ٤٦٠
ظ عق أه ٢٩٧

٢٨١ — كل من قلد مفاتيح أو غير فيها أو صنع آلة ما مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين

اما اذا كان الجاني محترفا بصناعة عمل المفاتيح والافعال فيعاقب بالحبس مع الشغل

عق م ٢٨٨ . عق ف ٣٩٩ . عق قد ٢٩٨

٢٨٢ — كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سنداً مثبتاً او موجداً لدين أو تصرف أو براءة أو اكره احداً بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

عق م ٢٨٩ . عق ٤٠٠ . عق قد ٢٩٩

٢٨٣ — كل من حصل بالتهديد على اعطائه مبلغاً من النقود أو أي شيء آخر يعاقب بالحبس . ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين

٢٨٤ (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) — كل من هدد غيرم كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال يعاقب عليها بالقتل

أو الاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور
مخدشة بالشرف وكان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر
يعاقب بالسجن

ويعاقب بالحبس اذا لم يكن التهديد مصحوبا بطلب أو
بتكليف بأمر

وكل من هدد غيره شفها بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر
يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين سواء كان التهديد مصحوبا
بتكليف بأمر أم لا

ويعاقب على التهديد كتابة بالتعدي أو الايذاء الذي لا يبلغ
درجة الجسامة المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو
بغرامة لا تزيد على ٢٠ جنهما مصرية

عق م ٢٢٨ . عق ف ٣٠٥ . عق قد ٢٣١

الباب التاسع

في التفالس

٢٨٥ — كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة تفالس
بالتدليس في الاحوال الآتية :

(أولاً) اذا اخفى دفاقره أو أعدمها أو غيرها
 (ثانياً) اذا اختلس أو خبأ جزءاً من ماله اضراراً بدائنيه
 (ثالثاً) اذا اعترف أو جعل نفسه مدينا بطريق التدليس
 بمبالغ ليست فى ذمته حقيقة سواء كان ذلك ناشئاً عن مكتوباته
 أو ميزانيته أو غيرها من الاوراق أو عن اقراره الشفاهى أو عن
 امتناعه من تقديم أوراق أو ايضاحات مع علمه بما يترتب على
 ذلك الامتناع

عق م ٢٩٣

٢٨٦ — يعاقب المنفالس بالتدليس ومن شاركه فى ذلك
 بالسجن من ثلاث سنوات الى خمس

عق م ٢٩٤ . عق ف ٤٠٢ وما بعدها

٢٨٧ — يمد متفالساً بالنقصير على وجه العموم كل تاجر
 أوجب خسارة دائنية بسبب عدم حزمه أو تقصيره الفاحش وعلى
 الخصوص التاجر الذى يكون فى احدى الاحوال الآتية :

(أولاً) اذا روى ان مصاريفه الشخصية أو مصاريف منزله

باهظة

(ثانياً) اذا استهلك مبالغ جسيمة فى القمار أو اعمال النصيب
 المحض أو فى اعمال البورصة الوهمية أو فى اعمال وهمية على بضائع
 (ثالثاً) اذا اشترى بضائع ليبيعهما بأقل من اسعارها حتى

يؤخر اشهار افلاسه او اقترض مبالغ او اصدر اوراقا مالية او
استعمل طرقا اخرى مما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود
حتى يؤخر اشهار افلاسه

(رابعاً) اذا حصل على الصلح بطريق التدليس

فق م ٢٩٥ . نج ف ٥٨٥ .

٢٨٨ — يجوز ان يعتبر متفالساً بالتقصير كل تاجر يكون

في احدى الاحوال الآتية :

(اولاً) عدم تحريره الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من
قانون التجارة او عدم اجرائه الجرد المنصوص عليه في المادة ١٣
او اذا كانت دقائره غير كاملة او غير منتظمة بحيث لا تعرف منها
حالة الحقيقة في المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم
وجود التدليس .

(ثانياً) عدم اعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في
المادة ١٩٨ من قانون التجارة او عدم تقديمه الميزانية طبقاً للمادة
١٩٩ او ثبوت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠ .

(ثالثاً) عدم توجهه بشخصه الى مأمور التفليسة عند عدم
وجود الاعذار الشرعية او عدم تقديمه البيانات التي يطلبها المأمور
المذكور أو ظهور عدم صحة تلك البيانات

(رابعاً) تأديته عمداً بعد توقف الدفع مطلوب احد دائنيه أو تمييزه اضراراً بباقي الغرماء او اذا سمح له بمزية خصوصية بقصد الحصول، على قبوله الصلح

(خامساً) اذا حكم بافلاسه قبل ان يقوم بالتعهدات المترتبة.

على صلح سابق

م ٢٩٦ . تج ٥٨٦ .

٢٨٩ — اذا افلست شركة مساهمة او شركة حصص فيحكم على أعضاء مجلس ادارتها ومديرها بالعقوبات المقررة للنفاس بالتدليس اذا ثبت عليهم انهم ارتكبوا امراً من الامور المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ من هذا القانون او اذا فعلوا ما يترتب عليه افلاس الشركة بطريق الغش او التدليس وعلى الخصوص اذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء بإعلانهم ما يخالف الحقيقة . عن رأس المال المكتتب او المدفوع او بتوزيعهم ارباحاً وهمية او بأخذهم لانفسهم بطريق الغش ما يزيد عن المرخص لهم به في عقد الشركة .

م ٢٩٧ . قانون ٢٤ يولية سنة ١٨٦٧ مادة ١٤ و ١٥ فرنساوى .

٢٩٠ — ويحكم في تلك الحالة على أعضاء مجلس الادارة

والمديرين المذكورين بالعقوبات المقررة للنفاس بالتقصير :

(أولاً) اذا ثبت عليهم انهم ارتكبوا أمراً من الامور المنصوص عليها في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ٢٨٧ وفي الاحوال الاولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٢٨٨ من هذا القانون

(ثانياً) اذا اهملوا بطريق الغش في نشر عقد الشركة بالقيمة التي نص عليها القانون

(ثالثاً) اذا اشتركوا في اعمال مغايرة لما في قانون نظام الشركة أو صادقةوا عليها

عق م ٢٩٨

٢٩١ — يعاقب المتفالس بالانقصير بالحبس مدة لا تتجاوز

سنتين

عق م ٢٩٩ . عق ف ٤٠٢ .

٢٩٢ — يعاقب الاشخاص الآتى بيانهم فيما عدا أحوال الاشتراك المبينة قانوناً بالحبس وبغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

(أولاً) كل شخص سرق أو اخنى أو خبأ كل أو بعض أموال المفلس من المنقولات أو العقارات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس أو من فروعه أو من أصوله أو انسبائه الذين في درجة الفروع والاصول

(ثانيا) من لا يكونون من الدائنين ويشتركون في مداولات الصلح بطريق الفش أو يقدمون ويثبتون بطريق الفش في تفليسة سندات ديون صورية باسمهم أو باسم غيرهم
(ثالثا) الدائنون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق العش أو يشترطون لانفسهم مع المفلس أو غيره مزايا خصوصية في نظير اعطاء صوته في مداولات الصلح أو التفليسة أو الوعد باعطائه أو يعقدون مشاركة خصوصية لنفعهم واضراراً بباقي الغرماء

(رابعا) — وكلاء الدائنين الذين يختلسون شيئاً أثناء تأدية وظيفتهم

ويحكم القاضى أيضاً ومن تلقاء نفسه فيما يجب رده الى الغرماء وفي التعميمات التى تطلب باسمهم اذا اقتضى الحال ذلك ولو في حالة الحكم بالبراءة

تق ٣٠٠ م ٢ ف ٥٩٣ +

الباب العاشر

في النصب وخيانة الامة

٢٩٣ — يماقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها

مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من توصل الى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أي متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها اما باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث لامل بحصول ربح وهمي أو أسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال وايهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور واما بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه واما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أما من شرع في النصب ولم يتممه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرياً

ويجوز جمل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الاقل وستين على الاكثر

عق م ٣٠٢ . عق ف ٥٤٠٥ عق قد ٣١٢
ظ عق أ ٢٩ أ ومد أ ٢٦٤

٢٩٤ — كل من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنة ثمانى عشر سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه اضرارا به على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعاقبة باقراض أو

اقتراض مبالغ من النقود أو شيء من المنقولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملتزمة التمسكية يعاقب أيًا كانت طريقة الاحتيال التي استعملها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وإذا كان الخائن مأمورا بالولاية أو بالوصاية على الشخص المغدور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع

عق م ٣٠٣ . عق ف ٤٠٦ . عق ٣١٣

٢٩٤ — مكررة (ق ١٢ فى ٨ يونيو ١٩١٢) — كل من من انتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص واقرضه نقودا بأي طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الاقصى المقرر للفوائد . لممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات

فاذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الاولى فى الخمس سنوات التالية للحكم الاول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين فقط

وكل من اعتاد على اقراض نقود بأي طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الاقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة السابقة

٢٩٥ — كل من أؤتمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض بخان الامانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا وفي حالة ما اذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسلمة الى الخائن وانما استحصل عليها بأي طريقة كانت فإنه يعد مزورا ويعاقب بعقوبة التزوير

عق م ٣٠٤ . عق ف ٤٠٧ . عق قد ٣١٤
ظ عق أ ١٨١ و ١٨٣

٢٩٦ — كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو امتعة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك اضرارا بمالكها أو اصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل طارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في امر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيتها مصري

عق م ٣٠٥ . عق ف ٤٠٨ . عق قد ٣١٥ و ٣١٦
ظ مد أ ٤٨٥ و ٤٨٦

٢٩٧ — يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارسا على اشيائه المحجوز عليها قضائيا أو اداريا اذا اختلس شيئا منها.
م م ٥٢٣
ظ ع أ ٢٨٠

٢٩٨ — كل من قدم أو سلم للمحكمة فى اثناء تحقيق قضية بها سنداً أو ورقة ما تم سرق ذلك بأى طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها مصريا

ع م ٣٠٧ . ع ف ٤٠٩ . ع ق قد ٣١٧
ظ ع أ ٩٧ و ١٣٢ — ١٣٤ و ٣١٩

الباب الحادى عشر

فى تعطيل المزايدات وفى الفس الذى يحصل

فى المعاملات التجارية

٢٩٩ — كل من عطل بواسطة تهديد او اكراه او تطاول باليد او نحوه مزاداً متعلقا ببيع او شراء او تأجير اموال منقولة او ثابتة او متعلقا بتمهيد بمقاولة او توريد او استغلال شىء او نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وبغرامة

لاتتجاوز مائة جنيه مصرى او باحدى هاتين العقوبتين فقط

عق م ٣٠٨ . عق ف ٤١٢ . عق قد ٣١٨
طعق أ ه ١٠٩

٣٠٠ — الاشخاص الذين تسببوا فى علو او انحطاط اسعار
غلال او بضائع او بونات او سندات مالية معدة للتداول عن
القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية بنشرهم عمدا بين الناس
اخبار او اعلانات مزورة او مفتراة او باعطائهم للبائع ثمنا ازيد
مما طلبه او بتواطؤهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من
بضاعة او غلال على عدم بيعه اصلا او على منع بيعه بثمان اقل من
الثن المتفق عليه فيما بينهم او بأى طريقة احتيالية اخرى يعاقبون
بالحبس مدة لاتزيد عن سنة وبغرامة لاتتجاوز مائة جنيه مصرى
او باحد هاتين العقوبتين فقط .

عق م ٣٠٩ . عق ف ٤١٩

٣٠١ — يضاعف الحد الاقصى المقرر لعقوبة الحبس
المنصوص عنها فى المادة السابقة اذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق
بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والقمح أو نحو ذلك
من الحاجات الضرورية

عق م ٣١٠ . عق ف ٤٢٠ . عق قد ٣٢٠

٣٠٢ — يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن سنة وبغرامة لا

تتجاوز خمسين جنهما مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري فى عيار شئ من المواد الذهبية أو الفضية أو جنس حجر كاذب مبيع بصفة صادق أو فى جنس أى بضاعة أو غش بغير الطرق المبينة بالمادة ٢٢٩ أثرية أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات أو الادوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شيئاً من الاشربة والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والادوية مع علمه انها مغشوشة أو فاسدة أو متعفنة أو غش البائع أو المشتري أو شرع فى أن يغشه فى مقدار الاشياء المقتضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة بطرق التدليس فى وزن أو حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل اجراء الوزن والكيل أو القياس أو بواسطة اعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الايهام بمحصل الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة

عق م ٣١١ . عق ف ٤٢٤ وقانون اول اغسطس سنة ١٩٠٥ . عق
٣٢١ قد

٣٠٣ — يكون مرتكباً لجنحة التقليد كل من طبع بنفسه أو بواسطة غيره كتباً على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة

مملكية تلك الكتب لمؤلفيها أو صنع بنفسه أو بواسطة غيره
أى شيء أعطى من أجله امتياز مخصوص من الحكومة لاحد
أفراد الناس أو لشركة مخصوصة

عق م ٣١٢ . عق ف ٤٢٥ . عق قد ٣٢٣

٣٠٤ — المؤلفات أو الاشياء التى عملت تقليداً يصير
ضبطها لصاحب الامتياز ويجازى المقلد بدافع غرامة لا تتجاوز
مائة جنيه مصرى وكذلك من أدخل فى القطر المصرى أشياء
من هذا القبيل عملت تقليداً فى البلاد الاجنبية يجازى بدفع
غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وأما من باع أو عرض للبيع
كتباً أو أشياء صار عملها تقليداً وهو عالم بحالها فيجازى بدفع
غرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً مصرياً

عق م ٣١٣ . عق ف ٤٢٧ . عق قد ٣٢٤

٣٠٥ — ويحكم أيضاً بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه
مصرى على من قلد أشياء صناعية أو الحانا موسيقية مختصة
بمؤلفيها أو بمن تنازلوا له عنها أو قلد علامات فورية مختصة
بصاحبها دون غيره تطبيقاً للوائح

عق م ٣١٤ . عق قد ٣٢٥

ظ مد أم ١٢

٣٠٦ — كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليداً

أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من غنى.
علنا بنفسه بالحان موسيقية أو حمل غيره على التغنى بها أو لعب
الغابات تياترية أو حمل غيره على اللعب بها اضرارا بمخترعها يحكم
عليه بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا
عق م ٣١٥ . عق قد ٣٢٦

الباب الثاني عشر

في ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء
بالمخمة المعروف بالنوتيرى

٣٠٧ — كل من فتح محلا لالعب القمار والنصيب واعداه،
لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس.
مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها.
مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط وتضبط ايضا لجانب.
الحكومة جميع النقود والامتنعة التي توجد في المحلات الجاري.
فيها الالعب المذكورة

عق م ٣١٦ . عق ف ٤١٠ . عق قد ٣٢٧

٣٠٨ — ويعاقب بهذه العقوبات ايضا كل من وضع للبيع،

شيئا في النمرة المعروفة باللوتيرى بدون اذن الحكومة وتضبط
أيضاً لجانب الحكومة جميع النقود والامتعة الموضوعة في النمرة
عق م ٣١٧ . عق ف ٤١٠ . عق قد ٣٢٨

الباب الثالث عشر

في التخريب والتعيب والاتلاف

٣٠٩ — كل من كسر أو خرب لغيره شيئاً من آلات
الزراعة أو زرائب المواشى أو عيش الخفراء يعاقب بالحبس مدة
الاثريد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرى
عق م ٣١٨ و ٣٢١ . عق ف ٤٥١ و ٤٥٥ . عق قد ٣٢٩

٣١٠ — يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولاً) كل من قتل عمداً بدون مقتض حيواناً من دواب
الركوب أو الجر أو الحمل أو من أى نوع من انواع المواشى أو
اضر به ضرراً كبيراً

(ثانياً) كل من سم حيواناً من الحيوانات المذكورة بالفقرة
السابقة أو سمكا من الاممك الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو
مستنقع أو حوض

ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر
وكل شروع في الجرائم السالفة الذكر يعاقب عليه بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا

عق م ٣١٩ + . عق ف ٤٥٣ . عق قد ٣٣٠
ظ عق أ ٣٤٢ ققرة ٢

٣١١ — اذا ارتكبت المنصوص عليها في المادة السابقة لئلا تكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع
ظ عق أ ٢٨

٣١٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيها كل من قتل عمدا بدون مقتض أو سم حيوانا من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣١٠ أو اضر به ضررا كبيرا

عق م ٣١٩ + . عق ف ٤٥٣ . عق قد ٣٢٩
ظ عق أ ٣٤٢ ققرة ٢

٣١٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا من اتلف كل أو بعض محيط متخذ من اشجار خضراء أو يابسة أو غير ذلك ومن

نقل أو ازال حداً أو علامات مجمولة حداً بين املاك مختلفة أو
جهات مستغلة ومن ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجمولة
حداً لاملاك أو جهات مستغلة وإذا ارتكب شيء من الافعال
المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب أرض تكون
المقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين

عق م ٣٢٢ . عق ف ٤٥٦ . عق ف ٣٣٢

ظ عق أم ٣٢٣ +

٣١٤ — كل من تسبب عمداً بقطع جسر من الجسور أو
بكيفية أخرى في حصول غرق يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة
أو بالاشغال الشاقة المؤبدة

عق م ٣٢٤ . عق قد ٣٣٤

ظ عق أم ٣٢٨ فقرة ٥

٣١٥ — الحريق النشائي من عدم تنظيف أو ترميم الافران
أو المداخل أو المحلات الأخر التي توقد فيها النار أو من النار
الموقدة في بيوت أو مباني أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين
بالقرب من كيان تبني أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن
المشتملة على مواد الوقود وكذا الحريق النشائي عن اشعال
سواريح في جهة من جهات البلدة أو بسبب اهمال آخر يعاقب عليه

بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بدفع غرامة لا تزيد عن
عشرين جنيتها مصريا

عق م ٢٢٥ . عق ف ٤٥٨ . عق قد ٣٣٥

ظ ع ٣٣١ أ ١

٣١٦ - (ق ٣٧ سنة ١٩٢٣) - كل من خرب اموالا
ثابتة أو منقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو
عطلمها باية طريقة وكان ذلك بقصد الاساءة يعاقب بالحبس مدة
لا تتجاوز ستة اشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها
فاذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته عشرة جنيهات أو
اكثر يعاقب المجرم بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا
تزيد على مائة جنيه

ويجوز رفع عقوبة الحبس لغاية خمس سنين أو رفع الغرامة
لغاية مائتي جنيه اذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف اعمال
مصاحبة ذات منفعة عامة أو اذا ترتب عليه جعل حياة الناس أو
صحتهم أو امنهم فى خطر

وكل من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرات
الثلاث السابقة بواسطة استعمال قنابل اوديناميت أو مفرقات
أخرى يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

عق م ٣٢٦ . . عق ف ٤٣٧ . عق سنة ١٩٠٤ (٣١٦) . عق قد

٣٣٦ و ٣٤٧ فقرة ٦

ظ ع ٣٤٠ أ ٣

٣١٧ — (ق ٢٧ سنة ١٩٢٣) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من هدم أو اتلف أو نقل علامات جيوديزية أو طبوغرافية أو طودات محادة أو اوتاد حدود او طودات ميزانية

عق م ٣٢٦ . عق ف ٤٣٧ . عق سنة ١٩٠٤ . ٣١٧ . عق قد ٣٣٦
٣١٧ — مكررة (ق ٣٧ سنة ١٩٢٣) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من صنع أو استورد من الخارج أو احرز قنابل اوديناميتا أو مفرقات اخرى بدون رخصة او بدون مسوغ شرعى

٣١٨ — كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب ونحوه لمنع ما امرت أو صرحت الحكومة باجرائه من الاشغال العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى

عق م ٣٢٧ . عق ف ٤٣٨ . عق قد ٣٢٧
٣١٩ — كل من أحرق أو أتلف عمداً باى طريقة كانت شيئاً من الدفاتر أو المضابط الاصلية أو السجلات أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الاميرية او الكبيالات أو الاوراق التجارية أو الصيرفية أو غير ذلك من السندات التى يتسبب عن إتلافها ضرر للغير يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه

مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

عق م ٣٢٨ . عق ف ٤٣٩ . عق قد ٣٣٨

ظ عق أ ١٣٣

٣٢٠ — كل نهب أو اتلاف شئ من البضائع أو الامتعة أو المحصولات وقع من جماعة او عصابة بالقوة الاجبارية يكون عقابه الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

عق م ٣٢٩ . عق ف ٤٤٠ + عق قد ٣٣٩

ظ عق أ ٣٤٠ قرة ١ و ٣٤٢ قرة ٣

٣٢١ — يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولا) كل من قطع أو أتلف زرها غير محصود أو شجراً نابتاً خلقة أو مغروساً أو غير ذلك من النبات (ثانياً) كل من أتلف غيظاً مبدوراً أو بث في غيظ حشيشاً أو نباتاً مضرّاً

(ثالثاً) كل من اقتلع شجرة أو أكثر أو أى نبات آخر أو قطع منها أو قشرها ليميئتها وكل من أتلف طعمة في شجر ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الاكثر

عق م ٣٣٠ . عق ف ٤٤٤ . عق قد ٣٤٠ قرة ١ و ٣٤٢ قرة ٣

و ١٤٠

٣٢٢ — اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين .

الاولى والثانية من المادة السابقة ليلا من ثلاثة أشخاص على الاقل
أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الاقل حاملا لسلاح
تكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع
ط عى أ ٢٨

الباب الرابع عشر

فى انتهاك حرمة ملك الغير

٣٢٣ - كل من دخل عقاراً فى حيازة آخر بقصد منع
حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه
قانونى وبقي فيه بقصد ارتكاب شئ مما ذكر يعاقب بالحبس مدة
لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً
واذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم
على الاقل حاملا سلاحاً أو من عشرة أشخاص على الاقل ولو لم
يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة
واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً

ط عى أ ١١٢

٣٢٤ - كل من دخل بيتاً مسكوناً أو معداً للسكنى أو فى

أحد ملحقاته أو فى سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال وكانت هذه الاشياء فى حيازة آخر قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانونى وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تزيد عن عشرين جنينها مصرى

٣٣٥ — يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد فى احدى المحلات المنصوص عليها فى المادة السابقة مخفياً عن أعين من لم الحق فى اخراجه

٣٣٦ — واذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها فى المادتين السابقتين ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أما لو ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تسلق أو من شخص حامل لسلح فتكون العقوبة الحبس

٣٣٧ — كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو فى سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن له الحق فى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنينها مصرى

الباب الخامس عشر

في التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة

وفي الاعتداء على حرية العمل (١)

٣٢٧ مكررة (ق ٣٧ سنة ١٩٢٣) — محظور على المستخدمين والاجراء النابمين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الاعمال ذات المنفعة العامة كالسكك الحديدية والترامواى والتنوير وتوريد المياه وما شابه ذلك ان يتوقفوا عن العمل كلهم معا أو جماعات منهم بكيفية يتعطل معها سير العمل في تلك المصلحة بدون ان يخطرأوا المدير أو المحافظ بذلك قبل الوقت الذى ينوون فيه التوقف عن العمل بخمسة عشر يوما على الاقل . ويقدم هذا الاخطار بالكتابة ويكون موقعا عليه بامضاء أو ختم المستخدمين والاجراء الذين ينوون التوقف عن العمل وتبين فيه أسباب هذا التوقف . ويعطى لذوى الشأن وصل يذكر فيه تاريخ استلام الاخطار وساعته

(١) راجع مذكرة الحفائية بمجموعة الوثائق الرسمية لسنة ١٩٢٣ ص ٢٨٦

والتوقف عن العمل بدون مراعاة الاحكام الواردة فى الفقرة السابقة والميعاد المنصوص عليه فيها يعد جريمة يعاقب عليها بفراطة لا تزيد على خمسين جنيتها

وكل من يجرى المستخدمين والاجراء المشار اليهم على التوقف عن العمل بدون مراعاة الاحكام الواردة فى هذه المادة أو الميعاد المنصوص عليه فيها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بفراطة لا تزيد على مائة جنيتها

٣٢٧ — (٣) — (ق ٣٧ سنة ١٩٢٣) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بفراطة لا تزيد على خمسين جنيتها كل من استعمل القوة أو الضرب أو الارهاب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة فى الاعتداء أو الشروع فى الاعتداء على حق من الحقوق الآتية : —

(أولاً) حق الغير فى العمل ،

(ثانياً) حق الغير فى أن يستخدم أو يمتنع عن استخدام أي شخص ،

(ثالثاً) حق الغير فى أن يشترك أو لا يشترك فى جمعية من الجمعيات

ويطبق حكم هذه المادة حتى لو استعملت القوة أو الارهاب

أو التدابير غير المشروعة ضد زوجة الشخص المقصود أو ضد أولاده

وتعد من التدابير غير المشروعة الأفعال الآتية على الاخص:
(أولا) تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غدوه ورواحه ،

(ثانيا) اخفاء أدوات أو ملابس أو اشياء أخرى مما يستعمله في زاوله عمله أو منعه بآية طريقة أخرى من استعمالها ،
(ثالثا) الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله او بالقرب من أي مكان آخر يقطنه أو يشتغل فيه

ويعاقب بنفس العقوبات السابق ذكرها كل من يجرى الضمير بآية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة

عق ف ٤١٤ +

عق ظل ١٦٥ + عق بليج ق ٣٠ مايو سنة ١٨٩٢ . التشرييع الانجليزى
قانون التأمر وحماية الاموال الصادر في سنة ١٨٧٥

الكتاب الرابع

في المخالفات

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية

- ٣٢٨— يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً مصرياً (أولاً) من زحم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا اذن من جهة الاقتضاء سواء كان ذلك بحفره فيه حفراً أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجعل المرور غير مأمون للمسارين أو توجب مضايقته وكذا من يغتصبه بأي كيفية كانت
- (ثانياً) من أهمل في وضع مصباح على المواد أو الاشياء التي وضعا أو تركها في طريق عام أو على الحفر التي عملها فيه
- (ثالثاً) من يعرض بضائعه أو يبيعها في المواضع الممنوع فيها ذلك بامر من البوليس أو في غير الاوقات المعينة بمعرفة لذلك
- (رابعاً) من غسل في طريق عام عربات معدة للركوب أو النقل أو بهائم معدة للجر أو للحمل أو للركوب
- (خامساً) من قطع جسر ترعة أو مستقى للعموم حق المرور عليه ولم يحتفظ لمرور الناس بوضعه عمراً أو تخاذه أي وسيلة أخرى

عق م ٣٣١ - عق ف ٤٧١

٣٢٩ — قالعوا الاسنان أو ناعمو العقاقير أو الدجالون
والمشعوذون الذين يشتغلون بصناعتهم في الطرق العمومية بلا اذن
يعاقبون بدفع غرامة لا تتجاوز جنيتها مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد
عن اسبوع

المخالفات المتعلقة بالامن العام أو الراحة العمومية

٣٣٠ — يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا
مصرياً

(أولاً) من اندرته جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل
للسقوط فامتنع من ذلك أو أهمل فيه

(ثانياً) من القى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها
جرح المارين اذا سقطت عليهم

(ثالثاً) من ركض في الجهات المسكونة خيلاً أو دواب معدة
للجبر أو الحمل أو الركوب أو تركها تركض فيها

(رابعاً) من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو
المحلات العمومية أو الغيطان شيئاً من الآلات والعدد والاسلحة
انتي لو وقعت في ايدي اللصوص أو غيرهم من الاشقياء لاستعانوا

بها على ارتكاب الجرائم وهذه الاشياء تصدر أيضا لجانب
الحكومة

عق م ٣٣١ و ٣٣٣ . + عق ف ٤٧١ و ٤٧٥
ط عق هـ ٣٤٤ و ٣٤٥

٣٣١ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا :
(أولا) من أهمل في تنظيف أو اصلاح المداخن أو الأفران
أو المعامل التي تستعمل فيها النار
(ثانيا) من كان موكلا بالتحفظ على مجنون في حالة هياج
فأطلقه أو كان موكلا بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة
فأطلقه

(ثالثا) من حرش كلبا واثبا على ماراً أو مقتنيا أثره أو لم
يرده عنه اذا كان الكلب في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك أذى
ولا ضرر

عق م ٣٣٢ + عق ف ٤٧١

٣٣٢ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا :
(أولا) من ألب بغير اذن سواريح أو نحوها في الجهات
التي يمكن أن ينشأ عن الهابها فيها اتلاف أو أخطار
(ثانيا) من أطلق في داخل المدن أو القري طبنجة أو
بندقية أو علبة نارية أو ألب فيها مواد أخرى مفرقة

عق م ٣٣٢ عق ف ٤٧١

٣٣٣ — يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن خمسة أيام :

(أولا) من حصل منه في الليل لفظ أو غاغة مما يكدر راحة السكان

(ثانياً) من وقع منه في الجنازات عويل أو ولولة مما يكدر راحة السكان

عق م ٣٣٦ عق ف ٤٨٠

المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية

٣٣٤ — يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرون قرشا مصريا :

(أولا) من ألقى أو وضع في طريق عمومي قاذورات أو أوساخا أو كناسات أو مياه قذرة أو غير ذلك مما يتصاعد منه ما يضر بالصحة

(ثانيا) من وضع في المدين على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية

(ثالثا) كل من مر من القضاين أو غيرهم بلحم البهائم أو جثثها داخل المدين أو حملها بدون أن يحجبها عن نظر المارين

عق م ٣٣٩ . عق ف ٤٧١

٣٣٥ — يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا كل من
ألقى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه أو البرك
جثث حيوانات أو مواد أخرى مضرّة بالصحة العمومية
ظ عق أ هـ ٣٤٠ قره ٣

٣٣٦ — كل من وجد في دكانه أو حانوته أو محل تجارته
أو وجد عنده في الأسواق شيء من الثمار أو المشروبات أو
المواد المستعملة في الأكل أو في التداوى وكانت هذه الاشياء
تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس
مدة لا تزيد عن أسبوع فضلا عن ضبط الاشياء التالفة أو
الفاسدة ومصادرتها

عق م ٣٣٣ . عق ف ٤٧٥ ظ عق أ هـ ٢٢٩

٣٣٧ — يجازى بهذه العقوبة أيضا :

(أولا) من كانت عنده حيوانات أو مواشى ملكا له أو
في حوزته أو تحت حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواشى
مشتبه في أنها مصابة بأعراض معتبرة قانونا أو من جهات الاقتضاء
بأنها معدية ولم يبادر بإخبار الجهة المختصة بذلك
(ثانيا) كل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من
المواشى السليمة مع سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك

(ثالثا) كل من خالف باي كيفية كانت نص اللوائح الصادرة في هذا الخصوص

المخالفات المتعلقة بالآداب

٣٣٨ — يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن اسبوع :

(أولاً) من اغتسل في المذن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجد في طريق صومى وهو بهذه الحالة
(ثانياً) من وجد بحالة سكر بين في الطرق العمومية او في المحلات العمومية

(ثالثاً) من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرش المارين على الفسق بإشارات أو اقوال فان كان المحرض المذكور لم يبلغ اثنى عشرة سنة كاملة يجازى ابواه بالعقوبة المقررة في هذه المادة

(رابعا) من اغرى الاطفال على الشحاذة في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية (١)

ظ عق أ ١٥٥ و ٢٢٣ و ٢٣٤

(١) هذه المادة نافذة على الاجانب وعلى الاهالى مما (كلامر المال الصادر في ٢ اغسطس سنة ١٩٠٦ بناء على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة المؤرخ ١٩ يونيه سنة ١٩٠٦)

المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية

٣٣٩ — يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرى :
(أولاً) من امتنع أو أهمل فى أداء أعمال مصالحة أو بذل مساعدة وكان قادراً عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء فى حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نزول مصائب أخرى عمومية وكذا فى حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجريرة أو ضجيج عام أو فى حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائى

(ثانياً) من نزع أو مزق عمداً الاعلانات الملصقة على الحيطان.
بأمر الحكومة أو صيرها لا تقرأ
(ثالثاً) من امتنع من قبول عملة البلاد الأهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة
عق م ٣٣٣ و ٣٣٦ عق فى ٤٧٥ و ٤٨٠

المخالفات المتعلقة بالاملاك

٣٤٠ — يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشاً
مصرى

(أولاً) من دخل في أرض مهيأة للزراعة أو مبدورة فيها زرع أو محصول أو مر منها بمفرده أو بهائمه أو دوابه المعدة للجر أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب تمر منها وكان ذلك بغير حق

(ثانياً) من رمى أحجاراً أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو بيوت أو مبان أو محوطات ملك غيره أو على بساتين أو حظائر

(ثالثاً) من رمى في النيل أو الترعة أو المصارف أو مجاري المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو تزحم مجاري تلك المياه

عق م ٣٣٤ و ٣٣٧ + عق ف ٤٧٥ و ٤٧٩

٣٤١ — يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحداً مصرياً :

(أولاً) من قطع الخضرة النابتة في المحلات المخصصة للخدمة العمومية أو نزع التربة منها أو الأحجار أو مواد أخرى ولم يكن مآذوناً بذلك

(ثانياً) من اتلف أو خلع أو نقل الصنفائح أو الثمر أو اللوائح الموضوعة على الشوارع أو الابنية

(ثالثاً) من اطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المعدة

لا نارة الطرق العمومية وكذا من اتلف أو خلع أو ثقل شيئاً منها أو من ادواتها

عق م ٣٤٠

٣٤٢ — يجازى بغرامة لا تتجاوز جنبها واحداً مصرياً أو

بالحبس مدة لا تزيد عن اسبوع :

(أولاً) من تسبب عمداً في اتلاف شيء من منقولات الغير

(ثانياً) من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير

بعدم تبصره أو باهماله أو عدم التفاته أو عدم مراعاته للوائح

(ثالثاً) من رعى بغير حق مواشى أيا كانت أو تركها رعى في

أرض بها محصول أو في بستان

عق م ٣٣٥ . عق ف ٤٧٩

المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس

٣٤٣ — من وجدت عنده بلا سبب قانوني موازين أو

مكاييل أو مقاييس مزورة أو غير ذلك من الآلات الغير المضبوطة

المعدة للوزن أو الكيل أو القياس يجازى بغرامة لا تزيد عن

جنبه واحد مصري أو بالحبس مدة لا تتجاوز اسبوعاً فضلاً عن

ضبط الموازين والمكاييل والمقاييس والآلات المذكورة
ومصادرها

عق م ٣٣٦. عق ف ٤٧٩ +

المخالفات المتعلقة بالاشخاص

٣٤٤ — من ألقى بغير احتياط قاذورات على انسان يجازى
بدفع غرامة لاتزيد عن خمسين قرشا مصريا

٣٤٥ — من ألقى عمداً أجساما صلبة أو قاذورات على
انسان ولم يصبه يجازى بدفع غرامة لاتتجاوز جنيتها مصريا
عق م ٣٣٤

٣٤٦ — يجازى بعقوبة لاتتجاوز جنيتها مصريا من ترك
اولاده الحديثى السن او مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم
ذلك للاخطار أو الاصابات

٣٤٧ — يجازى بغرامة لاتزيد عن جنيه واحد مصرى
او بالحبس مدة لاتتجاوز اسبوعا

(اولا) من ابتدر انسانا بسبب غير عانى او غير مشتمل على
استناد عيب او امر معين

(ثانيا) من وقعت منه مشاجرة او تعد وايذاء خفيف ولم

يحصل ضرب او جرح

عق م ٢٧٣ و ٣٤٠ عق ف ٣٧٦ و ٤٧٩

المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية

٣٤٨ — من خالف احكام اللوائح العمومية او المحلية

الصادرة من جهات الادارة العمومية او البلدية او المحلية يجازى

بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط ان لا تزيد عن العقوبات

المقرره للمخالفات فان كانت العقوبة المقدرة في اللوائح زائدة عن

هذه الحدود وجب حتما ازالها اليها

فاذا كانت الالتمحة لاتنص عن عقوبة ما يجازى من يخالف

احكامها بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا مصريا

عق م ٣٤٠ . عق ف ٤٧٩

قانون

الاحداث المتشردين

قانون نمرة ٢ الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٨

٨ ربيع الثانى سنة ١٣٢٦

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس
النظار

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين
١ — يعتبر الولد ذكرا كان أو انثى الذى لم يبلغ من العمر
١٥ سنة كاملة متشردا :

- (١) اذا تسول فى الطريق العام أو فى محل عموى
- (ب) اذا لم يكن له محل اقامة مستقر ولا وسائل للتعيش
وكان أبواه متوفيين أو محبوسين تنفيذاً لاحكام صدرت
عليهما بذلك
- (ج) اذا كان سىء السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وصيه

أو أمه اذا كان الأب متوفيا أو غائبا أو كان عديم الاهلية أو من ولى أمره

٢ — كل ولد متشرد يجوز ارساله الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر شبيه بها معين من قبل الحكومة بمقتضى أمر يصدره قاضى المحكمة الجزئية أو المحكمة المركزية بعد اثبات الحالة بالكيفية المتبعة فى مواد الجنح مع التعديلات المبينة فى المواد الآتية يجوز اخلاء سبيل الولد الذى عهد الى مدرسة اصلاحية أو

محل مماثل لها طبقا لاحكام هذا القانون بقرار تصدره ادارة المحل المقيم فيه ويحصل ذلك على الاكثر متى بلغ سنه ١٨ سنة كاملة

٣ — الولد الذى يكون فى حالة من الاحوال المبينة فى المادة الاولى يجوز حجزه احتياطيا حتى يحكم فى القضية ويكون ذلك الحجز الاحتياطى بقدر الامكان فى مدرسة اصلاحية أو فى محل آخر مماثل لها ويصدر به أمر من النيابة أو من ضابط البوليس القائم باعمال النيابة العمومية أمام المحكمة المركزية . ولا تزيد مدة الحجز الاحتياطى عن أربعة أيام الا اذا أيد أمر الحبس قاضى المحكمة الجزئية أو المركزية

٤ — لاتقام الدعوى العمومية على ولد متشرد بمقتضى الفقرة (ج) من المادة الاولى المذكورة الا بتصریح سابق من

أبيه أو من وصيه أو امه اذا كان الأب متوفيا أو غائبا أو كان عديم الاهلية أو من ولى أمره

وللقاضى أن يأمر فى هذه الحالة بأن يشترك الاب متى كان مقتدرا واحد من ذكروا اذا كان الاب متوفيا وكان للولد مال فى مصاريف تربية الولد وان يعين المبلغ الذى يدفعه ومواعيد دفعه والمبالغ المستحقة تحصل بالطرق المنصوص عنها فى الامر العالمى الرقم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠

ويجوز اخلاء سبيل الولد ولو لم يبلغ سنه الثمانى عشرة سنة متى طلب ذلك من صرح باقامة الدعوى أو من يقوم مقامه

٥ — اذا تبين للمحكمة الجزئية أو المحكمة المركزية ان سن الولد المتهم أمامها بمخالفة يقل عن ١٥ سنة كاملة وانه متشرد جاز لها ايقاف النطق بالحكم فى المخالفة واصدار الامر بارساله كنص المادة الثانية المتقدمة

٦ — اذا رفعت دعوى على ولد توفرت فيه شروط التشرد فللقاضى ان لا يصدر أمراً بارساله الى مدرسة اصلاحية أو الى محل مماثل لها ولو كانت الواقعة ثابتة عليه متى رأى من ظروف الدعوى عدم لزوم ذلك وفى هذه الحالة يحكم على المتهم بالعقوبة القانونية التى تنطبق على وقائع الدعوى

٧ — كل أمر يصدر طبقا للمادة الثانية المتقدمة يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ويكون التنفيذ بمقتضى أمر من النيابة بقرار وضعه بموافقة نظاره الحقانية

٨ — يعمل بنصوص هذا القانون في محافظتى مصر والاسكندرية ويجوز أن يعمل بها أيضا في جهات أخرى بقرار من ناظر الحقانية

٩ — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

القرار الصادر من نظارة الحقانية

فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٩

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من القانون نمرة ٢ الصادر فى

٩ مايو سنة ١٩٠٨ بشأن الاحداث المتشردين

١ — يعمل بنصوص القانون المشار اليه فى مدينة بورسعيد

وفى بندري طنطا والمنصورة من ١٦ مايو سنة ١٩٠٩

وسرى هذا القانون على مدينة السويس بقرار ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٠

قانون المجرمين

المتعادين على الاجرام

قانون نمرة ٥ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨

(١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٢٦)

بعد الاطلاع على قانون العقوبات

وبعد الاطلاع على الأمر الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١

بلائحة السجون

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحقانية وموافقة

رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

امرنا بما هوآت

١ — اذا ارتكب العائد في حكم المادة ٥٠ من قانون العقوبات

جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو شرع في

ارتكاب جريمة منها جاز للقاضي بدلا من الحكم عليه بالعقوبات

المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يقرر أنه مجرم اعتاد الاجرام

ويأمر بارساله الى محل خاص تعينه الحكومة يسجن فيه الى أن

يأمر ناظر الحقانية بالافراج عنه ولا تزيد مدة هذا السجن عن

٦ سنين

ويعتبر السجن في المحل المنصوص عليه في هذا القانون عقوبة جنائية من حيث العود

٢ — يجب الحكم بمقتضى المادة السابقة على كل عائد سبق الحكم عليه بالسجن في محل خاص بمقتضى هذا القانون أو بالاشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥٠ من قانون العقوبات وارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ المذكورة مدة الافراج عنه تحت شرط أو في مدى سنتين من يوم الافراج عنه افرانها ايأ وفي هذه الحالة يجوز ابلاغ مدة السجن الى عشر سنين

٣ — كل محل ينشأ بمقتضى هذا القانون يكون خاضعاً في نظامه الداخلى لاحكام قانون اللجانات المعمول به الآن ومع ذلك فامفتش عموم السجون بعد تصديق ناظر الداخلية وبموافقة ناظر الحقانية أن يعمل استثناءات لصالح الذين يسجنون بمقتضى هذا القانون

٤ — تشكل لجنة تؤلف من ست أعضاء منهم ٣ يعينهم ناظر الحقانية و ٣ يعينهم ناظر الداخلية ويكون من اختصاصها أن تفتش المحال المذكورة في أوقات معينة وترفع الى ناظر الحقانية تقارير عن سير المسجونين فيها بمقتضى هذا القانون وعن عملهم

٥ — على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به على كل جريمة من الجرائم المبينة في المادة الاولى تقع بعد أول اكتوبر سنة ١٩٠٨

قانون

رقم ١٠ سنة ١٩١٤

بشأن التجمهر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛
ونظراً لأن الضرورة تقضى بالتعجيل فى إيجاد عقوبة للجرائم
التي ترتكب بواسطة التجمهر تكون أشدّ تأثيراً من الاحكام
المعمول بها الآن ،

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت :

المادة الاولى

اذا كان التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الاقل من
شأنه ان يجعل السلم العام فى خطر وأمر رجال السلطة المتجمهرين
بالتفرق فكل من بلغه الامر منهم ورفض طاعته أو لم يعمل به يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور او بغرامة لا تتجاوز عشرين
جنيهاً مصرياً .

المادة الثانية

إذا كان الغرض من التجمهر المؤلف من خمسة اشخاص على الأقل ارتكاب جريمة ما او منع او تعطيل تنفيذ القوانين او اللوائح . او اذا كان الغرض منه التأثير على السلطات في اعمالها او حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير او الحرمان باستعمال القوة او بالتهديد باستعمالها فكل شخص من المتجمهرين اشترك في التجمهر وهو طالم بالغرض منه او علم بهذا الغرض ولم يبتعد عنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

وتكون العقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين او الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً لمن يكون حاملاً سلاحاً او آلات من شأنها احداث الموت اذا استعملت بصفة اسلحة

المادة الثالثة

إذا استعمل المتجمهرون المنصوص عليهم في المادة السابقة او استعمل احدهم القوة او العنف جاز ابلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة المذكورة الى سنتين لكل شخص من الاشخاص الذين يتألف منهم التجمهر . و جاز ابلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الثانية منها الى ثلاث سنين لحاملي الاسلحة او الآلات المشابهة لها

واذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر
جميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه
الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائياً بصفقتهم شركاء اذا ثبت علمهم
بالغرض المذكور

المادة الرابعة

يعاقب مدبرو التجمهر الذى يقع تحت حكم المادة الثانية من
هذا القانون بنفس العقوبات التى يعاقب بها الاشخاص الداخلون
فى التجمهر ويكونون مسئولين جنائياً عن كل فعل يرتكبه اى
شخص من هؤلاء الاشخاص فى سبيل الغرض المقصود من
التجمهر ولو لم يكونوا حاضرين فى التجمهر أو ابتعدوا عنه قبل
ارتكاب الفعل

المادة الخامسة

على ناظر الحاقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به منذ نشره
بالجريدة الرسمية

صدر بالقاهرة فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤)

بالنيابة عن الحضرة الخديوية

حسين رشدى

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحاقانية رئيس مجلس النظار

حسين رشدى

ثروت

قانون نمرة ١٤ لسنة ١٩٢٣

بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة

وبالمظاهرات في الطرق العمومية

نحن ملك مصر

بما أن حق الاجتماع العام لم تعترف به ولم تنظمه القوانين المصرية بعد، وبما أنه من الضروري ومن الملائم الاعتراف بهذا الحق وتقرير حدوده وأحكامه لكي يتسنى للأهلين الاشتراك في الحياة العامة للبلاد على وجه هادئ منتظم، وبعد الاطلاع على القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر، وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأي مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آت:

الفصل الاول — في الاجتماعات العامة

مادة ١ — الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون.

مادة ٢ — يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يخظر

بذلك المحافظة أو المديرية ، فإذا كان يراد عقد الاجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية أخطر سلطة البوليس في المركز ويكون الاخطار قبل عقد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل .
وتنقص هذه المدة الى أربع وعشرين ساعة اذا كان الاجتماع انتخائياً .

مادة ٣ — يجب أن يكون الاخطار شاملاً لبيان الزمان والمكان المحددين للاجتماع ولبيان موضوعه . ويجب أن يبين به كذلك اذا كان الغرض منه محاضرة أو مناقشة عامة أو اذا كان الاجتماع انتخائياً .

كما يجب أن يتضمن بيان تأليف اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة وذلك استدراكاً للحالة التي لا ينتخب فيها المجتمعون لجنة .
ويجب أن يوقع على الاخطار من خمسة أو من اثنين اذا كان الاجتماع انتخائياً من أهل المدينة أو الجهة التي سيعقد فيها الاجتماع المتوطنين فيها المعروفين بين أهلها بحسن السمعة المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية .

ويبين كل من هؤلاء الموقعين في الاخطار اسمه وصفته وصناعته ومحل توطئه .

مادة ٤ — يجوز للمحافظ أو المدير أو لسلطة البوليس في

المركز منع الاجتماع اذا رأوا أن من شأنه ان يترتب عليه اضطراب في النظام أو الأمن العام ، بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملازمة له أو بأي سبب خطير غير ذلك .

ويبلغ اعلان المنع الى منظمي الاجتماع أو الى أحدهم بأسرع ما يستطاع وقبل الموعد المضروب للاجتماع بست ساعات على الأقل .
ويعلق هذا الاعلان على باب المحافظة أو المديرية أو المركز وينشر في الصحف المحلية اذا تيسر ذلك .

ويجوز لمنظمي الاجتماع ان يتظلموا من امر المنع الى وزير الداخلية .
فاذا كان الامر صادرا من سلطة بوليس المركز فيقدم التظلم الى المدير اما الاجتماعات الانتخابية فلا يجوز منعها ابداً .

مادة ٥ — لايجوز عقد الاجتماعات في اماكن العبادة او في المدارس او في غيرها من محال الحكومة الا اذا كانت المحاضرة او المناقشة التي يعقد الاجتماع لاجلها تتعلق بغاية او غرض مما خصصت له تلك الاماكن والمحال .

ولا يجوز على اية حال ان تمتد هذه الاجتماعات الى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلا الا باذن خاص من البوليس .

مادة ٦ — يجب ان يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين من الاعضاء على الأقل . وعلى هذه اللجنة المحافظة

على النظام ومنع كل خروج على القوانين كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته المبينة في الاخطار وأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو الآداب أو يشتمل على تحريض على الجرائم .

فإذا لم ينتخب المجتمعون لجنة تكون اللجنة مؤلفة من الاعضاء المبيينين في الاخطار .

مادة ٧ — للبوليس دائماً الحق في حضور الاجتماع لحفظ النظام والامن والمنع كل انتهاك لحرمة القانون ويكون من حقه انه يختار المكان الذى يستقر فيه .

ويجوز له حل الاجتماع في الاحوال الآتية :

- (١) اذا لم تؤلف لجنة للاجتماع او اذا لم تقم اللجنة بوظيفتها ،
- (٢) اذا خرج الاجتماع عن الصفة المبينة له في الاخطار ،
- (٣) اذا القيت في الاجتماع خطب او حدث صياح او انشدت اناشيد مما يتضمن الدعوة الى الفتنة او وقعت فيه اعمال اخرى من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات او في غيره من القوانين ،

(٤) اذا وقعت جرائم اخرى اثناء الاجتماع ،

(٥) اذا وقع اضطراب شديد .

مادة ٨ — يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق

هذا القانون كل اجتماع في مكان او محل عام او خاص يدخله او يستطيع دخوله اشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية ،

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون الغرض منه اختيار مرشح او مرشحين للوظائف

الانتخابية العامة او سماع اقوالهم ،

(٢) ان يكون قاصرا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم

(٣) ان يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين

وبين اليوم المحدد لاجراء الانتخاب .

الفصل الثاني — في المظاهرات في الطريق العام

مادة ٩ — تسرى احكام المادة الاولى والفقرة الاولى من

المادة الثانية والفقرتان الاولى والثالثة من المادة الثالثة والفقرات

الاربع الاولى من المادة الرابعة والفقرتان الاولى والثانية (٣ و ٢

و ٤ و ٥) من المادة السابعة على كل انواع الاجتماعات والمواكب

والمظاهرات التي تقام او تسير في الطرق او الميادين العامة والتي

يكون الغرض منها سياسيا .

ويجوز في كل حين للسلطات المبينة في المادة الثانية ان تقرر

مكان الاجتماع او خطة سير الموكب او المظاهرة على ان تعلن

المنظمين بذلك طبقاً لحكم المادة الرابعة .

فإذا نظم موكب من هذا القبيل بمناسبة تشييع جنازة فإن الاعلان الصادر من السلطة يمنع الموكب أو بتحديد خطة سيره يبلغ الى القائمين بشؤون الجنازة من اسرة المتوفى .

مادة ١٠ — لا يترتب على أى نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من الحق فى تفريق كل احتشاد أو تجمع من شأنه ان يجعل الامن العام فى خطر او تقييد حقه فى تأمين حرية المرور فى الطرق والميادين العامة .

الفصل الثالث — فى العقوبات والاحكام العامة

مادة ١١ — الاجتماعات أو الموكب أو المظاهرات التى تقام أو تسير بغير اخطار عنها أو رغم الامر الصادر بمنعها يعاقب الداعون اليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين .

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس فى اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يحظر عنها أو صدر الامر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر الى المجتمعين بالتفرق يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو إحدى هاتين العقوبتين .

ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصاً عليه في قانون العقوبات أو في القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر أو في أى قانون آخر من القوانين المعمول بها .
مادة ١٢ — لوزير الداخلية أن يصدر بقرار منه الأحكام التى يقتضيها تنفيذ هذا القانون .

مادة ١٣ — على وزير الداخلية والحقانيه تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .
صدر برأى عابدين فى ١٤ شوال سنة ١٣٤١ (٢٠ مايو سنة ١٩٢٣) .

قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٢٣

بنظام الاحكام العرفية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ٤٥ و ١٥٥ من الدستور ،
وبما ان المصلحة تدعو الى وضع قانون يتضمن القواعد
العامة التى يجب العمل بها فى حالة اعلان الاحكام العرفية ،
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحقائيه ، وموافقة
رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يجوز اعلان الاحكام العرفية كلما تعرض الامن
أو النظام العام فى الاراضى المصرية اوفى جهة منها للخطر سواء
أكان ذلك بسبب اغارة قوات العدو المسلحة او بسبب وقوع
اضطرابات داخلية .

مادة ٢ — يكون اعلان الاحكام العرفية بمرسوم .

ويتضمن هذا المرسوم ذكر ما يأتى :

(أولا) الجهة التى تجرى فيها الاحكام العرفية ،

(ثانياً) التاريخ الذى يبدأ فيه باقفا هذه الاحكام ،
(ثالثاً) اسم من يقف السلطات الاستثنائية التى نص عليها
فى هذا القانون حاكماً عسكرياً كان او غيره .

وكذلك يكون رفع الاحكام العرفية مرسوم
مادة ٣ — يجوز للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية
أن تتخذ باعلان او بأوامر كتابية او شفوية التدابير الآتية
بيانها :

- (١) سحب الرخص باحراز السلاح وحمله والامر بتسليم الاسلحة
على اختلاف انواعها والذخائر والمواد القابلة للانفجار
والمنفردات، وضبطها اينما وجدت واغلاق مخازن الاسلحة
- (٢) الترخيص بتفتيش الاشخاص او المنازل فى أية ساعة من
ساعات النهار او الليل ؛
- (٣) الامر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها
وايقاف نشرها من غير اخطار سابق والامر باغلاق اية
مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التى من
شأنها تهيج الخواطر واثارة الفتنة او مما قد يؤدى الى الاخلال
بالامن او النظام العام سواء اكانت معدة للنشر او للتوزيع
او للعرض على الانتظار او للبيع او لم تكن معدة لغرض من
هذه الاغراض ،

- (٤) الامر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتليفونية
(٥) تحديد مواعيد فتح المحال العمومية واغلاقها أو بعض انواع تلك المحال سواء في كل الجهة التي أجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعض النواحي او الاحياء وتعديل تلك المواعيد واغلاق المحال العمومية المذكورة كلها أو بعضها
(٦) الامر باعادة الاشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها الى مقر ولادتهم او توطنهم اذا لم يوجد مايرر مقامهم في تلك الجهة أو الامر بأن يكون ييدهم تذاكر لاثبات الشخصية أو للاذن بالاقامة ،
(٧) الامر بالقبض على المتشردين والمشتبه فيهم وبمحجزهم في مكان أمين ؛

(٨) منع اى اجتماع عام وحله بالقوه وكذلك منع اى ناد او جمعية او اجتماع وحله بالقوه ،

- (٩) منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل في كل الجهة التي اجريت فيها الاحكام العرفية او في بعضها الا بأذن خاص او لضرورة عاجلة بشرط اثبات تلك الضرورة
(١٠) تنظيم استعمال وسائط النقل على اختلاف انواعها في كل الجهة التي اجريت فيها الاحكام العرفية او في بعضها

ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء ،

(١١) اخلاء بعض الجهات أو عزلها وعلى العموم حصر وتحديد
المواصلات بين الجهات المختلفة التي أجريت فيها الاحكام
العرفية وتنظيم تلك المواصلات ،

(١٢) الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل أو أية
مصلحة عامه أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل
صناعى أو أى عقار أو أى منقول أو أى شئ من
المواد الغذائية وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى
عمل من الاعمال

ويجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المتقدمة
المخولة للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أو أن يرخس
لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الامن والنظام العام فى
كل الجهة التى أجريت فيها الاحكام العرفية أو فى بعضها .

مادة ٤ — تنفيذ الاعلانات والاوامر الصادرة من السلطة
القائمة على اجراء الاحكام العرفية يتولاه البوليس أو القوات
العسكرية فاذا كانت القوات العسكرية هي المتولىة التنفيذ جاز
لضباط الجيش ولصف الضباط ابتداء من رتبة شاويش اثبات
المخالفات لتلك الاعلانات والاوامر .

ويجب على كل موظف أو مستخدم عام أن يعاونهم في دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك التنفيذ .

مادة ٥ — يعاقب من خالف الاعلانات والاوامر الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات ولا يجوز أن تزيد هذه العقوبات على السجن لمدة ثمانى سنوات ولا على غرامة بمبلغ أربعة آلاف جنيه مصرى . على أن ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة أشد حيث يقضى بها قانون العقوبات أو القوانين الاخرى .

ويجوز دائماً التواء القبض على المخالفين في الحال .
مادة ٦ — يصدر الحكم في الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة من محكمة عسكرية واحدة أو أكثر تؤلف من اثنين من ضباط الجيش من رتبة يوزباشى أو من رتبة أعلى منها ، تعيينهما السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية ، ومن قاضٍ من قضاة المحاكم الاهلية يعينه وزير الحقانية .

ويقوم بمباشرة الدعوى عضو من أعضاء النيابة .
ويجوز لمجلس الوزراء أن يخول السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية الحق في ان تحيل الى المحكمة العسكرية الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام أو ما يبين منها في قرار المجلس في كل

الجهة التي أجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها . ويجوز في هذه الحالة أن ينص في ذلك القرار على أن تكون المحكمة العسكرية مؤلفة من ثلاثة من الضباط ومن قاضيين .

مادة ٧ — يجرى العمل فيما يتعلق بتحقيق القضايا التي ترفع الى المحكمة العسكرية وبالحكم فيها وفق القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية المصرية مع مراعاة ما قد يطرأ عليها من التعديلات . بمقتضى القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة .

مادة ٨ — الاحكام التي تصدر من المحكمة العسكرية لا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه . على أن تلك الاحكام لا تنفذ الا بعد اقرارها من جانب السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية . ولتلك السلطة دائماً تخفيف العقوبة .

فاذا كان الحكم صادرا بعقوبة تتجاوز الحبس لمدة سنتين فانه لا يصبح نهائياً الا بعد أن يتثبت وزير الحقانية من صحة الاجراءات التي اتبعت .

مادة ٩ — يجوز لوزير الداخلية ان يتخذ بقرار يصدر منه بعد موافقة مجلس الوزراء ما يراه ضروريا من التدابير لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٠ — لا يترتب على احكام هذا القانون الاخلال بما

يكون لقائد الجيش في حالة الحرب من الحقوق في منطقة الاعمال العسكرية .

مادة ١١ — على وزراء الداخلية والحقانية والحربية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بمرأى المنتزه في ١١ ذى القعدة سنة ١٣٤٩ (٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣)

قانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣

عن المتشردين والاشخاص المشتبه فيهم

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمتشرد
وعلى الامر العالى الصادر فى ٢ ربيع الاول سنة ١٣١٨ (٢٩
يونيه سنة ١٩٠٠) بتعديل النظام الخاص بمراقبة البوليس ، المعدل
بمقتضى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٩ ،

وعلى القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض اشخاص
تحت مراقبة البوليس ،

وعلى قانون العقوبات الاهلى ،

وعلى قانون تحقيق الجنايات الاهلى ،

وعلى القانون نمرة ٨ لسنة ١٩٠٤ بإنشاء محاكم المراكز،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحقانية ، وموافقة
رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

الباب الاول — فى المتشردين وفى الاشخاص المشتبه فيهم .

مادة ١ -- يمد فى حالة تشرد :

- (اولا) من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ،
 (ثانيا) من يسعى في كسب عيشه بتعاطي اعمال القمار او
 التنجيم في الطرق او المحال العمومية او في اى محل
 آخر يكون معرضا لنظر الجمهور ،
 (ثالثا) قواد النساء العموميات ،
 (رابعا) الاشخاص الاصحاء القادرون على العمل الذين
 يتعاطون الشحاذة في الطرق العمومية ،
 (خامسا) من حكم عليه اكثر من مرتين بسبب تخريض
 الاطفال على التسول في الطرق او المحال العمومية
 وكان قد مضى على الحكم الاخير اقل من سنة ،
 (سادسا) الفجر الذين يجوبون البلاد دون ان يكون لهم
 موطن ثابت لو ان يثبتوا انهم يحترفون مهنة او
 صناعة مشروعة ،
 (سابعا) من يقضى الليل عادة في الطرق او الميادين العمومية
 في المدن او البنادر ولا يثبت ان له مسكنا ،
 مادة ٢ — يجوز ان يعد من المشتبه فيهم :

- (اولاً) الاشخاص المحكوم عليهم للقتل عمدا والذين حكم
 عليهم أكثر من مرة واحدة لارتكاب جريمة من

الجرائم الآتى بيانها او لشروع فى احدى تلك
الجرائم وهى : التهديد المنصوص عليه فى الفقرتين.
الاولى والثانية من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات.
الاهلى وخطف الاشخاص والحريق عمدا وتعطيل
وسائل المواصلات والسرقه والنصب وتزييف
النقود واتلاف المزروعات واعدام المواشى وانهاك
حرمة المساكن بقصد ارتكاب جريمة ما الا اذا كان
قد مضى خمس سنين على انقضاء آخر عقوبة او كانت.
تلك العقوبة قد سقطت بالتقادم ،

(ثانيا) من تولت النيابة اكثر من مرة عمل تحقيق ضدهم
أو اقامة الدعوى عليهم لجريمة من الجرائم المنصوص
عليها فى الفقره السابقه أو الشروع فى احدى تلك
الجرائم ولكن بسبب عدم كفاية الادلة حفظت
القضية أو صدر قرار بأن لاوجه لاقامتها أو حكم
فيها بالبراءة الا اذا كان قد مضى خمس سنين على
حفظ القضية أو اصدار القرار بأن لاوجه لاقامتها
أو الحكم فيها بالبراءة أو كانت الدعوى العمومية
قد سقطت بالتقادم

(ثالثا) من صدر عليهم مرة واحدة حكم مما نص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة وكانوا مرة واحدة ايضا محلا لتحقيق أو لدعوي مما نص عليه في الفقرة الثانية الا اذا أمكنهم الانتفاع بالمواعيد المنصوص عليها في تينك الفقرتين ،

(رابعا) من يوجدون أكثر من مرة واحدة بين غروب الشمس وبين شروقها جالسين أو مختبئين في جوار قرية أو عزبة أو ضاحية أو أى مكان آخر يدعو الى الشبهة ومن غير ان يكون لوجودهم سبب ما ،

(خامسا) من اشتهر عنهم لاسباب جدية الاعتياذ على الاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتياذ على التهديد بالاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتياذ على الاشغال كوسطاء لاعادة الاشخاص المخطوفين أو الاشياء المسروقة ،

(سادسا) من اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو بالمغيبات كالخشيش والافيون والداتورة والكوكايين وغير ذلك .

الباب الثاني — في انذار البوليس

مادة ٣ — اذا تبين للبوليس أن شخصا في حالة تشرداستدعاه لكي يسلمه انذارا صريحا بأن يغير في مدى عشرين يوما أحوال معيشته التي تنافي القانون وتجعله في حالة التشرد والا قدم للقضاء لتوقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة السادسة .

فاذا عارض الشخص في انه في حالة تشرد وعرض أن يقدم بينات جدية على صحة معارضته جمع البوليس البينات المذكورة . وقرر استبقاء الانذار أو العدول عنه تبعا للنتيجة التي يصل اليها . ويجوز لمن يفترض فيه التشرد أن يطعن في قرار البوليس أمام النيابة وعلى النيابة بعد عمل تحقيق عند الاقتضاء أن تؤيد الانذار الصادر من البوليس أو تلغيه ،

وتبين الاجراءات الخاصة بهذا الطعن في القرارات المنصوص عليها في المادة الرابعة والثلاثين من هذا القانون .

مادة ٤ — يرسل الانذار المنصوص عليه في المادة السابقة الى الشخص الذي يفترض فيه التشرد من مأمور القسم أو المركز في الجهة التي يقيم فيها ذلك الشخص أو الجهة التي يوجد بها اذا لم يكن له مقر ثابت او من نائب المأمور المذكور . ويجرر محضر سواء عن الانذار أو عن معارضة من يفترض .

فيه التشرد أو عن الأسباب التي دعت البوليس الى عدم الأخذ بتلك المعارضة ،

ويكون في كل مكتب بوليس سجل تقييد فيه أسماء من يرسل اليهم الانذار .

مادة ٥ — يجوز على الدوام اكراه من يفترض فيه التشرد على الحضور الى مركز البوليس لاستلام الانذار .

مادة ٦ — يماقب من بقى في حالة تشرد رغم انذار البوليس أو من عاد الى تلك الحالة في خلال ثلاث سنوات من تاريخ الانذار بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة لا تزيد على سنة واحدة .

فاذا عاد الى حالة التشرد في خلال ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء مدة العقوبة عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة لا تزيد على سنتين وذلك بغير حاجة الى انذار سابق .

ويجوز كذلك للقاضى أن يأمر بأن يمضى المحكوم عليه مدة المراقبة في جهة معينة في الأراضى المصرية . ويكون تعيين هذه الجهة بقرار يصدره وزير الداخلية طبقا للمادة الرابعة والثلاثين من هذا القانون .

فاذا عاد المحكوم عليه الى حالة التشرد مرة أخرى في خلال

ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء مدة العقوبة عوقب بوضعه تحت مراقبة البوليس في جهة معينة طبقا للفقرة السابقة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وذلك بغير حاجة الى اذار . وفيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات تعد هذه المراقبة بمثابة لعقوبة الحبس .

مادة ٧ — يكون اثبات حالة التشرّد في الدعاوى الجنائية المذكورة في المادة السابقة بشهادة يقع عليها في القرى والبنادر من العمدة وشيخى القرية أو البندر ومن المأمور أو ممن يقوم مقامه وفي المدن من شيخ الحارة وشيخ القسم ومن المأمور ، وذلك الى أن يثبت العكس .

مادة ٨ — تسرى على الاشخاص المشتبه فيهم الوارد ذكرهم في المادة الثانية الاجراءات الخاصة بالانذار المقررة في المواد الثالثة والرابعة والخامسة .

وينذر البوليس الشخص المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما بحيث يجتنب كل عمل من شأنه تأييد ما يقوم حوله من الظنون .
مادة ٩ — اذا حدث بعد انظار البوليس أن حكم مرة أخرى بالادانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفرقتين (أولا)

و (ثانياً) من المادة الثانية أو عن شروعه في ارتكاب احدى تلك الجرائم أو اذا وجد مرة اخرى في الاحوال المنصوص عليها في الفقرة (رابعاً) من المادة المذكورة أو اذا كان لدى البوليس من الاسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أميال المشتبه فيه وأعماله الجنائية يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقاً لاحكام الباب التالى .

الباب الثالث - فى مراقبة البوليس

مادة ١٠ — يكون خاضعاً لنظام مراقبة البوليس :
(أولاً) من يوضع تحت مراقبة البوليس عند انقضاء مدة العقوبة الاصلية الصادرة عليه بالاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ،

(ثانياً) من يعفى اعفاء مقيداً بشرط من عقوبة بالاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ويوضع تحت مراقبة البوليس أثناء المدة الباقية من عقوبته ،

(ثالثاً) من يوضع تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبهاً فيه (رابعاً) من يوضع تحت مراقبة البوليس باعتباره متشرداً ،
مادة ١١ — يصدر القرار بوضع شخص تحت مراقبة البوليس :
(أولاً) فيما يتعلق بالاشخاص الوارد ذكرهم فى الفقرة

الاولى من المادة السابقة ، من المحكمة التى حكمت بالمعقوبة ويستثنى من ذلك محاكم المراكز فأنها لا تحكم فى أية حال بمراقبة البوليس ،

(ثانيا) فيما يتعلق بالاشخاص الوارد ذكرهم فى الفقرتين .
الثالثة والرابعة من المادة السابقة ، من المحكمة الجزئية ،
(ثالثاً) فيما يتعلق بالاشخاص الوارد ذكرهم فى الفقرة الثانية .
من المادة المذكورة ، من وزير الداخلية بناء على اقتراح مفتش عموم السجون .

مادة ١٢ — كل من يوضع تحت ملاحظة البوليس عندنا نقضاء مدة عقوبة صادرة عليه بالاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس أو على أثر اغفائه اعفاء مقيدا بشرط من احدى هذه العقوبات يحال عند بدء مدة المراقبة الى سلطة البوليس فى الجهة التى كان معتقلا فيها . وعليه أن يصرح لتلك السلطة عن الجهة التى ينوى اتخاذها محلا لاقامته فان لم يفعل يعين محل اقامته بأمر من وزارة الداخلية .
ويجوز لوزير الداخلية أن يمنع الشخص الموضوع تحت المراقبة من تحديد محل اقامته فى دائرة المحافظة أو المديرية التى ارتكبت فيها الجريمة التى استوجبت الحكم أو فى المديرية المجاورة لها .
وعلى أية حال يمنع الاشخاص الموضوعون تحت المراقبة من الاقامة .

فى العزب .

مادة ١٣ — عند تعيين محل اقامة المحكوم عليه يجب فى الحال على سلطة البوليس فى الجهة التى كان معتقلا فيها أن توصله اليه مخفورا أو أن تسلمه ورقة طريق تبيح له التوجه اليه فى زمن معين . وعند وصوله يقدم أو يتقدم من نفسه فى الحال الى مكتب بوليس المركز أو القسم لتقيد اسمه فاذا هرب او أمتنع عن تقديم نفسه فى الموعد المحدد فى ورقة الطريق حكم عليه بالعقوبات المقررة لمن يخالف الاحكام الخاصة بالمراقبة

مادة ١٤ — كل من يحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبها فيه أو متشردا يجب ان يقدم أو أن يتقدم بنفسه فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت الحكم عليه الى مكتب البوليس بالمركز او القسم الذى يكون موجودا به لابداء التصريح المنصوص عليه فى الفقرة الاولى من المادة الثانية عشرة من هذا القانون . وبعد ذلك يجري العمل نحوه طبقا لاحكام المادة السابقة .

مادة ١٥ — على سلطة البوليس فى المركز أو القسم الذى يكون الشخص الموضوع تحت المراقبة مقيداً به أن تسلمه تذكرة تبقى بيده على الدوام ويقدمها لرجال البوليس عند كل طلب .

وتتضمن هذه التذكرة بيان الشروط التي يكون المحكوم عليه ملزماً باتباعها طبقاً للعادة التالية وكذلك البيانات المنصوص عليها في المادة العشرين من هذا القانون .

مادة ١٦ — يجب على كل شخص موضوع تحت المراقبة اتباع الشروط الآتية :

(أولاً) لا يجوز أن يغير محل إقامته قبل أن يبلغ سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيداً به عن الجهة التي يرغب الإقامة فيها . ويؤثر في التذكرة عن كل تغيير في محل الإقامة .

وعليه اخطار عمدة القرية التي يكون مراقباً فيها عن كل تغيير في مسكنه ،

(ثانياً) يجب عليه أن يتوجه الى مكتب البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيداً به في المكان والزمان المعينين في تذكرته . على أنه لا يجوز تكليفه بذلك أكثر من أربع مرات في الشهر .

وكذلك يجب عليه أن يتوجه في أى وقت آخر اذا أعلنه البوليس بذلك ،

(ثالثاً) يجب عليه أن يعود الى مسكنه عند غروب الشمس

وإذا يبرحه قبل طلوع النهار الا اذا أعفى من هذا القيد بالطريقه المنصوص عليها بعد .

مادة ١٧ — لا يجوز للشخص الموضوع تحت المراقبة أن ينقل محل اقامته الى مركز أو قسم آخر الا اذا كان قد أقام ستة أشهر على الأقل في المركز أو القسم الذي ينوي مغادرته أو اذا كان المدير أو المحافظ قد اذن بهذا الانتقال .

أما الشخص الذي يكون محكوما عليه بالاقامة في جهة معينة أو الذي يصدر اليه الامر بالعودة الى محل اقامته المعتاد طبقا للعادة الثانية والعشرين من هذا القانون فانه لا يجوز له نقل محل اقامته الى مركز أو قسم آخر بغير اذن سابق من وزارة الداخلية .

وعلى من يريد نقل محل اقامته الى مركز أو قسم آخر أن يحصل على ورقة طريق من سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به وأن يتبع أحكام المادة الثانية عشر من هذا القانون .

مادة ١٨ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة واحدة كل من خالف أحكام المادتين السابقتين

مادة ١٩ — يجوز للمحافظ أو المدير أن يعفى الشخص الموضوع تحت المراقبة من قضاء الليل في مسكنه اذا اثبت الشخص المذكور أن عمله يقتضى بقاءه خارج منزله ليلا أو اذا وجدت أسباب أخرى

تسوغ هذا الاعفاء

ويجوز للمأمور المركز أو القسم الذى يكون الشخص الموضوع تحت المراقبة مقيدا به أن يمنحه هذا الاعفاء لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوما . وعليه أن يبلغ ذلك فى الحال الى المحافظ أو المدير الذى يكون من حقه ابطال الاعفاء .

ويجوز ابطال الاعفاء فى أى وقت اذا زالت الاسباب التى دعت اليه أو اذا كان الشخص الموضوع تحت المراقبة مشتبها فى سلوكه .
مادة ٢٠ — يكون بكل مكتب بوليس سجل تقييد به أسماء الاشخاص الموضوعين تحت المراقبة الذين يقيمون فى دائرة المركز أو القسم ويذكر فى هذا السجل :

(اولا) اسم الشخص الموضوع تحت المراقبة ولقبه والعلامات المميزة له ،

(ثانيا) القرار الصادر بوضعه تحت المراقبة ،

(ثالثا) محل اقامته ،

(رابعا) تاريخ وضعه تحت المراقبة والتاريخ الذى تنتهى فيه تلك المراقبة ،

(خامسا) اليوم والساعة اللذان ينبغى التقدم فيهما الى سلطة البوليس ،

(سادسا) التواريخ التي تقدم فيها فعلا ،

(سابعا) كل تغيير في محل الإقامة ،

(ثامنا) كل اعفاء من قيود المراقبة اذن له به .

مادة ٢١ — يحق للبوليس أن يتخذ جميع التدابير الضرورية للتثبت من أن الشخص الموضوع تحت المراقبة لم يترك مسكنه أثناء الساعات المحددة . على انه لا يجوز مع ذلك للبوليس أن يدخل مسكن الشخص الموضوع تحت المراقبة الا اذا رفض بعد اذاره مرتين أن يظهر نفسه وبشرط أن يكون ذلك بحضور اثنين من رجال البوليس يكون أحدهما ضابطاً وبحضور العمدية وشيخ الخفراء .

مادة ٢٢ — يجوز لوزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير :

(أولاً) أن يأمر بنقل كل محكوم عليه بوضعه تحت المراقبة تجمله أخلاقه وسلوكه خطراً على الجمهور في الجهة التي يقيم فيها الى جهة أخرى تابعة لمركز أو لقسم معين لكي يمضى بها مدة المراقبة الباقية

وعلى وزير الداخلية عند اصدار هذا الامر أن يراعي الظروف الخاصة للمحكوم عليه وما قد يلقاه من التسهيلات لكسب عيشه في محل اقامته الجديد ،

(ثانيا) أن يأمر كل متشرد أو مشتبه فيه حكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس في مركز غير المركز الذى يوجد فى دائرته محل اقامته المعتاد أن يعود الى المركز أو القسم الذى كان يقيم به عادة وأن يقضى فيه مدة المراقبة الباقية .

مادة ٢٣ — اذا عين للشخص الموضوع تحت المراقبة محل اقامة خاص أو صدر اليه الأمر بالعودة الى المركز الذى يوجد به محل اقامته المعتاد وذلك طبقا للمادة السابقة فإنه ينبغي اعلانه بالحضور فى ظرف أربع وعشرين ساعة أمام سلطة البوليس فى المركز أو القسم الذى يكون مقيدا به وعليه فى هذه الحالة اتباع أحكام المادة الثالثة عشر من هذا القانون . فاذا امتنع عن الحضور حوكم لمخالفته الاحكام الخاصة بمراقبة البوليس .

مادة ٢٤ — تبدأ مدة المراقبة من اليوم المحدد فى الحكم ولا يمد التاريخ المقرر لانقضائها بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة فى الحبس أو بسبب تغيبه عن محل اقامته لسبب آخر .

مادة ٢٥ — كل شخص موضوع تحت المراقبة ماعدا الاشخاص المشار اليهم فى الفقرة (ثانيا) من المادة العاشرة من

هذا القانون يجوز أن يعفى من المراقبة عن المدة الباقية منها بأمر من وزير الداخلية بناء على دُلب المحافظ أو المدير . وهذا الاعفاء يكون نهائياً بمجرد صدور الأمر به . على أن أحكام هذه المادة لا تسرى على الأشخاص الذين يعفون اعفاء مقيداً بشرط من عقوبة بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ولا يكونون قد قضوا المدة الباقية من العقوبة .

مادة ٢٦ — اذا خالف الشخص الموضوع تحت المراقبة حكماً من الأحكام الخاصة بها المنصوص عليها فيما تقدم جاز القبض عليه بغير أمر بالقبض . وعلى البوليس أن يحمله في ظرف ثمان وأربعين ساعة الى النيابة لمحاكمته . ويبقى محبوساً حبساً احتياطياً الى حين الحكم في القضية أو حفظها .

الباب الرابع — أحكام خاصة بالعقوبات والتحقيق

مادة ٢٧ — يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة كل متشرد أو مشتبّه فيه صدر اليه انذار البوليس أو وضع تحت مراقبته وذلك في الأحوال الآتية .

(أولاً) اذا وجد حاملاً سلاحاً أو مجتمعاً مع شخصين أو أكثر يكون أحدهما أو أحدهم على الأقل حاملاً

سلاحاً في الظروف المنصوص عليها في الفقرة (رابعاً)
من المادة الثانية ،

(ثانية) اذا وجد متكرراً بشكل من الأشكال خارج مسكنه،
(ثالثاً) اذا وجد :

(١) حاملاً مبرداً أو شנקلاً أو غير ذلك من الآلات
التي من شأنها تسهيل دخول المحال المغلقة أو التي
تستعمل عادة في ارتكاب السرقات ،

(ب) حاملاً مواد سامة أو سوائل قابلة للالتهاب أو
غيرها من المواد التي قد تسبب تسميم المواشى
أو أحداث حريق أو اتلاف مزروعات وتستعمل
عادة لغرض من تلك الأغراض أو كان حائزاً
لتلك المواد أو السوائل .

وذلك بغير أن يستطيع أن يثبت ما يبرر
احراز شيء مما ذكر أو استعماله ،

(رابعاً) اذا وجد حاملاً تقوداً أو أشياء ذات قيمة او حائزاً
لها من غير أن يكون لديه وسائل مشروعة ومعروفة
للتعيش ومن غير أن يستطيع اثبات مصدرها .

وفضلاً عن ذلك يحكم بوضع المجرم تحت مراقبة
البوليس لمدة لا تزيد على سنتين. فإذا كان موضوعاً

تحت تلك المراقبة من قبل أطيئت المراقبة للمدة المذكورة .

وفي حالة العود يجوز ابلاغ مدة المراقبة الإضافية الى ثلاث سنوات .

مادة ٢٨ — لأجل تطبيق حكم الفقرة الأولى من المادة السابقة يعدّ من الأسلحة عدا ما ذكر في المادة الأولى من القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ وفي الجدول (رقم) الملحق به البلط والنبايت والعصى الفليضة المعروفة باسم « الدبرك » وكل آلة أخرى من شأنها احداث الوفاة .

ولا يمنع تطبيق العقوبة المنصوص عليها في تلك الفقرة توقيع العقوبة المنصوص عليها في القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ المتقدم ذكره .

مادة ٢٩ — عند وجود قران خطيرة على ارتكاب أحد المتشردين أو المشتبه فيهم الذين صدر اليهم ائذار البوليس أو الموضوعين تحت مراقبة البوليس لجنة ما أو على شروعه في ارتكابها مخول البوليس والنيابة قبل المتهمين السلطة المنصوص عليها في المادتين الخامسة عشرة والسادسة والثلاثين من قانون تحقيق الجنايات الأهلى ولو في غير الأحوال والشروط المنصوص

عليها فيهما .

فإذا كان المتهم من الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة طبق عليه حكم المادة السادسة والعشرين من هذا القانون .
وكذلك تطبق أحكام المادة الثالثة والعشرين من قانون تحقيق الجنايات الأهلى على الأشخاص الذين صدر اليهم ائذار البوليس .

مادة ٣٠ — كل حكم يصدر بالادانة لجنحة ماضد متشرد أو مشتبه فيه ممن صدر اليهم ائذار البوليس أو ممن هم موضوعون تحت المراقبة يكون واجب التنفيذ من وقت النطق به رغم استئنائه .

أحكام عامة وأخرى وقتية

مادة ٣١ — لا تسرى أحكام هذا القانون على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة .
مادة ٣٢ — تسرى أحكام هذا القانون على جميع الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس بمقتضى أحكام سابقة على صدوره .

مادة ٣٣ — يلغى القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمتشرد والأمر العالى الصادر فى ٢ ربيع الأول سنة ١٣١٨ .

٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠) بتعديل النظام الخاص بمراقبة البوليس المعدل بمقتضى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٩ ، والقانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض أشخاص تحت مراقبة البوليس . وكذلك يلغى كل ما كان مخالفاً لهذا القانون من الأحكام .

مادة ٣٤ — على وزيرى الداخلية والحقانية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولهما اصدار قرارات بما يراه ضرورياً من الأحكام .

مادة ٣٥ — يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

صدر بمرأى المنزه فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٤٩ (٢٩ يونيو سنة ١٩٢٣)

وزارة الداخلية

قرار بشأن الاجراءات الخاصة بالمعارضة في انذار البوليس
للمتشردين وللأشخاص المشتبه فيهم

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المواد ٣ و ٨ و ٣٤ من القانون نمرة ٣٤
لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم ،
قرر ما هو آت :

مادة ١ — تقبل المعارضة في انذار البوليس المنصوص عنها
في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون المشار اليه اذا تقدمت
في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ استلام الانذار .

وتحصل المعارضة بتقرير يقدم للمركز أو القسم الصادر منه
الانذار يكون شاملا للبيانات التي يقدمها المعارض على صحة معارضته
مادة ٢ — على البوليس بعد جمع البيانات المذكورة أن يكلف
المعارض بالحضور أمامه لسماع قراره باستبقاء الانذار أو العدول
عنه ويجوز للبوليس أكره المعارض على الحضور :

مادة ٣ — لا توقف المعارضة سريان مدى العشرين يوما

المنصوص عنها في المادة الثالثة من القانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ولا يجوز الطعن في قرار البوليس النهائي الا أمام النيابة .
مادة ٤ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م

تحريراً في ١١ رجب سنة ١٣٤٢ (١٦ فبراير سنة ١٩٢٤)
سعد زغلول

وزارة الحفانية

قرار بشأن الاجراءات الخاصة بالطعن أمام النيابة في القرار الصادر
من البوليس بالنسبة للمشردين والاشخاص المشتبه فيهم

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المواد الثالثة والثامنة والرابعة والثلاثين من
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشردين والاشخاص المشتبه
فيهم ،

قرر ماهوآت : —

مادة ١ — يقبل الطعن أمام النيابة في القرار الصادر من
البوليس في المعارضه المقدمة من المشرّد أو المشتبه فيه باستبقاء
الانذار اذا تقدم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ القرار .

ويحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب النيابة الداخل في اختصاصها مركز البوليس الذى قام بالانذار .

وعلى قلم الكتاب وقت تقرير الطعن تحديد اليوم الذى ينظر فيه وتنبيه مقدم الطعن الى الحضور فى ذلك اليوم .

مادة ٢ — على النيابة اخطار البوليس الذى أصدر القرار بالطعن المقدم من المتشرد أو المشتبه فيه وتاريخ نظر الطعن ، وعلى البوليس ارسال الاوراق وما أجرا من التحقيقات الى النيابة قبل هذا التاريخ .

مادة ٣ — اذا لم يحضر الطاعن فى اليوم المحدد لنظر الطعن جاز للنياية نظره فى غيبته واصدار قرار بما تراه بعد الاطلاع على التحقيقات التى أجراها البوليس .

مادة ٤ — تسلم للطاعن بناء على طلبه صورة من القرار الذى تصدره النيابة فى حالة قبول الطعن وترسل للبوليس صورة من القرار أيا كان مضمونه

مادة ٥ — يوقف الطعن أمام النيابة سريان مدة العشرين يوما المقررة من المادة الثالثة من القانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣

مادة ٦ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريراً فى ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ (١١ رجب سنة ١٣٤٢)

محمد نجيب الغرابي

شرح

موجز

على مواد القسم العام من قانون العقوبات

مترجمة بأهم الأحكام الصادرة عنها



(المراجع)

الكتب العربية :

عمر لطفى بك	الوجيز فى القانون الجنائى
الدكتور عبد الحميد بدوى باشا	محاضرات فى قانون العقوبات للقارن
الدكتور حسن نشأت باشا	{ مذكرات فى شرح العقوبات
	{ القسم العام
محمد كامل مرسى بك	شرح العقوبات القسم العام
عبد الهادى الجندى بك	التعليقات على قانون العقوبات
محمد حمدى السيد بك	مجموعة الاحكام
الاستاذين جورج والياس	{ قضاء المحاكم الاهلية
روفائيل المياشى	{
ابراهيم الجمال افندى	القضاء المصرى الاهلى
المجموعة الرسمية - القضاء - الحقوق - المحاماة - الشرائع - الاستقلال	
مجموعة منشورات لجنة المراقبة القضائية	

الكتب الافرنجية :

جرايمولان	شرح قانون العقوبات المصرى
جودى	» » » »
جارسون	التعليقات على قانون العقوبات الفرنسى
فوستان هيلى	شرح قانون العقوبات الفرنسى

مادة ١

(التطبيق العام للقانون الجنائي)

للاصول الى صحة تطبيق القانون الجنائي يجب تحديد سر يانه .
على الا تمكنة وسريانه على الاشخاص

١ - سريان القانون الجنائي بالنسبة للمكان : طبقاً لقواعد القانون
الدولي يعتبر داخل في نطاق المملكة وبالتالي خاضعاً لاحتكم .
القانون الجنائي ما يأتي : —

١ - جميع البلاد الداخلة في حدود المملكة الطبيعية
ب - جزء البحر على محاذة الشاطئ على بعد ثلاثة أميال منه .
(وعلى رأي آخر على بعد مرمى المدفع)

ج - السفن الحربية الحاملة لعلم الدولة ايها وجدت
د - السفن التجارية اذا لم تكن في مياه دولة أخرى (أماه
اذا كانت في مياه دولة أجنبية فيختلف الحال باختلاف قوانين
الدولة الراسية في مياهها فبعضها يتداخل في محاكمة المجرمين كقانون
انجلترا وبعضها لا يتداخل الا في أحوال مخصوصة كقانون فرنسا) .

هـ - البلاد التي يفتحها الجيش عنوة — مالم يوجد اتفاق بين
الدولتين يخالف ذلك — أما اذا وجد الجيش في مملكة محايدة أو
محالفة لمملكته فلا يسرى القانون الجنائي الا على أفراد الجيش .

الملكيين والعسكريين فقط دون أهالي البلد المحايد أو المحالف
و - دور السفراء

٢ - سريان القانون الجنائي بالنسبة للأشخاص : لا يسرى القانون .
الجنائي على : —

١ - الملوك ورؤساء الحكومات داخل بلادهم والملوك ورؤساء الحكومات الأخرى اذا وجدوا في الملكية بصفة رسمية
 ب - معتمدى الدول الأجنبية ووكلائهم السياسيين
 (راجع الوحيز لعمر بك لطفى من ١٤٣ وما بعدها وكامل بك مرسي من ٢٤٣ وما بعدها وجودى. ص ٤٠ وما بعدها)
 (قانون العقوبات المصرى)

٣ - يؤخذ من المادة الاولى ان قانون العقوبات المصرى قانون محلى يجب تطبيقه على جميع المقيمين بالقطر المصرى ماعدا الاشخاص الغير خاضعين لقضاء المحاكم الاهلية وهم الاجانب التابعون لدول متمتعة بالامتيازات بناء على معاهدات أو عادات أو قوانين (١) وكذلك الاشخاص الداخلين فى حماية هذه الدول فالحكم الصادر عليهم من محاكم أهلية يكون باطلا بطلاناً مطلقاً لصدوره من هيئة غير مختصة أما جنسية المحكوم عليه فيمكن التمسك بها أمام محكمة النقض ولو لم يحصل الدفع بها من قبل ولا يجوز لمحكمة النقض أن تحكم فى هذه الحالة بعدم اختصاصها إذ أن المطروح أمامها ليس هو المتهم الأجنبى بل الحكم الصادر من المحكمة المصرية التى لها عليها حق المراقبة والسيطرة (دوهرس الطعن فى الاحكام ترجمة خانكي بك ص ١٦٧)

فبحكم المعاهدات اذا وقعت جريمة من أجنبى على آخر من جنسه تنظرها المحكمة التفصيلية التابعين لها (ماعدا الجرائم الداخلة

(١) الدول صاحبة الامتيازات للوقفة على انشاء المحاكم المختلطة هى : —
 فرنسا . بريطانيا . ايطاليا . بلجيكا . دانمرك . اليونان . هولانده . اسبانيا .
 البورتغال . السويد . النرويج . الولايات المتحدة . روسيا . المانيا والنمسا .
 (انظر ماأتى فيما يختص بالروسين والالمانين والنسويين)

في اختصاص المحاكم المختلطة ومبينة بعد)
وبحكم العادات المرعية في القطر المصري يكون القنصل مختصاً
بمحاكمة المتهم الاجنبى التابع لدولته اذا ارتكب جناية أو جنحة
(ماعدا الجرائم الداخلة في اختصاص المحاكم المختلطة ومبينة بعد)
وتأيدت هذه العادات بموجب اللائحة التي أصدرها والى مصر

سعيد باشا في ١٥ اغسطس سنة ١٨٥٧ مادة ٥٢

٤ — وبحكم القوانين تختص المحاكم المختلطة جنائياً بمقتضى لائحة
ترتيبها (الكتاب الثانى الباب الاول المواد من ٦ — ١٠) بالحكم
في المخالفات الواقعة من الاجانب (مادة ٦) ولو كان المتهم والجنحى
عليه متحدى الجنسية (استئناف مخطوط ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ م ج ٢ م
ص ٦) وفي الجنائيات والجنح المذكورة بالمواد ٧ و ٨ و ٩ من لائحة
الترتيب المذكورة ولو كان المتهم رعية ونورد نص هذه المواد :

مادة ٦ (معدلة بالامرالى الصادر فى ٢٨ مارس سنة ١٩٠٠) تختص
المحاكم المختلطة بالحكم فيما يأتى : —

أولاً — قضايا المخالفات الواقعة من الاجانب (وهى المبينة فى
قانون العقوبات المختلط من مادة ٣٣١ — ٣٤٠ وكذلك الخاصة
بالبوليس والأمن العام الصادر بها دكرهتو ٣١ يناير سنة ١٨٨٩
ومصدق عليها من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة
ثانياً — الداوى المقامة على مرتكبى الجنح المنصوص عليها
في الباب التاسع من قانون العقوبات فى حالة وقوع التعاليس المختلطة
وعلى المشاركين لهم فيها

ثالثا — الدعاوى المقامة على مرتكبي الجنايات والجنح الآتى
بيانها وعلى المشاركين لهم فيها

مادة ٧ تختص المحاكم المذكورة بالحكم في الجنايات والجنح
المبينة بعد اذا وقعت في حق القضاة أو وكلاء الحضرة الخديوية
أو المحلفين أو المأمورين الموظفين بالمحاكم في أثناء تأدية وظائفهم أو
بسبب تأديتها

- (١) التهمك بهم بالحركات أو الكلام أو التهديد
- (٢) قذف أو سب واحد ممن ذكر بشرط التفوه به إما
بحضوره أو في داخل المحكمة أو بنشره اعلانات تلصق بالطرق
أو بكتابة أو بطبع أو بنقش أو بأشارة
- (٣) فعل الاذى بمن ذكر سواء كان بضرب أو جرح أو
قتل اختياري بفكر وتصميم سابقين أو بدونهما
- (٤) أذيتهم أو تهديدهم للحصول على اجراء أمر غير حق
أو غير قانوني أو لمنهم من اجراء حق أو أمر قانوني
- (٥) تعدى احد مأموري الحكومة باستعمال سطوته على
أحدهم بهذا القصد

- (٦) الشروع مباشرة في رشوة أحد ممن ذكر
- (٧) التوصية من طرف أحد مأموري الحكومة لأحد
القضاة لمنفعة أحد المتداعين

مادة ٨ — الجنايات والجنح الواقعة مباشرة معارضة لتنفيذ
الاحكام والاوامر القضائية وهي

- (١) الهجوم أو المقاومة بشدة أو بضرب أو نحوه مضادة

للقضاة في وظائفهم أو للمأمورين الموظفين بالمحاكم في حال كتابتهم أو اجرائهم شيئاً بالطريقة القانونية لأجل تنفيذ الاحكام أو الاوامر القضائية أو مضادة للمحافظين على الضبط والربط أو المأمورين به المكلفين بالمساعدة في التنفيذ

(٢) حصول التعدي من أحد مأموري الحكومة لمنع

التنفيذ بسطوته

(٣) سرقة الاوراق الشرعية للغرض المذكور

(٤) كسر الأختام الموضوعة من احدى المحاكم أو اخفاء

أو سرقة الاشياء المحجوزة بناء على أمر أو حكم صادر من المحكمة

(٥) هروب المسجونين الذين حبسوا بناء على أمر أو حكم

وكذلك كل فعل ترتب عليه مباشرة هروبهم

(٦) اخفاء المسجونين الذين هربوا من السجن وكان حبسهم

بأمر أو حكم

مادة ٩ — الجنائيات والجنح التي تنسب للقضاة او المحلفين او

المأمورين الموظفين بالمحاكم إذا حصلت الدعوى عليهم بأنهم ارتكبوها

حال اجراء وظائفهم أو من باب التعدي منهم ارتكباناً على تلك

الوظائف سواء كانت من الجنائيات او الجنح العادية التي يمكن نسبها

اليهم في الأحوال المذكورة او من الجنائيات او الجنح الخصوصية

الآتية :

(١) صدور الحكم بالجور لغرض او لعداوة (٢) الارشاء

(٣) عدم الاخبار بمن شرع في ارشائهم (٤) السكوت عن الحق

(٥) معاملة الناس بالشدة والقسوة (٦) الدخول في مسكن أحد

بدون اجراء الرسوم القانونية (٧) الاكراه بدفع مالا يلزم (٨)

اختلاس مال الميرى (٩) وضع أحد في السجن بدون وجه قانونى (١٠) تزوير الاحكام والاوراق

مادة ١٠ — المراد بالمأمورين الموظفين بالمحاكم المدكوزين بالبنود السابقة رؤساء المحاكم والكتبة الخالقون لليمين والمترجمون المعينون بها والمحضرون الموظفون لا من تطراً إناطته من المحكمة باعلان شيء او باجراء امر من متعلقات المحضرين ولفظ القضاة يشمل العدول أيضاً

٥ — ورغم هذه النصوص يعتبر خارجاً عن اختصاص المحاكم المختلطة وتابعا للقنصلية الوزراء والسكرتاريون السياسيون والقناصل ووكلاء القناصل الغير مشغولين بالتجارة واطالهم وتراجمة القنصليات بناء على الاتفاقات التى حصلت فى سنتى ١٨٧٤ و ١٨٧٦ . أما موظفى الوكالات السياسية والقنصليات كمأمورى أشغال القنصليات وتراجمة هذه المأموريات الخ فخاصعون لقضاء المحاكم المختلطة إلا اذا كانوا قد ارتكبوا جرائمهم أثناء تأدية وظائفهم الرسمية (استئناف مختلط ١٨ يونيه سنة ١٩٠٢ مع المحاكم المختلطة جزء ٢٧ ص ٣٩٨)

٦ — والمحاكم الاهلية تحكم باختصاصها فى معاقبة الاجنبى التابع لدولة غير متمتعة بالامتيازات مثل البلغارى (عطارين ٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ مع ١٨ ص ٨٤) واليابانى والصينى والحبشى والسربى والبولونى الخ .

والمحاكم المختلطة ومعها بعض الشراح يخالف قضاء المحاكم الاهلية فى ذلك (جرانولان جزء ١٠ نبذة ١٣٤)

٧ — كذلك تحكم المحاكم الاهلية باختصاصها فى معاقبة الاجنبى .

الذى تتخلى عنه قنصلية (استئناف أهلى ٢٧ فبراير سنة ١٠٠٠ مج ٢
مر ٤٣) وعكس ذلك جرائعولان تحقيق جنابات جزء ١ ص ٢٣٥ هامش
نمرة ٢

٨ --- ويلاحظ ان الامتيازات التى كان يتمتع بها الالامانيون
والتسويون والمجريون قد القتها معاهدات الصلح والحكومة الالمانية
تفاوض الحكومة المصرية بشأن تحديد مركز الالامانيين فى مصر
(فاذا انتهت المفاوضات قبل انتهاء الطبع سنورها فى آخر الكتاب)
٩ — اما بخصوص الروسيين فقد صدر منشور الخارجية سنة ٩٢٥
ورد فيه :

طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ اكتوبر سنة ٩٢٣
(الجريدة الرسمية سنة ٩٢٣ عدد ١٩) لم تعترف الحكومة المصرية
بالتمثيل السياسى والقنصلى الروسى الذى كان قائماً بمصر ويترتب
على ذلك وجوب معاملة الرعايا الروسيين من جميع الوجوه
معاملة رعايا أى دولة أخرى ليس لها امتيازات (أى أنهم يخضعون
للمحاكم المحلية فى المسائل الجنائية) وقد أصدر معالى النائب
العمومى منشوراً الى النيابات فى ٣٠ أغسطس سنة ٩٢٤ نمرة
٣٩ لاتباعه

١٠ — وللايرانيين امتيازات معترف بها فى معاهدة سنة ١٨٧٥
المبرمة بين تركيا وايران وطبقت نصوصها فى القطر المصرى بلا
انقطاع ولا تزال معمولاً بها وأيدها وزارة الخارجية بعدة منشورات
سنة ٩٢٤ وسنة ٩٢٥

والامتيازات المذكورة تلخص فيما يأتى : —

(أولاً) موظفو الهيئة السياسية والقنصلية التابعون لدولة إيران وهم الوزراء المفوضون والسكرتاريون السياسيون والقناصل ووكلاؤهم وتراجمة القنصليات يتمتعون بنفس ما يتمتع به موظفو الهيئات السياسية والقنصلية الأجنبية الأخرى من الامتيازات في مواد العقوبات

(ثانياً) مأمورو أشغال قنصليات دولة إيران وتراجمة هذه المأموريات يعاملون بصفه عامة نفس ما يعامل به الرعايا الإيرانيون بمعنى انهم خاضعون للقضاء الاهلي في مواد العقوبات بما فيها المخالفات بشرط أن تخطر السلطات القنصلية الإيرانية عن التهم المنسوبة اليهم . وكذلك يلزم أن تخطر أيضاً عن كل تفتيش منزلي (منشور الخارجية ١٦ ابريل سنة ١٩٢٥)

١١ — واثبات التبعية أمر يرجع فيه الى المستندات التي يقدمها الأجنبي وليس لها قيمة أمام المحاكم الا اذا كان مصدقاً عليها من السلطات المحلية (استئناف ٢٧ فبراير سنة ٩٠٠ مع ٢ ص ٤٣)

١٢ — وتغيير الجنسية (على أصح الآراء) لا يخرج المدعى من اختصاص المحاكم الاهلية الا اذا حصل ذلك بطريقة قانونية وتم قبل رفع الدعوى العمومية عليه (استئناف ٣ مارس سنة ١٩٠٧ مع سنة ٩٠٨ عدد ٩٠ و سنة ٩١٣ عدد ١١٦) .

١٣ — وحكمت المحاكم بأن الاجنبي لا يصح أن يدعى مدنياً على وطني أمام محكمة الجنج برفع جنحة مباشرة والمحكمة في هذه الحالة لا تختص بنظر الدعوى العمومية أو المدنية (كرموس المركزية

٢ سبتمبر سنة ٩١٢ المجموعة سنة ٩١٣ ص ٢٢)

١٤ — وقانون العقوبات المصرى كما يسرى على الأفراد يسرى على رجال الجيش والبوليس حتى ولو كانوا قد حوكموا أمام محاكم عسكرية فلا يمنع ذلك من محاكمتهم أمام المحاكم الجنائية (نفس ص ٢ يوليو سنة ٩٤ القضاء ص ٨٢)

ولكن محكمة بنا الجزئية فى ٢٣ مارس سنة ٩٢٥ المحاماة ص ٥ ص ٥٣٧ أصدرت الحكم التالى : —

من المقرر قانوناً ان الاحكام الصادرة من جهات حكم غير عادية تخوز قوة الشيء المحكوم به كغيرها من أحكام القضاء العادى (فونتان مېلى تحقيق جنابات فقرة ١٠٢٧) وينتج من ذلك ان لقرارات المجالس العسكرية هذه القوة

وبما ان الخفراء خاضعون للنظامسكرى فاذا اتهم أحدهم بتهمة تبليغ كذباً فى حق أحد الأفراد وحوكم عسكرياً محكمة ثبت انها مطابقة للقانون السكرى المعمول به فى الجيش المصرى والمطبق على رجال الحفظ النظاميين . وان التهمة داخلية فى اختصاص المجلس المذكور وكانت المحاكمة برضاء النيابة العمومية التى اكتفت بالمحاكمة العسكرية فيكون الحكم السكرى مانعاً من المحاكمة أمام المحاكم العادية لسبق الفصل فى الدعوى العمومية

١٥ — ويسرى القانون الجنائى على رجال الدين من الرعايا مسلمين كانوا أو مسيحيين (مصر ٧ مارس سنة ٩٠٤ الاستقلال ص ٣ ص ٤٣)

(راجع أيضاً الوزير لمر بك لطفى ص ١٦٩ وما بعدها . وكامل بك مرسى ص ٢٤٥ وما بعدها .)

مادة ٢

١ — يشترط لتطبيق الفقرة الأولى من هذه المادة :-
(١) أن يرتكب الجاني (مصرياً كان أو أجنبياً خاضعاً للقضاء
الاهلى) فى الخارج فعلاً يجعله شريكاً أو فاعلاً أصلياً فى جريمة
(٢) أن تقع فى القطر المصرى كل أو بعض الافعال المكونة لهذه
الجريمة (٣) أن لا تكون المحاكم الاجنبية برأته أو حكمت عليه
نهائياً واستوفى عقوبته (مادة ٤)

٢ — ويشترط لتطبيق الفقرة الثانية (١) أن يرتكب الجاني فى
خارج القطر جريمة من الجرائم المذكورة بالفقرة على سبيل الحصر
(٢) أن لا تكون المحاكم الاجنبية برأته أو حكمت عليه نهائياً
واستوفى عقوبته (مادة ٤)

مادة ٣

١ — يشترط لتطبيق هذه المادة (١) أن يكون المتهم مصرياً
رعية محلية (٢) ارتكب فعلاً يعتبر طبقاً للقانون المصرى جناية
أو جنحة ومعاقب عليه فى قانون البلد الذى ارتكب فيه حتى ولو
كانت العقوبة عقوبة مخالفة (٣) أن يعود الجاني الى مصر باختياره
فان عاد مكرها بأن سلم للحكومة المصرية مثلاً فلا يمكن معاقبته
(عكس ذلك ن ٥ ديسمبر سنة ١٩١٤ شرائع ٢ ص ١١٣) (٤) أن
لا تكون المحاكم الاجنبية برأته أو حكمت عليه نهائياً واستوفى
عقوبته (مادة ٤)

٣ — ويجب ملاحظة الفرق بين هذه المادة والفقرة الاولى من المادة ٢ فهذه المادة قاصرة على الجنايات والجرح فقط والفقرة الاولى من المادة ٢ تشمل كل جريمة

مادة ٤

في الفقرة الثانية اذا كان قد حكم عليه ولم يستوف العقوبة فتعاد محاكمته من جديد (اذا لم تكن الجريمة بحسب القانون الاهلي قد سقطت بمضى المدة) وان كان قد حكم عليه وسقطت العقوبة هناك بالعفو أو بمضى المدة فتعاد محاكمته من جديد (اذا لم تكن الجريمة بحسب القانون الاهلي قد سقطت بمضى المدة) لان المادة تشترط أن يستوفى العقوبة

مادة ٥

١ — يجب لتطبيق هذه المادة أن يحوفر شرطان (١) أن يكون العقاب الجديد أصلح للمتهم (٢) أن لا يكون حكم على المتهم نهائياً قبل صدور القانون الجديد (فيتمين على المحكمة الاستئنافية تطبيق القانون الا أصبح بعد صدور الحكم الابتدائي وكذلك يتمين على محكمة النقض تطبيق القانون الا أصبح بعد الحكم من المحكمة الاستئنافية . أما اذا أصبح الحكم نهائياً غير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه فيبقى الحكم نافذاً اللهم الا اذا صدر العفو عن الجاني بناء على ان العقوبة القديمة أشد من الجديدة

٢ — ويلاحظ ان القانون الذى يصدر بتفسير قانون جنائى يعتبر متمماً له فيسرى دائماً على الافعال السابقة لصدوره وان كان فى

مادة ٦

١ — الفرق بين الرد والتعويض ان الاول يكون في الاشياء التي انتزعت من الجنى عليه . أما التعويض فهو عن الضرر الناشئ من وقوع الجريمة ويجوز المجنى عليه طلبها مماً أو كل منهما على حدته لانه لا توجد علاقة بينهما والحصول على أحدهما لا يمنع من المطالبة بالآخر

والضرر الذي ينبنى عليه التعويض قد يصيب أموال الناس فيكون مادياً وقابلاً للتقدير . وقد يكون معنوياً ولا تقدير له كما لو أصاب شرفهم أو سمعتهم وللمحكمة التقدير ويشترط على كل حال أن يكون التعويض الذي ذكرته هذه المادة ناشئاً عن ضرر تسبب عن ارتكاب جريمة

٢ — وقد حكم بأنه اذا عرض المتهم على المدعى المدني في دعوى جزائية مبالغ التعويض الذي طلبه ومصاريف الدعوى المدنية أصبح المدعى المدني لاصفة له تسمح بدخوله خصماً في الدعوى . ولا يكون الحال كذلك اذا عرض عليه مبلغ التعويض فقط . (المنصورة الجزئية ٨ نبرابر سنة ٩١٠ — مج ١١ ص ٢٤٨)

مادة ٧

١ — يؤخذ من هذه المادة ان الحكم بالمقوية طبقاً لقانون العقوبات لا يمنع المجنى عليه من استيفاء حقه اذا كانت الشريعة الغرابة تقضى له بحقوق كالمطالبة بالدية عن القتل لانها حق شخصي مقرر

بالشريعة انقراء .

٢ — ولا يصح أن يرتكن على هذه المادة في أمر خاص بالتحقيق الجنائي ويقال ان شهادة الشاهد الواحد لا تكفى لاثبات الواقعة طبقاً لنونه تعال « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » لان قانون العقوبات المصرى يقبل شهادة الشاهد الواحد فى اثبات الجرائم (قاض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٣ شرائع ١ ص ١٧٩)

مادة ٨

المراد من وضع هذه المادة أن تسرى على القوانين واللوائح الخصوصية أحكام الكتاب الاول من قانون العقوبات كأحكام الاشتراك والعود وغيرهما الا اذا وجد فى تلك القوانين واللوائح ما يخالف ذلك

والقوانين المذكورة بهذه المادة يقصد بها القوانين الخاصة بجرائم معينة . كقانون النخاسة وقانون المتشردين والمشبهين وقانون حمل واحراز السلاح وقانون المجرمين المعتادين على الاجرام والاتجار بالمخدرات الخ الخ (يراجع القوانين الادارية والجنائية جزء ٢)
والمقصود من اللوائح الخصوصية هى اللوائح الادارية الخاصة بالاشغال العمومية أو الأمن العام أو الصحة للعمومية (تراجع هذه اللوائح بمجموعة القوانين الادارية والجنائية جزء ٢)

مادة ٩

١ — لمرفة الفعل ان كان جنائية أو جنحة أو مخالفة ينظر الى العقاب المقرر له فان كان وارداً فى المادة ١٠ فيكون جنائية وان كان فى المادة

١١ فهو جنحة وإن كان في المادة ١٢ فهو مخالفة بصرف النظر عن التسمية الواردة عنها ولذلك حكم بأن العقوبة المنصوص عليها في لائحة الجبانات الصادرة في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ تعتبر جنحة لار عقوبتها تزيد على مائة قرشاً بقطع النظر عن كلمة (مخالفة) الواردة بالنص العربي للمادة ٨ من اللائحة المذكورة

(اسكندرية الابتدائية - استئناف جنح ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨ مج سنة ٩٠٩ ص ١٨٥)

٢ — وتقسيم الجرائم الى جنائيات وجنح ومخالفات يهم في مواضع كثيرة منها : —

(١) اختصاص المحاكم

(٢) العود (مواد ٤٨ — ٥١ عقوبات) فأحكام العود لا تطبق في مواد المخالفات

(٣) ايقاف التنفيذ فلا يجوز الا في الجنح (٥٢ عقوبات)

(٤) الشروع مواد ٤٥ — ٤٧ عقوبات) فهو معاقب عليه في الجنائيات دائماً وفي الجنح لا عقوبة على الشروع الا بنص (راجع هامش المادة ٤٧) وفي المخالفات لا عقوبة على الشروع

(٥) الصلح على الدعوى العمومية فلا يجوز الا في المخالفات (مادة ٤٦ تحقيق جنائيات)

(٦) الظروف المخففة فلا تطبق الا في الجنائيات (مادة ١٧ عقوبات)

(٧) بالنسبة للمجرمين الاحداث (مواد ٥٩ — ٦١) فان عقوبة الجنائيات التي يرتكبونها تستبدل بعقوبة جنح مادتي ٦٠ و ٦١

ويجوز تطبيق احدى الطرق التتميمية عليهم بدل العقوبات (مادة ٦١) (٨) سقوط الدعوى العمومية أو العقوبة بمضى المدّة (تحقيق

فيستقط الحق في اقامة الدعوى العمومية في الجنايات بمضي ١٠ سنين من يوم ارتكاب الجريمة أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق وفي الجرح بمضي ٣ سنين وفي المخالفات بمضي ٦ أشهر وتسقط العقوبة في الجنايات بمضي ٢٠ سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثاني درجة ماعدا عقوبة الاعدام فتسقط بمضي ٣٠ سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من أول أو ثاني درجة. وتسقط عقوبة الجرح بمضي ٥ سنين من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف فان حصلت معارضة أو استئناف تبتدى هذه المدة من يوم صدور الحكم النهائي . وتسقط عقوبة المخالفة بمضي سنة من تاريخ الحكم اذا كان انتهاياً لا يجوز الطعن فيه فان كان غير انتهاى فتبتدى السنة من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف فان حصلت معارضة أو استئناف تبتدى هذه المدة من يوم صدور الحكم النهائي

الباب الثالث

العقوبات

العقوبات اما أصلية أو تبعية أو تكميلية .

- ١ — العقوبات الاصلية : يجب أن ينص الحكم عليها وهي (١) الاعدام (٢) الاشغال الشاقة (٣) السجن (٤) الحبس (٥) الغرامة (٦) الارسال الى اصلاحية الرجال (قانون نمرة ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين متتادي الاجرام)

٢ — العقوبات التبعية : تلحق المحكوم عليه حتماً تبعاً للعقوبات الأصلية ولو لم ينص عليها الحكم وهي (١) الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها بالمادة ٢٥ (١) مراقبة البوليس في حالة الحكم بالاشغال الشاقة أو السجن لارتكاب أحد الجنايات المنصوص عليها بالمادة ٢٨ وكذلك عذد العفو عن محكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو ابدال عقوبته (مادة ٦٩) اذا لم ينص في العفو على خلاف ذلك

٣ — العقوبات التكميلية : وهي نوع من العقوبات التبعية لانها لاتلحق المحكوم عليه الا تبعاً للعقوبة الأصلية ولكنها تختلف عنها بوجود النص عليها صراحة في الحكم مع العقوبات الأصلية .
وهي : —

(١) الغزل من الوظائف الاميرية (مادة ٢٦)

(٢) المصادرة (مادة ٣٠)

(٣) مراقبة البوليس في مواد الجنج كما في المواد ٢٧٧ و ٢٩٣ .

و ٣١٠ و ٣٢١ الخ

(٤) الغرامة في مواد الجنايات (مواد ٩٣ و ٩٧ و ٦٩)

كامل بك مرسى (بند ٣٣٧ — ٣٣٩)

مادة ١٣

١ — نصت للمادة ٤٩ من قانون محاكم الجنايات على انه « يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكماً بالاعدام أن تأخذ رأي مفتي الجهة الموجودة في دائرتها المحكمة ويجب ارسال أوراق القضية :

إليه . فإذا لم يبد رأيه في ميعاد الثلاثة أيام التالية لارسال الاوراق
إليه تحكم المحكمة في الدعوى »

ونصت المادة ١٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على انه فيما
ماعدا القاهرة يؤدى نائب المحكمة الشرعية أو من يقوم مقامه
وظيفة الاتقاء في دائرة المحكمة المعين فيها .

٢ — وفي العمل لا يكون رأى المفتى الا صورة لان المحكمة لا تتقيد
بتحكم بالاعدام وافق أم لم يوافق (ن ٤ ابريل سنة ١٨٩٦ قضاء
٣ ص ٢٦٤)

٣ — وإذا أخذت المحكمة رأى مفتى الحقانية بدلا من رأى مفتى
الجهة كان الحكم عرضة للنقض وذلك لانه لا يجب التوسع في
نصوص القانون الجنائى (نقض ٩ يونيه سنة ١٩٠٦ المجوعة سنة ١٠٧ ص ٧٤)

مادة ١٧

١ — بمقتضى هذه المادة يجوز استعمال الرأفة في الجنايات فقط
أما الجنح والمخالفات تحذف الحد الأدنى للعقوبات لم يجعل مجالا
لتطبيق أحوال الرأفة

٢ — وبمقتضى هذه المادة يجوز للقاضى تخفيض العقوبة الى عتوبة
تليها مباشرة أو الى أخرى بعد التالية لها . والقاضى حر فى استعمال
الرأفة وعدمها مع المتهم سواء كان ذلك بطلب المتهم أو بغير طلبه
وهو غير مكلف فى الحالتين ببيان الاسباب التى تحملها على ذلك .
(ن ٧ مارس سنة ٩٦ الحقوق ١١ ص ٢٤٥)

٣ — وعلى أصح الآراء تبقى الجريمة معتبرة جنائية ولو خفضت
عقوبتها الى عتوبة جنحة لان تأثير الرأفة هي على العتوبة فقط

وليس على نوع الجريمة

٤ — والظروف المخففة المنصوص عليها في هذه المادة قاصرة على العقوبات الجنائية المقيدة للحرية المذكورة فيها فلا تشمل العقوبات المالية ولذا وجب في جناية الاختلاس المنصوص عنها في المادة ٩٧ عقوبات الحكم بالغرامة المساوية للمبلغ المختلس رغمًا عن تطبيق المادة ١٧ (نقض ١٧ ابريل سنة ١٠٩١ مج سنة ٩٠٩ ص ١٧٩ ونقض ٣١ مايو سنة ١٩٢٢ المحاماة س ٣ ص ٦٢) كذلك لا تؤثر الظروف المخففة على العقوبات التبعية أو التكميلية لان ذكر العقوبات الاصلية في المادة على سبيل الحصر يمنع التوسع في تطبيقها بطريق القياس والمشابهة

٥ — ولا تنطبق هذه المادة على عتوبة الارسال الى الجهة المخضصة للمجرمين المعتادين على الاجرام المنصوص عليها في المادة ٢ من قانون نمرة ٥ لسنة ٩٠٨ (نقض ٤ يونيه سنة ١١٠٠ مج سنة ٩١٠ ص ٣٥٠)

٦ — من الظروف التي استوجبت استعمال الرأفة : سن المتهم - تصوراته العقلية الناشئة عن السذاجة الغريزية والفطرة الطبيعية - جب الانتقام الغريزي في العرابان - كون القتل نتيجة حقد مسبب عن تعدى القتل على ولد القاتل بالقسق (واردة في عدة أحكام للمحاكم المصرية بمجموعة القضاء المصري)

مادة ٢٠

١ — راجع هامش هذه المادة .

٢ — جاء في تعليمات النائب العمومي الصادرة الى النيابة في ٢٠ فبراير سنة ٩٠١

مادة ٣٤٠ : يجب على النيابة أن تطلب دائماً الحبس مع الشغل.
في الاحوال الآتية : —

(أولاً) في الجناح المهمة التي يظن أن تكون فيها العقوبة شديدة.
ولو كان من الممكن أن تكون أقل من سنة
(ثانياً) اذا كان المتهم من ذوى السوابق

(ثالثاً) اذا ثبت سبق اصرار المتهم على ارتكاب الجريمة
(رابعاً) في الجرائم المبينة بقانون العقوبات بالمواد ١٢٠ فقرة ٢
و ٣ و ١٢٢ و ١٢٣ فقرة ٤ و ١٢٤ و ١٢٦ فقرة ٣ و ٤
و ١٢٧ و ٢٠٧ و ٢٣٢ فقرة ١ و ٢٣٣ و ٢٤٧ و ٢٤٩ و ٢٩٣

مادة ٣٤١ : لا يطلب الحكم بالحبس مع الشغل على المتهمين.
الذين لا يستطيعون القيام بأعمال السجون نظراً لسنهم أو لعاقة
جسيمة فيهم أو نظراً لمركزهم الاجتماعي ولما اعتادوا عليه في طريقة
معيشتهم .

وليست حداثة السن من الاسباب التي تستدعي طلب الحبس.
البسيط دائماً لان ادارة السجون تراعى تلك الحالة في اختيار العمل.
الذى تكلف به الصغير

مادة ٣٤٢ : اذا وجد شك وصعب ترجيح حالة على أخرى
يطلب الحكم بالحبس مع الشغل (عن كتاب كالد بك مزسى ص ٢٨٤)
٣ — ويجوز للمحكمة الاستئنافية اذا رفع اليها استئناف من المتهم.
وخده أن تبديل الحبس البسيط الذى حكمت به محكمة أول درجة
بالحبس مع الشغل لمدة أقصر من الأولى لان انقاص مدة الحبس.
وجعله مع الشغل بعد ان كان بسيطاً لا يعد تشديداً للعقوبة (نقض .

مادة ٢١

يمقتضى هذه المادة اعتبار استقطاع مدة الحبس الاحتياطي من العقوبات المقيدة للحرية واجباً قانوناً حتى ولو لم يذكر في الحكم وعدم ذكره في الحكم لا يعد وجهاً من أوجه النقض (نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ من ٧١ ونقض ١٣ فبراير سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ من ٢٠٣) وذلك لان خصم الحبس الاحتياطي من متعلقات التنفيذ قائلان بأمر التنفيذ عليهم ملاحظة ذلك (نقض ١٠ يونيو سنة ١٨٩٩ قضاء ٦ من ٢٨٨ ونقض ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٦ مج ٨ من ٧٥)

مادة ٢٢

١ — الغرامة إما عقوبة أصلية كما لو حكم بها في الجنح والمخالفات. وإما عقوبة تكميلية كما لو حكم بها في الجنايات (مواد ٩٣ و ٩٧ و ٩٩)
٢ — وتعتبر الغرامة عقوبة جنحة أو مخالفة بحسب مقدارها فإذا زادت عن مائة قرش فهي عقوبة جنحة
٣ — وبما أن الغرامة عقوبة فهي كسائر العقوبات يتوفر فيها الشروط الآتية : —

- (١) يجب أن ينص عليها قانون أو لائحة
- (ب) تعدد العقوبات بالغرامة (مادة ٣٧ عقوبات)
- (ج) تسقط بمضى المدد المقررة لسقوط العقوبات تبعاً لنوع الجريمة المحكوم بالغرامة من أجلها (مواد ٢٧٦ — ٢٧٨ تحقيق جنابات)

(د) تبقى شخصية فلا يحكم بها الا على المتهم نفسه . اللهم
الا اذا صدر بها حكم وأصبح نهائياً فتصبح ديناً كسائر الديون يرجع
بها على تركة الجاني ولكنها لا تنفذ على ورثته بطريق الاكراه البدني
كما تنفذ على الجاني . أما اذا توفي قبل صدور الحكم النهائي تسقط
بوفاته ولا يلتزم بها أحد

٤ — وأخيراً تقضى المادة ٤٤ عقوبات بأنه اذا حكم على جملة
متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات
يحكم بها على كل واحد منهم على انفراده خلافاً للغرامات النسبية
المنصوص عليها مثلاً في المواد ٩٣ و ٩٧ و ١٠٠ فان المتهمين يكونون
متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك

٥ — والفرق بين الغرامة الجنائية والتعويض المدني ان الاولى
عقوبة والتعويض ليس بعقوبة

والفرق بين الغرامة الجنائية والغرامة المدنية المنصوص عليها
في مسائل الطعن بالتزوير (٣٧٢ و ٣٩١ مرافعات) ورد القضاة
(٣٢١ مرافعات) ان الاولى عقوبة والثانية ليست بعقوبة فلا
يمكن تنفيذها بطريق الاكراه البدني وتسقط كسائر الحقوق المدنية
بمضى المدة وللقاضي أن يحكم بها بدون احتياج لطلب النيابة منه
ذلك (جرائم ولان جزء ١ ص ١٩٠ وما بعدها . وكامل بك مرسي ص ٣٠٣
وما بعدها)

مادة ٢٤

١ — العقوبة الاولى يستلزمها حتماً كل حكم بعقوبة جنائية بدون

ان ينص عليها في الحكم (مادة ٢٥)

٢ — العقوبة الثانية يتجتم الحكم بها مع عقوبة الحبس في بعض
جنايات معينة منصوص عنها في الباب الثالث والرابع والسادس
والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وذلك اذا
عومل الجاني بالرفقة (مادة ٢٧)

ويجوز الحكم بها في الاحوال المنصوص عنها قانوناً (راجع
مامش مادة ٢٦)

٣ — العقوبة الثالثة تجب عند الحكم بالاشغال الشاقة أو السجن
عن الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٢٨ ويجوز للقاضي تخفيض مدتها
أو عدم الحكم بها (مادة ٢٨) وتجوز في الاحوال المنصوص عنها
قانوناً (راجع مامش مادة ٢٨) وفي هذه الحالة تكون عقوبة تكميلية.
تجب النص عليها في الحكم

٤ — العقوبة الرابعة : يجوز الحكم بها في الجنايات والجناح
والمخالفات عند ما يحكم فيها بعقوبة . .

مادة ٢٥

١ — الحرمان من الحقوق والمزايا الواردة بهذه المادة يعتبر عقوبة
تبعية لكل حكم بعقوبة جنائية وينتج من ذلك (ا) ان هذه
العقوبة تتبع كل حكم بالاشغال الشاقة أو السجن (ب) انها واجبة
حتماً بدون أن ينص عليها القاضي (ج) انها غير قابلة للتجزئة فليس
للقاضي أن يحكم بحرمان المحكوم عليه من بعض الحقوق المذكورة
دون البعض الآخر

٢ — والحرمان المبين في الفقرات ١ و ٢ و ٥ و ٦ من هذه المادة هو في الاصل عقوبة مستديمة . فتبقى بعد استيفاء العقوبة الاصلية . حتى ولو سقطت العقوبة الاصلية بمضي المدة . أو صدر عفو عنها . أو حصل ابدالها بأخف منها . ولا يعفى المحكوم عليه منها الا بالعفو التام (مادة ٦٩ فقرة ٣)

٣ — أما الحرمان المبين في الفقرتين ٣ و ٤ الخاصتين بالحرمان من الشهادة أمام الحاكم ومن ادارة أشغال المحكوم عليه فقد قيدها النص بمدة العقوبة الاصلية فقط (جرائم لولان جزء ١ بند ٣٠٧ و ٣٠٨) وكامل ذلك مرسي بنبة (٣٩٤) . ولتسكلم بايجاز على كل فقرة : —
(الفقرتان ١ و ٢)

٤ — تتضمن الفقرتان ١ و ٢ عقوبة الحرمان المؤبد من كل رتبة أو وظيفة أميرية . وهما واجبتان على كل شخص محكوم عليه بعقوبة جنائية بغير حاجة للنص عليها في الحكم لانهما تبعيتان وتنفيذ كل منهما يبدأ من يوم صيرورة الحكم نهائياً ان كان حضورياً ومن يوم تعليقه ونشره ان كان غيائياً والعفو لا يؤثر عليهما الا اذا نص فيه على الاعفاء منهما (مادة ٦٩ فقرة ٣)

٥ — وان سقطت العقوبة الاصلية بمضي المدة فلا تسقط هذه العقوبة التبعية لانها مؤبدة وتستمر بعد استيفاء العقوبة الاصلية
(الفقرة ٣)

٦ — الحرمان من أداء الشهادة هو وقتي لمدة العقوبة الاصلية فقط . ويرتب على أخذ الشهادة على سبيل الاستدلال وبغير مبن معافاة المحكوم عليه من عقوبة شهادة الزور (تعليقات الحفانية)

(الفقرة ٤)

٧ — الفقرة الرابعة تشمل الحجر القانوني طول مدة الاعتقال اى ما دام المحكوم عليه محبوساً وبذلك تكون معاملاته نافذة مادامت قد تمت وهو طليق حتى ولو كان قد أفرج عنه بأى شرط لانه بمجرد الافراج يمكنه أن يضع يده على أمواله (تعليقات الحفانية) ويتقضي الحرمان باقضاء العقوبة سواء نفذت أو سقطت بمضى المدة أو بالعفو

لذلك يمكن القول بأن الحجر القانوني لا يترتب على الحكم النيابي لعدم النص على ذلك في المادة ٢٥ ولأن الحجر القانوني لا يكون الا مدة الاعتقال وهذا غير متأت في حالة الحكم النيابي (كامل بك مرسى قرة ٣٩٨)

٨ — والحجر القانوني يخالف الحجر المدني فالاول عقوبة تبعية تلحق عقوبة الاشغال الشاقة أو السجن ولا يمنع المحكوم عليه من ادارة أمواله فقط بل من التمتع بها أيضاً فلا يمكن للقيم الذى يختاره أو تعيينه المحكمة أن يعطيه شيئاً من ماله أما الحجر المدني فيلحق الشخص لاجل العته والاسراف وليست له هذه النتائج . كذلك فان المحكمة الاهلية هى المختصة بتعيين القيم في حالة الحجر القانوني ويكون تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته وليس للمجلس الحسبي أى اختصاص فيما يتعلق بقوامته مثل طلب التصريح ببيع عتار شخص محكوم عليه بالحجر القانوني لكي تسدد ديونه (المجلس الحسبي المال ٣٠ يناير سنة ٩١٢ مج سنة ٩٢٠ ص ١٦٢)

٩ — ولا يجوز للمحاكم الاهلية أن تعين قيا لشخص الا اذا كان

قد صدر ضده حكم بمقوبة جنائية من محكمة اهلية طبقاً لقانون

المقوبات . فاذا حكم من مجلس عسكري بمقاب شخص فلا يجوز

للمحاكم الاهلية أن تعين له قياً عملاً بالمادة ٢٥ فقرة ٤ (مصر

الابتدائية ١٧ يولي سنة ١١٩ مج سنة ١١٩ من ١١٩ والرقائق

الابتدائية ١٦ اكتوبر سنة ١١٩ مج سنة ١٢٠ من ١٧٣)

كذلك لا تأثير لاحكام المحاكم العسكرية على أهلية الوطني

في التصرف في أمواله (مصر في ٤ سبتمبر سنة ١٢٤ المجامعة ٣ من ١٤٠)

١٠ — وقرار المحكمة بتعيين القيم لا يعتبر حكماً له قوة الشيء

المحكوم فيه ولذلك يجوز لاختوة شخص محكوم عليه أن يطالبوا

من المحكمة عزل القيم الذي عينته وتعيين أحدهم بدلاً عنه اذا

خيف على مصلحة المحكوم عليه من ادارة ذلك القيم (اسبوط

الابتدائية ٢٣ اكتوبر سنة ١٢٠ مج سنة ١٢١ من ١٢٧)

١١ — وحقوق القيم قاصرة على الادارة فقط أما الحق في التصرف

فيبقى للمحكوم عليه بشرط الاذن بذلك من المحكمة الا اذا كان

التصرف بالايضاء أو الوقف فلا لزوم لهذا الاذن (ملو الجزئية ٢٤

اكتوبر سنة ١٠٦ للجمعية سنة ١٠٧ من ٤٣)

١٢ — واذا اختار المحكوم عليه القيم فيها وتقره المحكمة المدنية

على اختياره والا فيكون اختياره من اختصاص المحكمة المدنية

التابع لدأرتها محل اقامته وتعيينه في أودة مشورتها بناء على طلب

النائب أو كل ذي مصلحة .

١٣ — كذلك محاسبة القيم هي من اختصاص المحكمة المدنية

الاهلية لا محكمة الاحوال الشخصية ومتى انقضت مدة اعتقال

المحكوم عليه سواء باقضاء مدة العقوبة أو بالإفراج يرد القيم
إليه أمواله ويقدم له حساباً عن إدارتها أثناء قوامته
(الفقرتان ٦٥ و ٦٥)

٧ — نصت الفقرة الخامسة على زوال عضوية المحكوم عليه
(بعقوبة جنائية) من المجلس الحسبي أو مجلس المديرية أو المجلس
البلدي أو المحلى أو أى لجنة عمومية . ونص في الفقرة السادسة
على حرمانه من أن يكون عضواً في هذه الهيئات ويكفى في هذا
الحرمان أن يحكم عليه ولو غيائياً . ولم يذكر القانون الهيئات الأخرى
كمجلس الشورى والجمعية العمومية والجمعية التشريعية ومجلس النواب
والشيوخ اكتفاء بالقيود التى وضعت في قانون الانتخاب لهذه
الهيئات (راجع مادة ٤ من قانون الانتخاب رقم ١٩ سنة ١٩٢٣)

٨ — وحرمانه من أن يكون خبيراً أو شاهداً في العقود إذا حكم
عليه بالإشغال الشاقة غير محتم في المحاكم المختلطة (راجع استئناف
مختلط ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٣ مج ت م ٦ ص ٥١)

ومما يتعلق بالشهادة على العقود فقد ذكرت تعليقات الحقانية
« ان القوانين الأهلية لا تحتم أبداً وجود شهود وعلى ذلك فالنص
لا يكون واجب الاتباع الا فيما يتعلق بالعقود التى تحرر أمام محاكم
الأحوال الشخصية ويتمسك بها أمام المحاكم الأهلية . ويؤخذ
من ذلك ان مثل هذا العقد المحرر على يد شاهد غير أهل للشهادة
بموجب هذه المادة يجب أن يعتبر ملغى لدى المحاكم الأهلية »

٩ — والعقوبة التبعية المذكورة في الفقرتين ٥ و ٦ مؤبدة فلا
يؤثر عليها العفو الا اذا نص فيه على خلاف ذلك . كذلك تستمر
العقوبة التبعية بعد سقوط العقوبة الأصلية بمضى المدة أو استيفائها

مادة ٢٦

١ — العزل عقوبة تكميلية والفرق بين الحرمان من القبول في أى خدمة في الحكومة (المذكورة بالفقرة الاولى من المادة ٢٥) وبين عقوبة العزل ان الاولى تبعية للمحكوم عليه بمقوبة جناية والثانية تكميلية تطبق في مواد الجنج ولم ينص عليها في الجنایات الا عند تطبيق مادة ١٧ الخاصة بأحوال الرأفة كالحكم بالحبس بدل الاشغال الشاقة أو السجن

٢ — وهذه الملة وضعت لتلافي النقص الذى كان في القانون القديم اذ كان من الممكن للموظف المحكوم عليه بالحبس بناء على استعمال الرأفة أن يبقى متمتعاً بحق التوظيف لانه لم يحكم عليه بمقوبة جنائية تحرمه من هذا الحق فوضعت المادة الجديدة لهذا الغرض

مادة ٢٧

وقضى منشور النيابة العمومية نمرة ٣٣٨ بأنه اذا وجد محل لتطبيق المادة ٢٧ من قانون العقوبات على أحد المتهمين فيجب على النيابة أن تنبه المحكمة الى الحكم بالعزل اذا كان في النية استعمال الرأفة معه والقضاء عليه بالحبس فقط

مادة ٢٨

١ — عقوبة المراقبة إما تبعية أى تلحق المحكوم عليه بدون أن ينص عليها الحكم وإما تكميلية أى يجب لتنفيذها أن ينص عليها الحكم . فتكون تبعية في الحالة المبينة بالمادة ٢٨ عقوبات فتلحق كل من يحكم عليه بالاشغال الشاقة أو السجن لجناية من الجنایات

المذكورة بالمادة . وكذلك تكون تبعية في الحالة المنصوص عليها
بالمادة ٢٩ عند ما يصدر العفو عن محكوم عليه بالاشغال المؤبدة أو
بدلت عقوبته فيجب وضعه حتماً تحت المراقبة مدة خمس سنين
إذا لم ينص في العفو على خلاف ذلك وتكون المراقبة عقوبة تكميلية
في الاحوال الأخرى المنصوص عليها قانوناً — كما في المواد ٢٧٧
و ٢٩٣ و ٣١٠ و ٣٢١

٢ — ومدة المراقبة المذكورة بالمادة ٢٨ تكون مساوية لمدة العقوبة
الاصلية ولكنها لا تزيد في كل الاحوال عن خمس سنين . حتى
في حالة تعدد المراقبة لا يجوز أن تزيد مدتها كلها عن خمس سنين
(٣٨ عق) ويجوز للقاضي تخفيضها أو اقالة المحكوم عليه منها

مادة ٢٩

الاحكام المقررة للمراقبة مبينة بالقانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣ (انظر
ص ١٧٨) مواد ١٢ و ١٣ و ١٥ الى ٢٦ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ وتلخص
فيما يأتي : —

١ — بعد ان يستوفي الشخص المقرر وضعه تحت مراقبة البوليس
مدة عقوبته الاصلية (الاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس) أو
بعد استيفائه المدة التي تقرر الافراج عنه بعد استيفائها افرجاً مقيداً
بشرط يسلم عند الافراج عنه الى المحافظة أو المديرية الكائن فيها
السجن الذي كان معتقلاً فيه ليصرح للإدارة عن الجهة التي ينوى
اتخاذها محلاً لإقامته . فان لم يفعل يعين محل إقامته بأمر من وزارة
الداخلية . ويمنع المراقبون من الإقامة في العزب .

ويجوز لوزير الداخلية أن يمنع الشخص الموضوع تحت المراقبة من تحديد محل اقامته في دائرة المحافظة أو المديرية التي ارتكبت فيها الجريمة التي حكم عليه من أجلها أو في المديرية المجاورة لها .
(مادة ١٢ من القانون)

ويجوز لوزير الداخلية بناء على طلب المدير أو المحافظ أن يأمر بنقل محل الإقامة بمقتضى نص المادة ٢٢ فقرة أولى

٢ — وبمجرد تعيين محل إقامة المحكوم عليه يجب في الحال على المحافظة أو المديرية الكائن فيها السجن الذي كان معتقلا فيه أن توصله الى المحل المعين أو أن تسلمه ورقة مرور تبيح له التوجه اليه في زمن معين . وعند وصوله يقدم أو يتقدم من نفسه في الحال الى مكتب بوليس المركز أو القسم لقيده باسمه .

فاذا هرب أو امتنع عن تقديم نفسه في الموعد المحدد في ورقة الطريق حكم عليه بالعقوبات المقررة لمن يخالف الاحكام الخاصة بالمراقبة الوارد ذكرها وهي الحبس لمدة لا تزيد عن سنة كنص المادة ٢٩ عقوبات . (مادة ١٣ من القانون)

٣ — والمركز أو القسم المقيده به الشخص المراقب يسلمه تذكرة تتضمن الشروط الواجب عليه اتباعها واردة بالمادة ١٦ من القانون وكذلك البيانات الواردة بالمادة ٢٠ منه (مادة ١٥ من القانون) كذلك نصت المادة ١٧ من القانون على شروط أخرى واجب اتباعها فتراجع

ويجوز أعضاء الشخص المراقب من قضاء الليل في مسكنه بالقيود الواردة بالمادة ١٩ من القانون

ومن خالف الشروط الواردة بالمادتين ١٦ و ١٧ يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة (مادة ١٨ من القانون)

ولما كانت عقوبة المراقبة تبعية لجنحة مخالفة شروط المراقبة لا تجعل المتهم في حالة عود (لجنة المراقبة مج ١٧ ص ١٥)

٤ — وفي حالة مخالفة أحكام المراقبة جاز القبض على الشخص المراقب بغير أمر بالقبض ويحمله البوليس في ظرف ٤٨ ساعة الى النيابة لمحاكمته . ويبقى محبوساً حسباً احتياطياً الى حين الحكم في القضية أو حفظها (مادة ٢٦ من القانون)

٥ — وتتخذ نفس هذه الاجراءات مع الشخص الموضوع تحت المراقبة عند وجود قرائن خطيرة على ارتكابه لجنحة ما أو على شروعه في ارتكابها (مادة ٢٩ من القانون)

٦ — وتبدأ مدة المراقبة من وقت انتهاء العقوبة الاصلية أو سقوطها بمضى المدة وقد نصت المادة ٢٤ من قانون التشرذ على انها تبدأ من اليوم المحدد في الحكم ولا يمد التاريخ المقرر لانقضائها بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في الحبس أو بسبب تغيبه عن محل اقامته لسبب آخر (مادة ٢٤ من القانون)

٧ — وتنتهي المراقبة بانتهاء مدتها وتنمحي بالعفو التام . ولا تسقط عقوبة المراقبة تبعاً لسقوط العقوبة الاصلية بمضى المدة

٨ — ويجوز الاعفاء عن المدة الباقية من المراقبة بأمر من وزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير وهذا الاعفاء يكون نهائياً بمجرد صدور الأمر به . على انه لا يسرى على الاشخاص الذين يعفون اعفاء مقيداً بشرط من عقوبة بالاشغال الشاقة أو السجن

او الحبس ولا يكونون قد قضوا المدة الباقية من العقوبة
(مادة ٢٥ من القانون)

٩ — ويلاحظ ان أحكام المراقبة لا تسرى على النساء ولا على
الأطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة كاملة (مادة ٣١ من القانون)

١٠ — ويعد الهرب من المراقبة من الجنح المستمرة فلا يبتدىء
سقوط حق اقامة الدعوى عنها الا من يوم انقطاع الفعل المستمر وهو
القبض على المتهم الفار أو عودته الى المراقبة (تقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠
قضاء ١ ص ٥٨ وتقض ١٧ يونيو سنة ١٨٩٩ مج ١ ص ١١٥)

المادة ٣٠

١ — هذه المادة مركبة من شطرين الشرط الاول أجاز للقاضي
أن يحكم بالمصادرة اذا حكم بمقوبة جناية أو جنحة ويستتبع
من ذلك انه اذا حكم بالبراءة فلا يحكم بالمصادرة . وأجاز هذا
الشرط أيضاً للقاضي النظر في ملكية الاشياء المطلوب مصادرتها
هل هي ملك للمتهم أو من لهم علاقة بالجريمة أم هي ملك لشخص
حسن النية ففي الحالة الاولى يحكم بمصادرتها وفي الحالة الثانية
لا يحكم بالمصادرة ما دامت الاشياء ملكاً لشخص حسن النية أى
ليس له علم بالجريمة أو توقع استعمال هذه الاشياء في ارتكابها
وأمثلة الاشياء التي تصادر في الجنايات والجنح طبقاً لهذه الفقرة
ما يأتي : —

(١) الآلات والأسلحة المضبوطة التي استعملت أو من شأنها
أن تستعمل في ارتكاب الجناية أو الجنحة كالمفاتيح المصطنعة والسلم

المعدلاترتكاب السرقة والخناجر والبنادق التي استعملت في القتل.
وأدوات تزيف النقود والادوات المستخدمة لنقل الحشيش.
والبضائع المحيطة به لاختفائه

(ب) الاشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة مثل نقود
الرشوة والنقود المضبوطة بمحولات لعب القمار والرسائل
والاعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية التي تضبط في
جرائم الصحف

٢ — الشرط الثاني من المادة ٣٠ خاص بالاشياء التي يعد صنعها أو
استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وفي هذه
الحالة يجب مصادرتها سواء كانت ملكاً للمتهم أو لغيره ولو كان ذلك
غير حسن النية وسواء حكم على المتهم بالعقوبة أو بالبراءة وذلك
لان هذا النوع من المصادرة يستلزمه النظام . وتشمل المصادرة
الاشياء المنصوص عنها بالقوانين واللوائح والتي يعد صنعها أو حيازتها
أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته . والقاضي يجب عليه
الحكم بها بخلاف المصادرة المذكورة بالفقرة الاولى من هذه المادة.
فهي اختيارية يجوز للقاضي أن يحكم أولاً بحكم بها

وأمثلة المصادرة المنصوص عليها بالفقرة ٢ : ما ورد بالمادة ٣٣٦.
(الخاصة بالمشروبات أو الثمار أو المأكولات أو الادوية التالفة .
أو الفاسدة) - والمادة ٣٣٧ (المواشي المشتبه بأنها مصابة
بالأمراض المعدية) - والمادة ٣٤٣ (المكايل والموازين المغشوشة) .
- كذلك النقود المزيفة - الحشيش - المواد السامة اذا اتجر بها :
شخص بدون تصريح - حمل السلاح بلا رخصة . (شراخيت الجزئية

١٥ مايو سنة ١٩٢٤ المحاماة ٤ ص ٨٥٩)

٣ — ما تقدم هو حكم المصادرة في الجنايات والجنج أما في المخالفات فلا يحكم بالمصادرة الا اذا نص على ذلك كما في المواد ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٤٣ الخ

٤ — والمصادرة عقوبة تكميلية يجب النص عليها في الحكم مع العقوبة الاصلية .

٥ — والمصادرة عقوبة شخصية يحكم بها على المجرم فقط وينبني على ذلك (١) ان حق الغير حسنى النية يبقى محفوظاً الا في الحالة المبينة بالفقرة ٢ . (٢) انه لا يحكم بها بعد وفاة الجاني الا اذا حكم بها وأصبح الحكم في قوة الشيء المحكوم به قبل الوفاة فانه ينفذ على الورثة . (جرائعولان ١ بند ٤٢١ - جارسون ١ ص ٦٨قرة ٤١ كامل بك مرسى بند ٤٢١)

٦ — ونصت المادة ٩٠ من قانون المعاشات الملكية الصادر سنة ٩٠٩ على نوع من المصادرة وهو سقوط حق الموظف في المعاش أو المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة اذا حكم عليه بعقوبة جناية أو صدر عليه حكم في تزوير أو اختلاس أو غدر أو سلب الأموال بالاحتيال أو نصب أو خيانة أمانة

مادة ٣١

١ — احوال العزل من الوظيفة المنصوص عليها قانوناً واردة في المواد ٩٨ و ٩٩ و ١٠٢ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١١ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ الخ .

٢ — وأحوال المراقبة المنصوص عليها قانوناً واردة بالمواد ٢٧٧ و ٢٩٣ و ٣١٠ و ٣٢١ الخ

وقد نصت المادة ١٠ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على الأشخاص الخاضعين لنظام مراقبة البوليس فلتراجع بصحيفة ١٨٥

٣ — والمصادرة المنصوص عليها قانوناً واردة في المواد ١٦٧

عقوبات و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٤٣ والامر العالى الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ مادة ١ و ٤ الخاص بالحشيش والامر العالى الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ ومعدل بالامر العالى الصادر في ١٢ مايو سنة ١٨٩٢ بخصوص الدخان والمادة ٣٧ فقرة ٢ من لأئحة الساعات الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ والمادة ٣٣ من لأئحة الجمارك الخاصة بمصادرة السفن التي تحمل الأشياء المهربة الخ الخ.

مادة ٣٢

تعدد العقوبات

١ — في هذا القسم نص القانون على تعدد العقوبات مع بعض القيود

فنص في المادة ٣٣ على تعدد العقوبات المقيدة للحرية (الاشغال

الشاقة والسجن والحبس) مع القيود المذكورة بالمادتين ٣٥ و ٣٦

ونص في المادة ٣٧ على تعدد العقوبات بائحرامه دائماً

ونص في المادة ٣٨ على تعدد عقوبات مراقبة البوليس بشرط

ان لا تزيد مدتها كلها عن ٥ سنين وأورد القانون استثناء مهماً لتعدد

العقوبات ذكره في المادة ٣٢ عند ما يسعى الجاني الى تنفيذ قصد

جائى واحد فيتركب في سبيله عدة أفعال يعتبر كل فعل منها جريمة

قائمة بذاتها معاقب عليها بعقوبة خاصة وفي هذه الحالة نص المشرع على عدم تعدد العقوبات اكتفاء بالمعاقبة على الجريمة الأشد .

وتعدد العقوبات (أو كما يسميه الشراح تعدد الجرائم) هو ارتكاب الجاني لعدة جرائم قبل أن يصدر عليه حكم نهائي من أجل واحدة منها . فإذا كان ارتكابه لجريمة هو بعد صدور حكم نهائي عليه في إحدى الجرائم المرتكبة فتطبق أحكام العود لا أحكام التعدد .

٢ — والتعدد المذكور بالمادة ٣٢ نوتان تعدد معنوي واردة بالفقرة الأولى وتعدد مادي واردة بالفقرة الثانية

٣ — فالتعدد المعنوي هو أن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة معاقب على كل منها بنص خاص فيحكم على الجاني بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم مثال ذلك إذا أطلق الجاني عياراً على شخص فأصابه وأصاب شخصاً آخر . أو كما إذا ضرب أحد آخر بقصد القتل ثم لم ينشأ عن الضرب إلا عجز عن الاشتغال أكثر من عشرين يوماً فهذه الجريمة ولو أنها فعل واحد ولكنها في الواقع جريمتان (١) ضرب أدى إلى العجز معاقب عليه بالمادة ٢٠٥ وعقوبته الحبس (٢) وشروع في قتل عمد مادة ١٩٨ وعقوبته الاشتغال الشاقة المؤقتة أو السجن فيعاقب الجاني على الجريمة التي عقوبتها أشد وهي الشروع في قتل ١٩٨ و٤٦ ولا يحكم عليه أيضاً بالمادة ٢٠٥ الخاصة بالضرب والجرح اكتفاء بالعقوبة الأشد

٤ — والتعدد المادي عبارة عن ارتكاب جملة جرائم لفرض واحد (لقصد جنائي واحد) وذات ارتباط كلي ببعضها مثاله موظف

يختلس أموالاً ثم يزور في الدفاتر الرسمية لاختفاء جريمة الاختلاس.
وكالشخص الذي يزيف نقوداً ويتعامل بها وكحيازة الحشيش
والاتجار به ففي هذه الأمثلة يرتكب الشخص جريمتين أو أكثر
مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً كلياً لا يقبل التجزئة لوحدة الغرض
فيحكم عليه بالعقوبة الأشد ولو لم يتحد زمن ومكان ارتكابهما
٣ — ووحدة الغرض ووجود الارتباط بين الجرائم وبعضها بحيث
لا تقبل معه التجزئة مسألة متروكة لقاضي الموضوع فهو الذي
يفصل نهائياً فيما إذا كانت الجرائم المسندة الى متهم تكون جريمة
واحدة يحكم من أجلها بعقوبة واحدة ام لا (نقض ١١ فبراير سنة
١١٠٩ مج ١٢ ص ٨٧ ونقض ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢١ المأه ٢
ص ٢٠٤)

٤ — وبهذه المناسبة نذكر انه طبقاً للمادة ٣١ من قانون محاكم
الجنايات يصدر لكل جريمة موجهة على شخص واحد أمر أحوالة
واحد خاص بها ولكن ارتباط الافعال المنسوبة الى المتهم ارتباطاً
يكون مجموعاً غير قابل للتجزئة يبيح اصدار أمر أحوالة واحد عن
هذه الافعال (مواد ٣٢ - ٣٥ من قانون محاكم الجنايات)

٥ — ويلاحظ انه اذا حكم بالعقوبة الاصلية الاشد فالعقوبة
التبعية اللاحقة لها هي التي تتبعها فقط دون العقوبات التبعية الاخرى
الخاصة بالعقوبات الاخف التي لم يحكم بها

٦ — اما العقوبات التكميلية (راجع ص ٢١٨) كالغزل والمصادرة
والغرامة التي لا تنفذ الا بالنص عليها مع العقوبة الاصلية في الحكم
فهذه تتعدد على رأى بعض المحاكم مثلاً اذا ارتكب شخص

جريمتين مرتبطتين ببعضهما لغرض واحد كجنيحة ومخالفة وكانت للمخالفة عقوبة تكميلية كالغلق ثم حكم عليه بعقوبة الجنيحة لأنها الأشد فهذا لا يمنع من الحكم بالعقوبة التكميلية ولو أنها لاحقة لعقوبة المخالفة التي لم يحكم بها

(راجع منوف ٢١ مايو سنة ١٩١٦ الشرائع ٣ ص ٤٦ وضظا استئناف ٢ مايو سنة ١٩١٣ شرائع ١ ص ١٥ وجراتولان ١ بند ٤٧٦)

وقضت محكمة النقض بعكس ذلك فقررت أنه إذا اتهم موظف عمومي بتبديد أموال أميرية (مادة ٩٧) وبالتزوير في أوراق عمومية (مادة ١٧٩) بقصد اخفاء التبديد . وحكمت عليه المحكمة بعقوبة التزوير لأنها أشد العقوبتين فلا يعتبر خطأ في التطبيق عدم الحكم بعقوبتي الغرامة والرد التبعيتين (التكميليتين) اللتين يقضى القانون بالحكم بها في جريمة التبديد (نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٧ مج ١٨ ص ٣ وبهذا المنى نقض ١٩ أبريل سنة ١٩١٣ المجموعة ١٤ عدد ١١٢)
٧ — ولكن إذا حكمت المحكمة بعقوبتي التزوير والتبديد كان ذلك خطأ في التطبيق وجاز نقض الحكم (نقض ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ حقوق ١٠ ص ١٧)

٨ — وإذا قضى بعقوبة واحدة على جريمتين طبقاً للمادة ٣٢ وكان هناك بطلان بالنسبة لواحدة منها فينقض الحكم بتمامه (٢٦ مارس سنة ١٩٠٨ مج ١١ ص ٢١٤)

٩ — ومما عاقبت عليه المحاكم بعقوبة الجريمة الأشد ما يأتي :-
(١) التزوير واستعمال الورقة المزورة متى كان المرتكب لها شخصاً واحداً (نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٠٥ مج ٦ ص ٥٧)

(ب) شروع في قتل شخص عارض في خطف امرأة.
(نقض ٢٧ ابريل سنة ٩٠٧ الاستقلال ٦ ص ٧٥)
(ج) تزوير شخص لعقد نسب صدوره الى والده وتزويره
في دفتر التسجيل باستلامه العقد بامضاء والده (بحكمة الاستئناف ٢
نوفمبر سنة ١٩٠٤ مج ٦ ص ٦٦)

(د) السرقة والشروع في نصب (محاولة بيع منسرق تحت اسم
كاذب) والتعمدى على موظف (اثناء ضبط الجاني وهو يحاول البيع
المذكور) متى كان الغرض من ارتكاب هذه الجرائم واحداً وعلى
ذلك اذا حكم على المتهم من أجل جريمة السرقة وحدها فلا يجوز
أن يقدم للمحاكمة بعد ذلك من أجل جريمة الشروع في النصب
والتعمدى على رجال السلطة العمومية لان قوة الشيء المحكوم فيه
تحول دون ذلك (جنابات قنا ٢١ اكتوبر سنة ٩٢٠ مج ١ ص ١٨٣ والمحاكمة
١ ص ٢٩٩)

(هـ) جريمة الضرب اذا اقترنت بجريمة القتل العمد لفرض
واحد (جنابات بنى سوف ١٥ مايو سنة ٩٢١ المحاماة ٢ ص ١٤٧)
١٠ — ويستثنى من حكم المادة ٣٢ كل مانص على تعدده صراحة
في القانون كما في المادة ١٢٠ . كذلك تشذ عن المادة ٣٢ الحالة
المبينة بالمادة ١٩٨ فقرة ٢

مادة ٣٤

حكمة هذا الترتيب في التنفيذ هو انه عند الحكم بعدة عقوبات
مقيدة للحرية يجب أن تنفذ بحسب ترتيب شدتها لا بحسب صدور

الحكم بها وذلك لكي يكون للعقوبة تأثيرها الاشد وقد ضربت تعليقات الحاقانية مثلاً لذلك وهو « اذا حكم على انسان بالاشغال الشاقة أثناء التنفيذ عليه بالسجن او الحبس فيلوح انه اقرب للعدل نقله في الحال الى الحبس الذي تنفذ فيه عقوبة الاشغال الشاقة حتى يكون للعقوبة اقصى مفعولها »

مادة ٣٥

١ — يشترط لتطبيق هذه المادة الشروط الآتية :-

(١) ان عقوبة الاشغال الشاقة فقط هي التي تجب عقوبتي السجن او الحبس

(ب) انها تجب السجن او الحبس المحكوم به في جرائم ارتكبت قبل الحكم بعقوبة الاشغال الشاقة ولا اهمية لوقت صدور الحكم بالسجن او الحبس طالما ثبت ان الجرائم التي حكم من اجلها بالحبس او السجن وقت قبل صدور حكم الاشغال الشاقة .

(ج) ان الحب لا يحصل الا بمقدار مدة الاشغال الشاقة فقط .

٢ — يدخل على هذا القيد استثناء يؤخذ من نص المادة ٥٢ وهو حالة ما اذا كان الحكم في المرة الاولى صدر بالحبس مع ايقاف التنفيذ ثم حكم في المرة الثانية بالاشغال الشاقة فان المادة ٥٣ تقضى بتعدد العقوبتين (تعليقات الحاقانية)

٢ — وورد في تعليمات النيابة مادة ٣٧٦ « العقوبات الواردة في القانون نمرة ٥ سنة ٩٠٨ (راجع ص ١٥٩) الخاص بالمجرمين

المتعدين على الاجرام تجب كل عقوبة مقيدة للحرية الا عقوبة
الاشغال الشاقة »

مادة ٣٦

١ — القاعدة الوازدة في هذه المادة لا تنطبق الا على تعدد الجرائم
اعنى انها لا تتعلق بالاحكام الصادرة بعقوبة الجريمة ارتكبت بعد
الحكم بعقوبة جريمة أخرى (تليقات الحاقية)
٢ — ولا حظا انه عند اجتماع عقوبتي السجن والحبس اذا زاد مجموعها
عن عشرين سنة فان الذى يترك بلا تنفيذ هو الحبس او جزء منه
وذلك تطبيقا للترتيب الوارد بالمادة ٣٥ التى تجعل تنفيذ السجن مقدماً
على تنفيذ الحبس (تليقات الحاقية)

مادة ٣٩

(فقرة ١ و ٢)

١ — نصت هذه المادة في الفقرتين أولاً وثانياً على تعريف الفاعل
الاصلى وفي الفقرة الثالثة على الاحوال الخاصة التى تغير وصف
الجريمة أو العقوبة بالنسبة لاحد الفاعلين
والفاعل الاصلى بحسب تعريف الفقرتين الاولى والثانية هو
من يرتكب الجريمة كلها (١) وحده كالثاقل والسارق (٢) أو مع
غيره فيشارك كل منهم في ارتكاب كل الجريمة كاللصين يسرق كل
متها جزءاً من الشيء المسروق. وكاثنين يضمنان الحبل في عنق المجنى
عليه وكل منهما يشد احد طرفيه (٣) أو يرتكب عمداً فعلاً مادياً

من الافعال المكونة للجريمة اذا كانت تتكون من عدة أفعال. وفي هذه الحالة (فقرة ٢) يفترض القانون ارتكاب جريمة مكونة من عدة أفعال ويرتكبها أكثر من فاعل واحد ولم يكن اشتراك كل منهم في ارتكاب كل الجريمة بل في أحد الأفعال المكونة لها

وتعين الافعال التي تكون داخلية في الجريمة مما يدخل في الوقائع. لا من المسائل القانونية (تباينات الحقائق)

٢ — ويمكن بوجه عام التمييز بين الفاعل الاصلى والشريك على قاعدة الشروع فالاعمال التي تعتبر شروعا معاقبا عليه قانونا هي نفسها الأعمال التي لو ارتكبها الجاني لعد فاعلا اصليا لا شريكا وبذلك تخرج الاعمال التحضيرية فانها لا تعد شروعا معاقبا عليه وبالتالي لا يعتبر مرتكبها فاعلا للجريمة في حين انه قد يعد شريكا

٣ — ولكي يعتبر الشخص فاعلا يجب ان يعتمد ارتكاب الجريمة اى ان تكون عنده نية التداخل في ارتكابها واشترك فعلا في جزء منها فالسارق الذي يكسر قفل بيت بقصد السرقة ولا يدخل فيه لسبب ما ويأتى بعده شخص فيجد الباب مفتوحا فيدخل ويسرق كلاهما يعد فاعلا للجريمة السرقة بكسر. ولو ان الثانى لم يشترك في كسر الباب . ولا يقال ان الاول فاعل أصلى مع الثانى لأن هناك فعلين مستقلين فعمل كل منهما مستقل عن عمل الآخر

— كذلك الحال لو تعمد زيد ايقاف عربة أحمد ليتمكن خالده من قتل أحمد فاذا قتله بالفعل فزيد هو فاعل للقتل طالما أنه أوقف

العربة بقصد القتل .

— ولو شرع زيد في قتل عمرو وتركه على انه مات ثم أتى بكر بعد ذلك وقتل عمراً خفيث أن زيدا لم يدخل في ارتكاب جريمة القتل فهو لا يكون مدينا الا بجريمة الشرع في قتل (تلبقات الحثانية)
٤ — ويعتبر فاعلا أصليا لاشريكا كل من باشر عملا من الاعمال التي ترتب عليها وقوع الجريمة اذا ثبت ان هذه الاعمال كانت لازمة لاتمام وقوعها كما لو برك شخص على المجنى عليه ليتمكن الجاني من

قتله (قاضي الاحاله ١٣ فبراير سنة ١٠٨٨ مج ٩ ص ١٢٠)

٥ — واذا كن شخصان او اكثر لا آخر بقصد قتله واطلق عليه احدهم أو بعضهم عباراً أو أعيرة نارية فمات فيعتبر الجميع فاعلين أصليين سواء في ذلك الذي أطلق ومن لم يطلق لانهم تداخلوا في تنفيذ عمل مكون لجريمة تنفيذا لقصد مشترك بينهم جميعا فيعتبر كل منهم مسؤولا عن هذا الفعل كانه ارتكبه منفردا (ن ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ الشرائع ٢ ص ٢٠ ون ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ الشرائع ٢ ص ١١٠ . ن . اول يونية سنة ١٩١٤ مج ١٩ ص ١٤٢ ون ٧ مايو سنة ١٩٢٣ المامادة ص ٢٣٤ وقد وجه نقد وجهه الى هذه الاحكام خلاصته ان محكمة النقض

قضت بها تقليدا لاحكام المحاكم الفرنسية الواردة في دالوز ٦٩-٥
— ٨٣ وسيراى ٧٥-١-٤٨٢ مع ان القانون الفرنسى لم يعرف الفاعل الاصلى صراحة كما فعل القانون المصرى فالمحاكم الفرنسية لها العذر في قضائها بهذا المبدأ اما النص المصرى فقد قيد القضاء بقوله أو ارتكب عمدا عملا من الاعمال التي تدخل في تكوينها (هذا النقد

وأردت بذكرات الدكتور حسن نشأت باشا شرحاً على قانون العقوبات القسم العام (٦ — وقضت محكمة النقض بأنه يعتبر فاعلاً أصلياً لجريمة التسميم من صنع حلاوة مسمومة بقصد إعطائها للمجنى عليه ولو كان تقديمها بواسطة شخص آخر يعلم أنها مسمومة (ن ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٠ مج ١٤ ص ٥)

وقد انتقد على ذلك بأنه لا فرق بين حالة إعطاء السم لشخص ليمطيه للمجنى عليه مع علمه بوجود السم وبين حالة من يعطى سلاحاً لا آخر ليرتكب به الجريمة لأن كلاهما شريكاً بالمساعدة لا فاعلاً أصلياً (مذكرات الدكتور حسن نشأت باشا) . على أن هذا التقديس ينفى إذا لوحظ وجود فارق بين الحالتين لأن تسليم السلاح لشخص ليرتكب به جريمة لا يمكن أن يتحقق معه قصد معطى السلاح إلا إذا استعمل الوسيط السلاح وهذا الاستعمال هو الفعل المادى المكون للجريمة . أما فى حالة تسليم الحلاوة المسمومة فالوسيط ولو أنه يعلم بما فيها إلا أنه لا يعمل عملاً مادياً ولكنه يوصلها للمجنى عليه والعمل المادى للجريمة وهو تسميم الحلاوة قد أتاه الفاعل الأصيل ولهذا فاعتباره فاعلاً هو فى محله .

وقضت محكمة طنطا الكلية بأن المخدم الذى ينشأ عن أمر يعطيه إهمال معاقب عليه مسؤول جنائياً كففاعل أصلى عن نتائج هذا العمل كمن يأمر أحد العمال بأن يلقى عرقاً من الخشب بلا حيلة فينشأ عنه جرح أحد المارة فانه يعتبر فاعلاً أصلياً للجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٨ (طنطا استثنائى ٤ يونيو سنة ١٩١٤)

مج ١٥ ص ٢١٥ جارسون ص ٧٧٩ نمرة ٤٤ . مغاثة ٢٧ فبراير سنة ١٩١٣ .
مج ١٤ عدد ١١٠ وعكس ذلك ن ٩ يونيه سنة ١٩١٧ مج ١٨ ص ١٧٩
الذى اعتبر المخدم شريكاً لا فاعلاً أصلياً)

(الفقرة ٣)

٧ — نصت الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ على ثلاثة أحوال مستوجبة :
لتشديد العقوبة على أحد الفاعلين ولا تتعدى الى غيره منهم وهي :
١ تغيير وصف الجريمة بالنسبة لصفة الفاعل : كما لو كان أحد :

السارقين خادماً عند الجنى عليه فشدّة العقوبة على الخادم لا تسرى
على الآخر بل يعاقب كل منهما بالمادة التى تنطبق عليه كأنه أنى .
الجريمة منفرداً عن الآخر وكما لو زور اثنان فى أوراق عمومية .
ويكون أحدهما موظفاً عمومياً مختصاً بتحريرها والآخر أحد
الافراد فيعاقب كل منهما بالمادة التى تنطبق عليه كأنه ارتكب .
الجريمة منفرداً فالموظف يعاقب بالمادة ١٧٩ والآخر بالمادة ١٨٠

ب — تغيير العقوبة بالنظر لحالة الفاعل . كما لو كان أحد الفاعلين .
عائداً فتشديد العقوبة عليه طبقاً للمادة ٤٩ لا يؤثر على باقى الفاعلين .

ج — تغيير وصف الجريمة بالنظر لقصد الفاعل أو كيفية
علمه بها كما اذا قتل اثنان شخصاً وكان عند أحدهما سبق اصرار .
وترصد والثانى قتله عمداً بغير سبق اصرار أو ترصد فالأول تطبق
عليه المادة ١٩٤ (اعدام) والثانى ١٩٨ فقرة أولى . وكشخصين .
يضر بان ثالثاً وأحدهما يقصد قتله والثانى لا يقصد القتل ولكنه
ضربه ضرباً أفضى الى موته فالأول يعاقب بعقاب القتل العمد .

والثاني بعقاب ضرب افضى الى موت

٩ — ويلاحظ ان المقصود من (الاحوال الخاصة) باحد الفاعلين هو الظروف الشخصية اللاحقة بالجرم ككونه خادماً أو موظفاً عموماً الخ وهذه تخالف الاحوال المادية المصاحبة للجريمة كالتساق والكسر وظرف الليل الخ لان هذه تعتبر كأنها جزء من نفس الجريمة وتسرى على جميع الفاعلين

١٠ — ويلاحظ أخيراً انه لا ضرورة عند وجود عدة فاعلين أصليين أن يبين في الحكم الفعل المادى المستقل الذى ارتكبه كل منهم بل يكفى في هذه الحالة بيان الأركان المكونة للجريمة ذاتها (ن ٢٠ يونيو سنة ٩١٠ مج ١١ ص ٣٦٢) وحكمة ذلك انه يكفى اتحاد القصد الجنائى والاشتراك فى الفعل حتى يعتبر الشخص فاعلاً. ومن الطعون التى رفضتها محكمة النقض ما يأتى : —

أ الطعن المرفوع من شخص بأنه كان متهماً فى الأصل بصفته فاعلاً أصلياً والمحكمة غيرت هذا الوصف عند صدور الحكم وحاكمته باعتباره شريكاً (ن ٤ ديسمبر سنة ٩٢٢ المحاماة ٣ ص ١٥٧)
ب — الطعن المرفوع بناء على انه يؤخذ من الوقائع الثابتة فى الحكم وجوب اعتبار الجانى شريكاً مع ان المحكمة اعتبرته فاعلاً أصلياً . وبني الرفض على انه لا فائدة من التمسك بذلك لأن العقوبة بالنسبة للفاعل الاصلى والشريك واحدة (ن ٥ مارس سنة ٩٢٣ المحاماة ٣ ص ٤٩٣ ون ١٥ فبراير سنة ٩٠٨ مج ٩ ص ١٢٤)

مادة •

١ — يستوجب الاشتراك الوارد بهذه المادة (١) وحدة الجريمة

(٢) تعدد الجناة (٣) القصد الجنائي اى وجود اتفاق سابق بين الجناة على ارتكابها . لذلك لا يعتبر اشتراكا المشاجرة التى تحدث بغتة وبغير اتفاق سابق بين المتشاجرين على احداثها بل يتحرك كل منهم عن قصده الذاتى وفكرته الحالية فان الجريمة فى هذه الحالة تتمعد بتعدد ولا تضامن بينهم فى المسؤولية بل يسأل كل منهم عن نتيجة ما ارتكبه فقط (جرائدولان جزء ١ نبذة ٥٦٤ + استئناف ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩ مج ١ ص ١٩٩)

٢ — ويشترط للمعاقبة على الاشتراك (١) وجود جريمة أصلية معاقب عليها (٢) تعدد الاشتراك فى ارتكابها (٣) حصول الاشتراك باحدى الطرق المبينة بالمادة ٤٠

(١) وجود جريمة أصاية معاقب عليها

٣ — هذا ركن ضرورى لان الاشتراك معاقب عليه بطريق التبعية للفعل الاصلى المعاقب عليه فهو يستمد صفة الاجرام من الجريمة الاصلية فاذا لم تتم لسبب من الاسباب كعدول الفاعل الاصلى عن ارتكابها فينتفع الشريك بهذا العدول .

أما عدول الشريك نفسه فلا يفيد اذا كانت الجريمة قد وقعت وكانت أفعال الاشتراك قد تمت كاعطاء التعليمات والسلاح الخ حتى ولو كان الشريك قد بذل الجهد لمنع وقوع الجريمة . أما اذا كان قد شرع فقط فى الاشتراك ثم عدل عنه فلا عتاب عليه لان أعمال الاشتراك لم تتم .

٤ — ولا مكان العقاب على الاشتراك يجب بيان الجريمة الاصلية فى الحكم ولو لم يعرف فاعلها اذ لا وجود للجريمة الاشتراك الا باثبات

وجود الجريمة الأصلية (ن ٢٢ يناير سنة ١١٠٠ ميج ١١ من ١٢٣)
٥ — ولو سقطت الجريمة بالعفو أو بمضى المدة يستفيد الشريك
من ذلك (جارسون مادة ٥٩ بند ٦٧)

٦ — ولو كان الفعل الأصلي غير معاقب عليه كالانتجار فلا عقاب
على الشريك فيه . ولكن من يقتل آخر بناء على طلبه يعاقب
كالقاتل العمد (جارسون مادة ٥٩ بند ٨٨ وفوستان ١ بند ٢٩٩)
كذلك الفعل الواحد من الأفعال المكونة للجرائم العادة لا يعاقب
عليه فلاشتراك فيه لا عتاب عليه أيضاً (جارسون مادة ٥٩ بند ٩٥)

٧ — وليس ضرورياً أن تتم الجريمة الأصلية بل يكفي الشروع
فيها لان الشروع فعل معاقب عليه قانوناً (جارسون مادة ٥٩ بند ٩١)
٨ — والجريمة الأصلية إما أن تكون جناية أو جنحة أو مخالفة
لان النص عام بخلاف القانون المختلط والقانون الفرنسي فقد نص
فيهما على الاشتراك في الجنايات والجنح دون المخالفات

٩ — وقد لا يعاقب الفاعل الأصلي لعدم توفر القصد الجنائي أو
لاعفائه من العقاب ورغماً عن ذلك يعاقب الشريك كمن يحرض
الفاعل الأصلي على ان يحضر له شيئاً مملوكاً لثالث بسد أن أفهمه
انه ملكه فالمحرض يعاقب بعقوبة الشريك في سرقة والفاعل الأصلي
لا يعاقب لحسن نيته . او كمن يحرض شخصاً على سرقة أصوله أو
فروءه أو زوجه أو زوجته فالفاعل معفى من العقاب بنص المادة
٢٦٩. عقوبات والشريك يعاقب لان الفعل معاقب عليه قانوناً
(٨٥ مايو سنة ١٨٩٨ الحقوق ١٣ من ٢٢٩ و جارسون مادة ٥٩ بند ٨٩)
١٠ — وقد يعاقب الشريك ولو ان الفاعل الأصلي غير معلوم أو
حكم ببراءته لعدم ثبوت التهمة عليه (ن ١٠ يناير سنة ١١٤ شرائع

(٢) تعدد الاشتراك

١١ — في جرائم القصد لا يعاقب الشريك الا اذا تعدد التحريض او الاتفاق او المساعدة اى تتوفر عنده نية الاشتراك في ارتكاب الجريمة . ولذلك يجب على القاضي ان يثبت في حكمه وجود النية عند الشريك في الجرائم المقصودة ولكن ليس من الضروري ان يذكرها صراحة اذا كانت تفهم ضمناً من افعال الاشتراك كما في التحريض والاتفاق

١٢ — وفي الجرائم غير المقصودة (اى التى لا يشترط توفر القصد فيها كالقتل الخطأ والامابة خطأ وكاغلب المخلفات) فيعاقب الشريك ولو لم تتوفر القصد لان الفعل الاصلى معاقب عليه ولو لم توجد عند الفاعل نية ارتكاب الجريمة (جارسون نبذة ٣٦٥ وما بعدها — جرانغولان نبذة ٦١٥) . ولقد اعتبرت محكمة النقض المصرية صاحب السيارة شريكاً للسائق في القتل الخطأ الناشئ عن سرعة السير بما يخالف اللوائح اذا كانت هذه السرعة بناء على امر سيده (ن ٩ يونيه سنة ٩١٧ مج ٢٨ من ١٧٩ وعكس ذلك طناً استثنائى ٤ يونيه سنة ٩١٤ مدين تحت مادة ٣٩ مرة ٦ اذ اعتبرت المحكمة الخدم قاعلاً لا شريكاً)

١٣ — واذا ارتكبت جريمة اشد من المتفق عليها فيسأل الشريك عنها أيضاً ولو كانت غير التى تعدد ارتكابها متى كانت نتيجة محتملة للتحريض او الاتفاق او المساعدة التى حصلت . كذلك اذا كانت الجريمة التى ارتكبت اخف من الجريمة المقصودة ينتفع الشريك من ذلك (راجع مادة ٤٣)

(٢) طرق الاشتراك

١٤ — طرق الاشتراك ثلاثة التحريض والاتفاق والمساعدة .
وقد بينتها المادة على سبيل الحصر فلا يمكن العقاب على غيرها بعقوبة
الاشتراك (ن ١٥ مايو سنة ١٨٩٤ قضاء ١ ص ٢١٤ و امر احالة ٢٢
مارس سنة ٩١٠ حقوق ٢٥ ص ٧٣)

١٥ — والحكم الذى يعاقب شخصا لاشتراكه فى ارتكاب جريمة
يجب ان يوضح نوع الاشتراك والا وجب نقضه (ن ٢٥ اكتوبر ٩١٩ مج
٢١ عدد ١٣)

١٦ — والاشتراك فى الجريمة لا يكون الا بفعل ايجابى يصدر من
الشريك وبمجرد الامتناع (اى الفعل السلبى) لا يكفى لوجود
الاشتراك حتى ولو كان الشخص عالما باسمل المزمع اجراؤه ولم
يسع فى منعه . ففجرد حضور اشخاص وقت ارتكاب جريمة
قتل لا يكفى لاعتبارهم شركاء ولو كانوا مسلحين ما دام انه لم
يثبت عليهم انهم وجدوا فى محل الواقعة لتسهيل وقوع الجريمة .
(قض فرنسى ٢٦ اكتوبر سنة ٩١٢ الشرائع ١ ص ٢٨)
(الاشتراك بالتحريض)

١٧ — يشترط للعقاب على الاشتراك بالتحريض (١) حصول
تحريض على ارتكاب جريمة (٢) وقوع الجريمة بناء على هذا
التحريض . فاذا وقعت بناء على اسباب أخرى وكان ارتكابها
لا بد منه سواء حصل تحريض أو لم يحصل فلا يعاقب المتهم
كشريك لعدم وجود الارتباط بين التحريض والجريمة

١٨ — و يعتبر المحرض شريكا سواء حرض هو الفاعل الاصلى .
او حرضه بواسطة آخر (ن ١٦ مايو سنة ٩٠٨ مج ١٠ ص ٤١) .

١٩ — وليس للتحريض تعريف فهو من المسائل المتعلقة

بالموضوع التي يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع ويكفى ان يثبت في حكمه وجود التحريض بدون حاجة الى بيان الاركان المكونة له بالتفصيل وليس من الضروري ايضاً ذكر تاريخ التحريض لان التاريخ الواجب بيانه هو تاريخ الجريمة المحرض على ارتكابها (ن ٢٥ نوفمبر سنة ١١١١ مج ١٣ ص ٣٢) ويستبر تاريخ وقوع الجريمة هو تاريخ وقوع الاشتراك ولو كانت وقائع الاشتراك حاصلة قبل ذلك (ن ٢٤ يناير سنة ١١٤٠ شرائع ص ١١٢)

٢٠ — وقد نصت الفقرة الاولى من مادة ٤٠ عن التحريض على الفعل المنكون للجريمة دون ذكر التحريض على ارتكاب الجريمة نفسها لتعيين حالة ما اذا كان الفعل المرتكب لا يعد جريمة بالنسبة لمن ارتكبه لعدم وجود القصد الجنائي عنده (تعليمات الحقاية) ٢١ — ولا يعتبر محرّضاً من يثير عاطفة البغضاء ضد شخص فيلجئه بذلك الى ارتكاب جريمة — ولا مجرد النصيح بارتكاب الجريمة الا اذا تعزز النصيح باغراء كوعده بمبالغ وقضت المحاكم بان مجرد النصيح ولو بغير وعد يعتبر تحريضاً او حصل من "شخص ذي سلطة على الفاعل كالاب والسيد (ن ١٢ مايو سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ ص ٣١٩ و ص ٢٢٩ مج ٤ عدد ٣٧)

٢٢ — كذلك يعتبر شريكاً بالتحريض من ينوم غيره تنوئاً مغناطيسياً ويأمره بارتكاب جريمة وهو تحت هذا التأثير (جيرسون مادة ٥٩ بند ١٢٢ و ٢٦١)

٢٣ — والتحرير العمومي المنصوص عنه بالمواد ١٤٨ و ١٥٢

و ١٥٤ لا يعتبر اشتراكا الا (١) اذا حصل التحريض باحدى طرق.

العلانية المنصوص عليها بالمادة ١٤٨ (٢) وان يحصل التحريض.

بطريقة مباشرة لارتكاب جناية او جنحة فاذا حصل التحريض.

على ارتكاب المخالفات فلا عقاب على المحرض (خلافا للتحريض

المذكور بالمادة ٤٠) (٣) وان يترتب على هذا التحريض وقوع.

الجناية او الجنحة او مجرد المشروع في الجناية (مادة ١٤٨ فقرة ٢).

اما اذا ترتب على التحريض الشروع في فعل جنحة فلا عقاب لعدم النص.

٢٤ — والتحرير العمومي بما يقب عليه القانون في احوال مخصوصة

تعتبر جرائم قائمة بذاتها تهدد الامن العام ولو لم يترتب على

التحريض نتيجة كما في المواد ٨٢ و ٨٣ فقرة ٢ و ١٤٩ و ١٥١ و ١٥٢.

و ١٥٣ و ١٥٤ و ٣٢٧ مكرره و ٣٢٧ - ٣ فقرة اخيرة

(الاشتراك بالاتفاق)

٢٥ — نص المشرع على الاشتراك بالاتفاق ويقصد بذلك ان.

يتفق الفاعل والشريك على ارتكاب جريمة ولم يكن احدهما محررا

للاخر (تاثيرات الحاقية)

٢٦ — ويجب ان يكون الاتفاق على ارتكاب جريمة معينة

منصوص عليها في قانون العقوبات (امر احالة ٢٢ مارس سنة ١١٠

حقوق ٢٥ ص ٧٣)

٢٧ — وليس بواجب ان يحصل الاتفاق مع الفاعل الاصلي بل.

قد يحصل مع شريكه لان القانون لم ينص على وجوب الاتفاق مع.

الفاعل بل أطلق وغاية ما يقال انه يلزم ان يكون الاتفاق على.

ارتكاب الجريمة مع ارتباطه بالفاعل الاصلي سواء كان مع الفاعل.

أو مع شريكه (ن أول اغسطس سنة ١٠٠٥ حقوق ٢٠ ص ٢١٣)
٢٨. — وتستلزم الفقرة الثانية من المادة ٤٠ توفر شرطين (١)
حصول اتفاق على ارتكاب جريمة (٢) ان تقع الجريمة بناء على
هذا الاتفاق

٢٩. — وقاضى الموضوع هو الذى يقدر ما اذا كانت الجريمة
وقعت بناء على هذا الاتفاق أم لا . وذلك لأن الاتفاق قد لا يترك
أثراً مادياً يمكن الارتكان عليه لاثباته وقد يصعب فى أحوال كثيرة
اثباته بالشهادة لأن الاتفاق لا يحصل عادة بأعمال ظاهرة يمكن
معاينتها بل يحصل بتواطؤ غير محسوس يدل على وجوده مجموع
القرائن القانونية الثابتة فى التحقيقات وللقاضى ان يستنتجه استنتاجاً
من وقائع الدعوى ومتى بين الوقائع التى يستنتج منها هذا الاتفاق
كان حكمه صحيحاً من جهة بيان الوقائع (ن ٢٥ مايو سنة ١٠٠٧
الاستقلال ٦ ص ١٨٠٠٠ ن ١٨ ابريل سنة ١١٤ شرائع ١ ص ١٩٨)

٣٠. — ومجرد ذكر هذه الجملة « ان المتهم اتفق مع آخرين على
ارتكاب الجريمة التى وقعت بناء على هذا الاتفاق » فى الحكم غير
كاف ويكون الحكم باطلاً بطلاناً جوهرياً لأن للمتهم الحق فى ان
يمجد فى الحكم الذى قضى عليه بالعقوبة الدليل على ان الحكم عليه
لم يكن عملاً استبدادياً (مجموعة دالوز فقرة ١٠٥٤) ولأنه يجب ان
تتضمن الاحكام على الحساب تسمح لمحكمة التمتص والابرار باجراء
مراقبتها (ن ١٣ ابريل سنة ١١٢ مج ١٣ ص ١٣٧)

٣١. — فعلى المحكمة بيان الاسباب التى اقترنتها بوجود الاشتراك
بالاتفاق ولو أنه ليس من الضروري ذكر الوقائع المادية المكونة له

(ن ٧ بوثية سنة ١١٣٣ مج ١٤ ص ٢٢١ و ن ٢٤ فبراير سنة ١١٢٠ مج ١٣ ص ٨٨)

٣٣ — وفي حالة اتهام شخص بصفته شريكا في جريمة قتل عمد . باتفاقه مع الفاعل الاصلى يجب على محكمة الجنايات اذا حكمت بالادانة . ان تبين في حكمها الكيفية التى حصل بها الاتفاق وزمان ومكان حصوله وكذلك الاسباب التى حملت عل هذا الاتفاق حتى يتسنى لمحكمة النقض استعمال حقها فى مراقبة صحة تطبيق القانون والا كان الحكم باطلا وتعين تقضه (ن ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ المجامع ٤ ص ٥٢٩)

٣٣ — ويجب التفرقة بين الاتفاق المذكور بالمادة ٤٠ والاتفاق الجنائى المنصوص عنه بالمادة ٤٧ مكرره فراجع تحت شرح المادة المذكورة

(الاشتراك بالمساعدة)

٣٤ — تحتوى الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ على نوعين من الاشتراك بالمساعدة (١) اعطاء الاسلحة والالات (٢) -المعاونة فى الاعمال المجهزة او المسهلة او المتممة لارتكاب الجريمة

فالنوع الاول يشترط فيه شرطان (١) اعطاء السلاح والالات الخ مما استعمل فى ارتكاب الجريمة (٢) علم الشريك الذى اعطاها للفاعل انها ستستعمل فى ارتكاب جريمة .

والنوع الثانى يشمل (١) المساعدة فى الاعمال المجهزة او المسهلة وهي تكون فى الغالب قبل الارتكاب مثل اعطاء مفتاح المنزل للسارق او اعطائه رسم المنزل وفى الواقع يدخل ضمن الاعمال المجهزة . والمسهلة اعطاء السلاح والادوات المذكورة آنفاً .

أما المساعدة في الاعمال المثمة فتكون عادة وقت ارتكاب الجريمة وهذا مما يجعل التفرقة بين الفاعل الاصلى والشريك في هذه الحالة صعبة ولكن يمكن تمييزها اذا لوحظ أن الشريك يساعد الفاعل الاصلى دون ان يشترك هو نفسه في الاعمال المكونة للجريمة مثال ذلك من يحمل الرصاص للقاتل وقت القتل ومن يراقب المارة وقت حصول السرقة ومن يحمل اللص على كتفيه. ليتمكن من تسليق الحائط . فليست المراقبة ولا الحمل على الاكتاف من أركان جريمة السرقة ولذلك يعتبر المراقب والحامل شريكة بالمساعدة .

٣٥ — أما المساعدة بعد ارتكاب الجريمة فلا تعد اشتراكاً بل جراًم قائمة بذاتها اذا نص عليها القانون كاختفاء الاشياء المسروقة. (مادة ٢٧٩) ومساعدة الجاني على الفرار (مادة ١٢٦ مكرره)

٣٦ — والاشتراك بالمساعدة لا يكون الا بواسطة اعمال مادية: يجب ايضاحها في الحكم بالعقوبة والا كان وجهاً موجباً لبطلان الاجراءات بطلاناً جوهرياً (٩ ن فبراير سنة ٩٠٧ مج ٨ ص ٢٣٠)

٣٧ — ويعد شريكاً بالمساعدة من يكتب جواب التهديد الذى يمليه عليه شخص ويكون التهديد معاقباً عليه طبقاً للمادة ٢٨٤-فقرة أولى (١ ن يناير سنة ٩٢٢ المجامع ٢ ص ٤٥٥)

٣٨ — واذا استشهد من بلغ بامر كاذب بشهادة اشخاص آخرين على صحة اقواله وشهد هؤلاء الاشخاص بذلك الا امر جازت معاقبتهم بصفتهم شركاء قد سهلوا ارتكاب الجريمة (اسوان ٢٤ ابريل سنة ٩٠٥ مج ٦ ص ٢٠٢)

٣٩ - ويعتبر شريكاً بالمساعدة من يوقع على عقد مزور بصفة
شاهد مع علمه بنزويـره (ن ٦ فبراير سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ ص ١٨٦)

مادة ٤١

١ - تنص هذه المادة على معاقبة الشريك بالعقوبة المقررة قانوناً
للجريمة لا العقوبة التي يحكم بها على الفاعل الاصلى لانها قد تكون
اشد او اخف من عقوبة الشريك لوجود ظروف تستدعي استعمال
الرأفة مع احدهما . وقد تكون عقوبة احدهما مغارة لعقوبة
الآخر كما لو كانت عقوبة الجريمة (الحبس او الغرامة) تحكم
على الفاعل بالحبس وعلى الشريك بالغرامة او العكس

٢ - يدخل على هذه القاعدة استثناءان (الاول) ان الشريك
لا يعاقب بالعقوبة المقررة للجريمة عند وجود نص يقضى بذلك
ومثاله ما ورد في المواد ١٢٢ - ١٢٦ و ١٩٩

(الثاني) ان الظروف الخاصة بالفاعل قد تؤثر على عقوبة
الشريك بشروط مخصوصة مبينة فيما يلي
(الظروف الخاصة بالفاعل)

٣ - علمنا من المادة ٣٩ فقرة ٣ (ص ٢٢٦ بند ٨) ان الظروف
الخاصة باحد الفاعلين لا تأثير لها على الفاعلين الاخرين ولكن
بمقتضى المادة ٤١ (اولاً وثانياً) تعدى الظروف الخاصة بالفاعل
الى الشريك وذلك بشرطين :-

(١) انه تغيير هذه الظروف وصف الجريمة ويكون الشريك
حائلاً بها (مادة ٤١ اولاً)

ومثال هذه الظروف أن يكون الفاعل الاصلى موظفا عموماً في جريمة التزوير (مواد ١٧٩ و ١٨٠) او طبيباً او صيدلياً في جريمة الاجهاض (٢٢٧) او خادماً بالاجرة او موكلًا بالنقل في جريمة السرقة (٢٧٤ فقرة ٧ و ٨) او قريباً للمجنى عليه في جريمة هتك العرض او الوقاع او تحريض الشبان على الفسق (٢٣٠-٢٣٤) أو من مأمورى التحصيل في جريمة اختلاس الاموال الاميرية (٩٧) فاذا جهل الشريك صفة الفاعل فيعاقب كما لو كان الفاعل الاصلى لا توجد فيه هذه الصفة ، اما اذا كان عالماً بها فيعاقب بعقاب الجريمة التي ارتكبها الفاعل بصفته وقد يؤدى ذلك الى معاقبة الشريك بعقوبة اشد مما لو ارتكب هو الجريمة

فمساعدة والد على اتيان ابنته بغير رضا منها مثلاً هي جريمة اشد من مساعدة رجل على اتيان امرأة غريبة عنه بغير رضاها ومن هذه الوجهة تكون عقوبة الشريك اشد مما لو كان مرتكباً للجريمة مع الفاعل لان الشريك يساعد على اتيان امر له عقوبة خاصة فى القانون واما مرتكب الجريمة مع فاعلها فقصده الجنائى هو عين ما كان يقصده لو فعل منفرداً (تعليقات المقارنة)

(٢) ان لا يكون تغيير وصف الجريمة حصل نظراً الى قصد الفاعل منها او الى كيفية علمه بها فان كان التمييز بسبب قصد الفاعل او كيفية علمه بالجريمة فلا يمدى تأثير ذلك الى الشريك بل يعاقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة او علمه بها كقصد الشريك منها او علمه بها (مادة ٤١ ثانياً)

ويجوز ان يترتب على هذا الشرط ان يعاقب الشريك بعقوبة

أشد من عقوبة الفاعل اذا تحقق الظرف المشدد المرتبط بالقصد
او العلم عند الشريك دون الفاعل ومثال ذلك ان يمرض الشريك
الفاعل على التعدى بالضرب على شخص مصاب بمرض يعلمه
الشريك ويجهله الفاعل فيفضي الضرب الى الموت بسبب هذا المرض
ويكون الشريك قد قصد حصول هذه النتيجة مع انه لو لم يكن هذا
المرض لما افضى الضرب الى هذه العاقبة القاتلة ففى هذه الحالة
يكون الشريك مداناً بالقتل عمداً ويكون الفاعل مداناً بضرب
افضى الى الموت (نياتات الحثانية)

٤- اما الظروف الخاصة بالفاعل التى لا تغير وصف الجريمة
بل تؤثر على المسؤولية الجنائية فلا يتعدى اثرها الى الشريك حتى لو كان
علماً بها لانها لاحقة بشخصية الفاعل وتستوجب تشديد عقوبته
او تخفيفها او معافاته من العقاب وعلى ذلك فالظروف المشددة
ككون الفاعل عائداً لا تؤثر على الشريك والظروف المخففة مراعاة
لسن الفاعل (مواد ٦٠ و ٦١) او لعذره (مادة ٢٠١) لا تفيد
الشريك

— كذلك اذا كان الفاعل غير معاقب لعدم توفر القصد الجنائي
عنده او لوجود سبب من اسباب الاباحة او لاحوال أخرى خاصة
به فلا يمنع ذلك من معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عنها قانوناً
(انظر شرح مادة ٤٢) (راجع ايضاً جرائم لولان ١ بند ٦٨٠ — ٦٨٥
وكامل بك مرسى ٢٥٩ — ١٦٢)

— وترفع الدعوى فى هذه الحالة على الشريك ولو لم ترفع

الدعوى العمومية على الفاعل (ن ١١ يونيو سنة ٩٨ قضاء ٥ ص ٣٤٢ ون ١٠ يناير سنة ٩١٤ مج ١٥ ص ٧١)
(الظروف الخاصة بالشريك)

٥ — سواء اقتضت تغيير وصف الجريمة او تغيير العقوبة فلا تؤثر على الشريك نفسه ولا على الفاعل الاصلى مثال ذلك خادم ساعد آخر على سرقة سيده سرقة بسيطة فيعتبر الخادم شريكاً ويعاقب بعقوبة السرقة البسيطة (مادة ٢٧٥) دون أن تؤثر صفته عليه او على الفاعل . مع انه لو كان هو الفاعل وكان الشخص الآخر شريكاً له لأثرت صفته على نفسه فيعاقب بالمادة ٢٧٤ فقرة ٧ واثرت على شريكه لو كان عالماً بها وكالموظف الذى يكون شريكاً لاحد الافراد فى التزوير فى اوراق عمومية يعاقب بالمادة ١٨٠ كأنه أحد الافراد وليس بالمادة ١٧٩ لأن هذه تطبق عندما يكون هو الفاعل الاصلى . فصفته تؤثر عليه عند ما يكون فاعلاً اصلياً ولا تؤثر عليه او على الفاعل عند ما يكون شريكاً .

غير أن بعض الظروف الخاصة بالشريك تؤثر على عقوبته فتشدها وذلك إما نظراً لصفته الشخصية ككونه عائداً أو نظراً لقصده أو كيفية علمه بالجريمة (مادة ٤١ ثانياً)

(الظروف المادية المصاحبة للجريمة)

٦ — هذه الظروف مادية وتؤثر على عقوبة كل من الفاعل الاصلى والشريك . مثال ذلك الظروف الواردة بمواد جريمة السرقة ٢٧٠ وما بعدها كالسرقة باكره او أثناء الليل او بواسطة التسلق او استعمال المفاتيح المصطنعة او باستعمال اسلحة او كون المحل مسكونة

أو معددا للسكنى الى غير ذلك من الظروف التى تقتزن بالجريمة

(تمة)

٧ — والاشتراك فى الشروع معاقب عليه لأن القانون لم يخص بالاشتراك الفعل التام بل اطلق بقوله (من اشترك فى جريمة فعليه عقوبتها) والشروع جريمة معاقب عليها فلاشتراك فيه معاقب عليه ايضاً .

٨ — اما الشروع فى الاشتراك فلا عقاب عليه

٩ — ويلاحظ ان قانون العقوبات المصرى فى مادة ٢ فقرة اولى يعاقب كل من ارتكب فى خارج القطر فعلا يجعله فاعلا او شريكا فى جريمة وقعت كلها او بعضها فى القطر المصرى (راجع ص ٢١٢) وفى مادة ٣ يعاقب الشريك الذى يرتكب خارج القطر فعلا يعتبر بمقتضى القانون المصرى جنائية او جنحة وذلك بقيود مخصوصة فراجع (ص ٢١٢)

١٠ — ورغما عن ان عقوبة الشريك هى العقوبة المقررة للجريمة فان للتمييز بين الفاعل الاصلى والشريك الفوائد الآتية :-

(١) اختلاف عقوبة الشريك عن الفاعل عند وجود النص

كما فى المادة ١٩٩

(ب) بناء على المادة ٣٩ اذا وجدت احوال خاصة باحد الفاعلين تقتضى تغيير وصف الجريمة او العقوبة فلا يتعدى أثرها الى الفاعلين الآخرين . وكذلك الحال اذا تغير وصف الجريمة باعتبار قصد حركتها او كيفية علمه بها . اما بالنسبة للشركاء فالمادة ٤١ تجعل

ظروف التشديد الخاصة بالفاعل تعدى الى الشريك اذا كان عالماً بها.
(ج) الشريك في الانتحار لا يعاقب لان الجريمة الاصلية
لا عقاب عليها ولكن الفاعل الذى يقتل شخصاً بناءً على طلبه
يعاقب عقاب القاتل عمداً

(د) وصف الجريمة يتغير بحسب ما اذا كان المرتكبون لها
كلهم فاعلون أو فاعلون وشركاء ففى الحالة الاولى قد يعتبر تعدد الفاعلين
ظرفاً مشدداً كما فى السرقة (مادة ٢٧٠ و ٢٧٤) بخلاف وقوع
السرقة من فاعل وشركاء فلا يتغير وصفها القانونى

مادة ٤٢

نص المشرع فى هذه المادة على حالات يعاقب فيها الشريك
رغماً عن ان الفاعل الاصلى غير معاقب بسبب احد الامور الاتية:-
(١) لوجود سبب من اسباب الاباحة عند الفاعل (وهي
مبينة بهامش ص ٣١) ويجب التفرقة بين الاسباب الشخصية التى
تعدم المسؤولية والاسباب المادية فالاولى لا يستفيد منها الشريك
كالاكراه او الضرورة (مادة ٥٦) والجنون والغيوبة (٥٧).
والسن (٥٩)

اما الاسباب المادية التى تعدم المسؤولية فتجعل الجريمة فعلاً
مباحاً ويستفيد منها الشريك كاستعمال حق مقرر بمقتضى الشريعة
(مادة ٥٥) واطاعة امر احد الرؤساء (٥٨) وحالة الدفاع الشرعى
(٢٠٩) (راجع الوحيش ص ٢٦٣ وكامل بك مرسى ص ١٤٣)

(ب) لانعدام القصد الجنائى كما لو دعى كاتب لتحرير عقبة
مزور وهو يجهل ذلك فلا عقوبة عليه لانعدام القصد الجنائى

عنده ولكن من دماه واحضر له ادوات الكتابة وذكر له الاسماء
المزورة يعد شريكاً ويعاقب (راجع محضر شورى القوانين بكتاب التعليقات
للجندي بك تحت مادة ٤٢)

وقررت محكمة النقض ان غير الموظف اذا ارتكب جريمة
التزوير في اوراق رسمية فان القانون لم ينص على عقابه كما نص في
مادة ١٨١ على عقاب الموظف اذا زور في هذه الاوراق ومع ذلك
يمكن معاقبة غير الموظف في هذه الحالة بصفة شريك في ارتكاب
الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة ولو لم ترفع الدعوى على
الموظف كما هو الحال اذا كان التزوير عبارة عن تقرير وقائع كاذبة
امام موظف عمومي (ن ٢٦ يوليو سنة ١١٠٠ مج ١٢ ص ٣)

(ج) لأحوال أخرى خاصة بالفاعل كوجود مانع من
العقاب فالذى يسرق من اصوله او فروعه او زوجه او زوجته
لا يعاقب ورغم ذلك يعاقب شريكه لان محاكمة الشريك
لا تتوقف على محاكمة الفاعل (راجع موانع العقاب بهامش ص ٣١)
واستعمال الرأفة مع الفاعل الاصلى او وجود ظروف مخففة
لعقوبته (كعذر من يفاجئ زوجته وهي زنى فيقتلها) لا يستفيد
منها الشريك

مادة ٤٣

١ — الغرض من وضع هذه المادة هو تقرير قاعدة ان الجاني
لا يمكن ان يدافع عن نفسه بقوله أنه لم يقصد النتائج التي كان من
المحتمل أن يؤدي إليها عمله (تطبيقات الحاقية)

٢ — فاذا ارتكب الفاعل الاصلى جريمة أشد من المتفق على ارتكابها وكانت هذه الجريمة الجديدة نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت بين الفاعل والشريك فيعاقب الشريك بعقوبة الجريمة الجديدة أما اذا كانت النتائج غير محتملة الحصول فلا يسأل الجاني الا عن الافعال التي قصدتها ومثال ذلك أن يذهب سارقان زيد وعمرو ليلا ليسرقا مكانا مسكونا ومعها سلاح فيقاومهما السكان فيطلق عليهم زيد النار ويقتل أحدهم فيجوز للقاضي ولو أن السرقة لا القتل هي المقصودة في هذه الحالة أن يعتبر أن القتل كان نتيجة محتملة لعملهما معا ويحكم على عمرو من أجل قتل بمقتضى المادة ٤٣ (تاليقات الحفانية).

— ومن يحرض خادمه على ضرب شخص لينتقم لنفسه منه يعتبر شريكا في جريمة القتل اذا وقعت من خادمه وكانت نتيجة محتملة لهذا التحريض

— واذا أقض عدة أشخاص على آخر بقصد سرقة فقتله أحدهم أثناء تنفيذ جريمة السرقة يسأل الآخرون عن هذا القتل . أما اذا لم يكن القتل للوصول الى تنفيذ جريمة السرقة فلا يسأل عنه الا القاتل فقط

— واذا اشتبك عدة أفراد في مشاجرة فقتل أحدهم فلا يسأل عن القتل الا من اتاه (جودى ص ١٧١)

٣ — وقاضى الموضوع هو الذى يقدر ان كان وقوع الجريمة الاشد نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت (جرائم ولا ١ بند ٦١٣)

٤ — ويجب ملاحظة الفرق بين حالة من يقصد ارتكاب جريمة فتقع جريمة أخرى غير التي أرادها الفاعل وبين حالة النية الغير محددة كحالة من يرتكب عملاً دون أن يحدد نيته ويترتب على عمله عدة نتائج مختلفة ومثال ذلك من يلقي قبلة على المارة أو في محل عمومي حافل بالناس ففي هذه الحالة يسأل الجاني عن جميع الجرائم التي تحصل سواء كان الجاني عليه هم الذين قصدهم الجاني بفعله أو كانوا غيرهم

مادة ٢٢

هذه المادة تقرر القاعدتين الآتيتين: —

١ — (القاعدة الاولى) عند ما يرتكب جملة أشخاص جريمة واحدة ويحكم عليهم بحكم واحد فالقرارات لا يحكم بها عليهم كبلغ واحد يشتركون في دفعه بل تعدد القرارة فيحكم على كل منهم على انفراده بمبلغ يقدره القاضي بحسب درجة ادائته لا بحسب عسر أحدهم ويسر الآخر ولا بحسب عدد المشتركين معه في الفعل (تليقات الحاقية)

٢ — (القاعدة الثانية) يتضامن المحكوم عليهم بالقرارات النسبية . ولكن يشترط لذلك : —

(١) أن يصدر الحكم عليهم بها في حكم واحد وجريمة واحدة . وعلى ذلك فلا تضامن بينهم اذا حكم على كل منهم بحكم مستقل حق . ولو كانت جريمتهم واحدة . كذلك لا تضامن اذا لم تكن الجريمة واحدة فاذا رفعت الدعوى على شخصين بسبب جناية ارتكباها . وجناية أخرى ارتكباها أحدهما فلا تضامن بينهما الا في التي ارتكباها معاً .

(ب) أن لا ينص الحكم على عدم تضامنهم في الغرامة لأن التضامن في الغرامات النسبية لا يحتاج الى نص في الحكم عليه فيمكن تحصيلها كلها من أحد المحكوم عليهم الا اذا وجد نص في الحكم على خلاف ذلك فيلزم كل منهم بدفع ما يخصه فقط
وأمثلة الغرامات النسبية ما ورد في المواد ٩٣ و٩٧ و٩٩ و١٠٠

٣ — ويلاحظ أن الغرامات المقصودة في هذه المادة هي المحكوم بها كعقوبة يجب أن ينص عليها قانون أو لائحة كباقي العقوبات فتختلف عن الشرط الجزائي أو الغرامة المدنية (راجع في ذلك شرح مادة ٢٢ ص ٢٢٣)

مادة ٤٥

(التصميم)

١ — قبل ان يشرع المجرم في ارتكاب الجريمة يتكون في نفسه الخطر الجنائي وليس فيه شبهة المسؤولية ويليه التصميم وهو العزم الجنائي على الارتكاب ولا محل للعقاب عليه باعتباره مقدمة الجريمة حتى ولو ثبت بالاعتراف أو الدليل القاطع لانه ليس عملاً مادياً يقع تحت أغراض القانون اذ هو لا يحدث خطراً أو اضطراباً في علاقات الناس . على أن بعض النيات (التصميم) قد تصبح أعمالاً خارجية وتحدث اضطراباً وخطراً فتعاقب لنفسها لا باعتبارها مقدمة لأعمال أخرى وهذا حكم التهديد والمؤامرة والاتفاقات الجنائية (العقوبات المقارن لعبد الحميد بدوى باشا ص ١٨١)

٢ — لذلك يعاقب القانون المصرى على التصميم كجرائم قائمة بذاتها اذا كان فيه تعد على حقوق الغير أو خطراً على المجتمع فيعاقب .

لمجرد التحريض على احدى الجرائم المذكورة بالمواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٠ و ٨١ (مادة ٨٢) ولمجرد التحريض على الاشتراك في الاتفاق الجنائي الذى يكون الغرض منه ارتكاب احدى هذه الجرائم (مادة ٨٣) وبمجرد دعوة الغير الى الانضمام الى مثل هذا الاتفاق ولو لم تقبل الدعوة (مادة ٨٤) وبمجرد التحريض على الاتفاقات الجنائية المذكورة بالمادة ٤٧ مكررة

(الاعمال التحضيرية)

٣ — بعد التصميم تاتى الاعمال التحضيرية فيتأهب المجرم ويستعد باعمال مادية ظاهرة للوصول الى ارتكاب الجريمة كـ شراء السم او السلم او الحبل او السلاح واصلاحه او تزويته لجعله صالحا للعمل على أن هذه الافعال لا تعتبر بدء فى التنفيذ ولا يؤخذ منها صراحة نية استعمالها فى جريمة بل يحتمل استعمالها لغرض شخصى آخر فليس فى التأهب أو الأعمال التحضيرية ما يهدد الفرد أو المجموع ولذلك لا محل للمقاب عليها إلا إذا اعتبرت جرائم قائمة بذاتها تهدد الأمن أو حقوق الأفراد

٤ — لذلك يعاقب القانون المصرى على الأعمال التحضيرية كجرائم قائمة بذاتها عند تحقق الخطر منها كما نص فى الوارد ٢٨١ و ٣٢٣ وفى قانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بحمل واحراز السلاح

(الشروع)

٥ — الشروع « هو البدء فى تنفيذ فعل يقصد ارتكاب جنائية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لارادة الفاعل فيها » فلا يمكن تصور الشروع فى الجرائم الغير مقصودة كالقتل

الخطأ ولا في المخالفات (أمرألة ٢١ مارس سنة ١٩١٢ مج ١٣ ص ١٦٠)
 ٦ — ويجب للمعاقبة على الشروع أن تتوفر ثلاثة شروط (١) بدء
 في تنفيذ جناية أو جنحة (٢) أن يوقف التنفيذ أو يخبث أثره
 لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها (٣) نية الاجرام

البدء في التنفيذ

٧ — ان تحديد العمل التنفيذي من أدق المسائل . فالشرح
 الذين يأخذون بالمذهب المادى يشترطون لوجود العمل التنفيذي
 أن يكون البدء قد حصل في اركان الجريمة المادية ويقولون انه
 لمعرفة ما اذا كان العمل عمل تنفيذ تؤخذ الجريمة التي كان الفاعل
 يقصد ارتكابها ثم ينظر فيما اذا كان العمل الذى اتاه الفاعل يمكن
 انزاعه منها بحيث تبقى الجريمة كاملة بدونه فان كان ذلك ممكناً
 فهو عمل تحضيرى والا فهو عمل تنفيذى (جارسون مادة ٣ بند ٤٥
 و ٤٦ و ٤٧ والمقوبات المقارن لدوى باشا ص ١٨٦ وفيلى ص ٨٦)

٨ — وأصحاب المذهب الشخصى يعنون بفرض الفاعل فلو كان
 ما أتاه من الأعمال يؤدي مباشرة وحالاً الى ارتكاب الجريمة
 يعد شروعا ولو لم يكن من أركان الجريمة وهذا المبدأ اتبعته المحاكم
 الألمانية وبعض المحاكم الفرنسية (دالوز ٩٦ - ١ - ٢١٠ - جارسون
 مادة ٣ بند ٤٩ - جنح استثنائى أسبوط مج ١٥ عدد ٦٥ - جرانمولان ١
 نبذة ٧٢٥)

٩ — وتطبيقاً للمذهب الشخصى استمر رأى المحاكم فى فرنسا
 وفى مصر بأن التسلق والكسر والتقب بقصد السرقة تعتبر بدء
 في تنفيذ جريمة السرقة وبالتالي شروعا يعاقب عليه (ن فرنسى سبرى
 ٨٧ - ١ - ٩٥ باندكت ٨٧ - ١ - ١٩٢ دالوز ٩٥ - ١ -

٤٣٨ و ٧٨ — ٥ — ٤٤٣ . جازو ٥ بند ٢٠٩٧ . تعليقات الحفائية .
 من ٩٣ . قنا ٢٠ مارس سنة ٩٤ قضاء ١ ص ١٣٦ . أسيوط استثنائي
 ١٢ فبراير سنة ٩١٤ مج ١٥ ص ١٢٦ . ن ٢٧ سبتمبر سنة ٩١٦ شرايح
 (٣٤)
 ١٥ — أما التسلق والكسر بقصد ارتكاب جريمة قاتل فلا يعد
 شروعاً في القتل

١١ — والظاهر ان محكمة النقض المصرية كانت تميل إلى عدم
 الأخذ بالمذهب الشخصي لأنها اعتبرت واقعة وجود متهم تحت
 الصهر يبيع المعد لتخزين الغاز بالسكة الحديد ووجود صفيحة
 ومفتاح هناك لا تعتبر شروعاً في سرقة لأنها ليست من أعمال البدء
 في التنفيذ وإنما هي على الأكثر أعمال تحضيرية غير معاقب عليها
 بالمادتين ١٧٤ و ٢٧٨ (ن ٦ مارس سنة ٩٢٣ والمقامة ٤ ص ١٠)

ولأنها اعتبرت بأن واقعة ثرمتهم بعض الغاز على نافذة منزل
 شخص وعلى دكة خشب بمنزله لا تعتبر شروعاً في جريمة وضع النار
 عمداً ولا بدء في التنفيذ بل من الأعمال التحضيرية التي لا يعاقب
 عليها القانون (ن ٢٦ يونيو سنة ٩٢٢ والمقامة ٣ ص ٦٥)

١٢ — ولكنها عادت فأخذت بالمذهب الشخصي أخيراً في
 واقعة مشابهة للواقعة السابقة تماماً فاعتبرت شراء الغاز والكبريت
 والذهاب بها لمنزل المجنى عليه وصب الغاز على الأبواب من الداخل
 بقصد ارتكاب جريمة الحريق بدء في التنفيذ وبالتالي شروعاً في جريمة
 الحريق العمد وبينت في حيثيات حكمها الفرق بين العمل التنفيذي
 والعمل التحضيري طبقاً للمذهب الشخصي فقالت « ان الرأي

الراجع الذى سارت عليه أحكام المحاكم الفرنسية الحديثة وأحكام المحاكم الأهلية أيضاً أن البدء فى التنفيذ هو ارتكاب الأعمال التى يرى مرتكبها أنها تؤدى مباشرة إلى ارتكاب الجريمة ولو لم تكن هذه الأعمال من الأفعال المكونة للجريمة . فالفرق بين العمل التنفيذى والعمل التحضيرى أن الأول يؤدى حلاً ومباشرة إلى ارتكاب الجريمة بخلاف العمل التحضيرى فانه مبهم ولا يمكن تعيين الغرض منه .

وحق عند التحقق من التصميم الجنائى ومن الجريمة المرغوب فى ارتكابها فلا يماق القانون عليه لأن الفاعل قد يعدل عن ارتكاب الجريمة قبل أن يبدأ فى تنفيذها (ن ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ المحاماة ٤ ص ٦٤١ ومشرور النائب العموى رقم ٤٦ سنة ١٩٢٣ المحاماة ٤ ص ٥٠٧)

(٢) ان يوقف التنفيذ او ينجب أثره

١٣ — ولبكي يتوفر الشروع يجب ان يوقف التنفيذ لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها كالقاتل يضع يده على الزناد ليطلق فيمنعه ثالث من الاطلاق فاذا اوقف العمل بمحض رغبته فلا عقاب عليه سواء كان عدوله بسبب الندم او الخوف او باعث آخر وبشرط ان يوقف العمل قبل ارتكاب الجريمة

١٤ — ومحنة الموضوع هى التى تقدر ان كان ايقاف التنفيذ بارادة الفاعل او لسبب خارج عن ارادته ويجب ان يذكر ذلك فى حكمها والا جاز نقضه . (ن ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٠ المحاماة ١ ص ٢٥٣) — ومع ذلك لا لزوم لذكر الظروف الخارجة عن ارادة الفاعل فى الحكم متى دلت عليها الوقائع المذكورة به (ن ١٥ فبراير سنة ١٩٠٨ مج ٩ ص ٩٩)

١٥ — وعبارة المادة « يوقف التنفيذ او يجيب أثره » يستفاد منها ان للشروع نوعين (١) شروع ناقص وهو ما يبدأ فيه التنفيذ ولم يتم (٢) وشروع كامل او جريمة خائبة وهو ما تم فيه اعمال التنفيذ ويجيب اثرها فلا تحدث النتيجة (العقوبات المقارن ص ١٨٤) كقوادح الزناد فلم يصب او لم يمت ولا فرق في القانون المصرى بين النوعين في العقاب ولكن الفرق تظهر فائدته عند التفرقة بين الجريمة الخائبة والمستحيلة فان الاستحالة المطلقة على رأى بعض الشراح ليست موجبة للادانة

١٦ — وهم يفرقون بين الاستحالة المطلقة والنسبية فالمطلقة يستحيل معها حصول جريمة بسبب (١) انعدام موضوع الجريمة كمن يسرق شيئاً وهو يجهل انه ملكه . او كمن يقتل شخصاً كان ميتاً وهو يجهل ذلك او يجhez امرأة غير حبلى او (٢) لعدم قدرة الوسائل المستعملة على احداث جريمة كالضارب وهو يجهل ان البندقية فارغة ومن يعطى سكرًا لشخص على انه سم وهو يجهل ذلك اما النسبية (١) فموضوع الجريمة موجود ولكن فى غير المحل الذى ظن الفاعل وجوده فيه كطاعن الفراش ولم يكن النائم فيه او من يكسر خزانة فيجدها فارغة (٢) وكذلك الوسائل المستعملة تؤدى بطبيعتها للارتكاب ولكن لولا سوء استعمالها او عدم كفايتها او وجود اسباب عارضة أخرى لا تحصل النتيجة كالقوادح من مرمى ابعده من قوة المقذوف او من لا يحكم التصويب . ففى هذه الامثلة كان يمكن حصول الجريمة لو وجد الحنى عليه فى الفراش او النقود فى الخزانة او كان المرمى قريباً او أحكم التصويب .

١٧ — ويقولون ان الفرق بين الجريمة المستحيلة والخائبة ان الاستحالة المطلقة لاعتقاب عليها والاستحالة النسبية هي نفس الجريمة الخائبة او الشروع الكامل المعاقب عليه . (وانصار المذهب المادى يقولون بعدم عقاب الاستحالة بنوعها)

١٨ — اما اصحاب المذهب الشخصى فينظرون الى غرض الفاعل لا الى الفعل فمن رأيهم معاقبة الشروع بلا تمييز بين التنفيذ الممكن والمستحيل بنوعيه ما دام الفاعل اظهر نية ارتكاب الجريمة بافعال مقارنة للجناية ومع جميع الظروف المكونة لها . وهذا المذهب اخذ به الشراح الالمان (جراتمولان ١ بند ٧٤٧)

١٩ — والقضاء الفرنسى اشار فى عدة احكام الى تقسيم الاستحالة الى نسبية ومطلقة واتبعه مدة طويلة (راجع جارسون مادة ٣ بند ١٠٩ وتقضى ٦ يناير سنة ٥٩ و ٤ نوفمبر سنة ٧٦ و ١٢ ابريل سنة ٩١٠ و ٢٠ مارس سنة ٩١٣ وفيدال ص ١٦٣ طبعه سادسة ومقال خليل بك هفت القاضى عن الجريمة المستحيلة فى المحاماة ٣ ص ٤٤٤)

ويرى جارسون ان احكام القضاء الفرنسى بعد ان اتبعت نظرية تقسيم الاستحالة مدة طويلة . لم تستقر على رأى واحد بل صدرت بعض الاحكام متبعة المذهب الشخصى فحكمت بادانة شخص وضع يده فى جيب آخر بقصد السرقة وكان الجيب خاليا (ن فرنسى ٤ يناير سنة ٩٥ دالوز ٩٦ — ١ — ٢٤)

ويرى ان ذلك لا يدل دلالة قاطعة على ان القضاء اخذ بهذا المبدأ على الاطلاق (جارسون مادة ٣ بند ١٠٩ — ١ — ١٧٧)

٢٠ — والاحكام المصرية (١) بعضها اخذ بالمبدأ الشخصى

فقرر أنه يكفي لتوفر الشروع ان يبدأ في التنفيذ بأعمال محسوسة يظهر منها جليا قصد الفاعل في ارتكاب الجريمة حتى ولو كان أتمامها في ذاك الوقت مستحيلا لأسباب خارجة عن إرادته لذلك اذا كسر شخص خزانة بقصد السرقة ووجدها خالية اعتبر عمله شروعا (اسبوط حكم استئناف ١٢ فبراير سنة ٩١٤ مج ١٥ ص ١٢٦)

كذلك حكمت محكمة النقض في ١٣ ديسمبر سنة ٩١٣ مج ١٥ ص ٣٩ بان جريمة الشروع في القتل العمد بواسطة السم توجد قانونا متى اظهر الفاعل نية ارتكابها بأفعال مقاربة للجناية ومع جميع الظروف المكونة لها واما كون السم قد اعطى بكمية خفيفة جدا او ان المادة المستعملة كانت بدون علم الفاعل غير مضرّة بدلا من ان تكون قاتلة فان هذه ظروف قهرية تجعل الفعل شروعا بدلا من قتل تام

وفي الواقع نرى ان الاحكام السابقة اتبعت مبدأ التقسيم ولو انها في ظاهرها تتمسك بالمبدأ الشخصي لان وجود الخزانة فارغة ما هو الا استحالة نسبية لوجود موضوع الجريمة في غير المكان الذي ظن الفاعل انه به وكذلك اعطاء كمية خفيفة من السم هو استحالة نسبية بالنسبة للوسيلة لانها بطبيعتها تحدث جريمة ولكن سوء استعمالها بمقدار خفيف هو الذي خيب الأثر فلم تخرج الاحكام السابقة عن التمسك بالاستحالة النسبية التي هي نفس الجريمة الخائبة المعاقب عليها (راجع تعريف الاستحالة النسبية بنمرة ١٦٠) (٢) وبعض الاحكام اتبع مبدأ التقسيم صراحة ويؤيد ذلك ما حكمت به محكمة النقض نفسها اذ قالت « وحيث انه لا يصح

القول هنا (وكانت الجريمة شروع في نصب) بوجود (جنحة
مستحيلة) لان مسألة هذه الاستحالة لا يمكن التمسك بها
الا في حالة وجود مانع مادي ومطلق لا بسبب وجود مانع نسبي
(ن ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ مج ١٥ ص ٤١)

وقالت في حكم آخر « الجرائم المستحيلة نوعان. جريمة مستحيلة
استحالة مطلقة كمن أطلق عياراً نارياً على جنّة وهذه لا عقاب عليها.
وجريمة مستحيلة استحالة نسبية كمن يضع يده في جيب شخص
يقصد سرقة ماله فلا يجد في الجيب شيئاً وهذه جريمة معاقب عليها
(ن ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المحاماة ٥ ص ٣١٠)

(٣) نية الاجرام أو القصد الجنائي

٢١ — الركن الثالث من الشروع هو القصد أى أن يقصد الجاني
ارتكاب جنائية أو جنحة لذلك لا يوجد الشروع في الجنح غير
المقصودة كالقتل والجرح خطأ أو بإهمال لان ركن القصد معدوم
فيها (امر احوال ١٢ مايو سنة ١٩١٢ مج ١٣ ص ١٦٠)

كذلك لا عقاب على الشروع في المخالفات. (انظر مادة ٤٧ أيضاً)

مادة ٤٦

١ — يؤخذ من هذه المادة ان القانون يعاقب على الشروع في
الجنايات دائماً الا اذا وجد نص ينفي ذلك كما فعل القانون في مادة
٢٢٧ اذ نص على عدم معاقبة الشروع في اسقاط الحوامل . وفي
بعض الجنائيات قد لا يتصور حصول شروع كجريمة هتك العرض
(٢٣١) لاختلاط الجريمة التامة بالشروع . أو كالشروع في الشهادة
لزور لانه يمكن للشاهد الرجوع عن شهادته قبل انتهاء المرافعة

(والمرافعة تنتهى بعد سماع دفاع المتهم ووكيله في الدعوى الاصلية).
 أما اذا انتهت المرافعة فلا يكون هناك شروع بل جريمة شهادة
 زور تامة (ن ٧ يونيو سنة ٩١٣ مج ١٤ :دد ١٢٧ وطنطاحكم استثنائي
 ٢٩ مايو سنة ٩١٩ مج ٢٠ ص ١٤٠ وجارسون ص ١٠١٨ و ١٠٩٩)
 ٣ — ويعاقب القانون المصرى على الشروع فى الجنائيات بعقوبة
 أخف من عقوبة الجريمة التامة (خلافأ للقانون الفرنسى) وقد
 بينت مادة ٤٦ عتقوبة الشروع الواجب توقيعها فى الجنائيات الا اذا
 وجد نص يقضى بعقوبة خاصة كعتقوبة الشروع فى الرشوة (مادة ٩٦)

مادة ٤٧

١ — لا يعاقب القانون على الشروع فى الجنح الا بنص وقد نص
 على العقاب عند الشروع فى الاتجار بالبضائع المنوعة (مادة ١٩٢)
 والشروع فى السرقة (٢٧٨) والشروع فى الحصول على مبالغ أو شىء
 آخر بالتهديد (٢٨٣) والشروع فى النصب (٢٩٣) والشروع فى
 قتل بعض الحيوانات عمداً أو تسميمها (٣١٠)

٢ — كذلك عقوبة الشروع فى الجنح ليس لها مقياس عام كالشروع
 فى الجنائيات المبين فى المادة ٤٦ بل ينص عليها القانون بنصوص خاصة
 ٣ — وقررت محكمة النقض ان القتل المقترن بعذر مادة ٢٠١ يعاقب
 عليه القانون بعقوبة جنحة بسيطة وهذا العقاب يعطى هذه الجريمة
 صفة الجنحة فالشروع فى القتل المقترن بعذر لاعتقاب عليه لعدم
 وجود نص يقضى بذلك (ن ١٠ ابريل سنة ٩١٥ الترائع ص ٢٤٥)

مادة ٤٧ مكررة

١ — هذه المادة وضعت لتلأفى النقص الذى كان موجوداً فى قانون العقوبات بخصوص معاقبة الجمعيات أو الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنائيات أو الجنح ولكن المشرع فضل التعبير عنها بكلمة (اتفاق جنائى) دون كلمة (جمعية) لان الجمعية تستلزم وجود قوانين ونظامات لها على شكل ما ولها غاية ورؤساء يديرون أعمالها ولوحظ ان الجمعيات التى يخشى منها على الأمن يكتفى أعضاؤها بالاتفاق الوقتى الغير مقيد بنظام مخصوص فلو اختيرت كلمة (جمعية) لاصبح تطبيق النص صعباً نظراً لما تقدم . ثم ان نص هذه المادة عام فهو يشمل حتماً الاتفاقات التى يقصد منها ارتكاب جنائيات وجنح عادية بصرف النظر عن الغرض من ارتكابها سياسياً كان أو عادياً فليست قاصرة على الجرائم السياسية (تقرير المستشار القضائى سنة ١١٠ ون ٣٠ بويه سنة ١١٧ مج ١٨ ص ١٨١)

٢ — وقررت محكمة النقض ان هذه المادة لم تلغ صراحة ولا ضمناً الاشتراك بالاتفاق المنصوص عليه بالمادة ٤٠ . ولم يكن القصد من وضعها التوسع فى مبدأ الاشتراك بالاتفاق بل إيجاد جريمة جديدة قائمة بذاتها يختلف نوعها أصلياً عن الاشتراك العادى وهذه الجريمة قد تتوفر بصرف النظر عن البدء فى تنفيذها بمجرد دخول جملة أشخاص فى بحث الاعمال التحضيرية لمشروع ما (ن ١٥ فبراير سنة ١١٣ مج ١٤ ص ١٠٧)

٣ — والفرق بين الاتفاق الجنائى (مادة ٤٧ مكررة) وبين الاشتراك بالاتفاق (مادة ٤٠ فقرة ٢) يتلخص فيما يأتى : —

(١) ان مجرد الاشتراك في الاتفاق الجنائي أو التحريض عليه
أو التداخل في حركته موجب للعقاب (مع أعفاء من يخبر الحكومة
عنه). فالقانون في المادة ٤٧ مكررة يعاقب على مجرد الاعمال التحضيرية
أما الاشتراك بالاتفاق فيشترط عدا الاتفاق على ارتكاب الجريمة
وقوع هذه الجريمة بناء على هذا الاتفاق

(٢) ان الاتفاق الجنائي يكون في الجنائيات والجناح فقط
والاشتراك بالاتفاق يكون أيضاً في المخالفات

(٣) لا يشترط في الاتفاق الجنائي أن يكون موضوعه جنائية
أو جنحة معينة بل يكفي الاتفاق العام على ارتكاب الجرائم كما لو
أشير الى استعمال القوة أو الاسلحة للوصول الى غرض ما . أما
الاشتراك بالاتفاق فيكون موضوع جريمة معينة (راجع ٢١ ديسبر
سنة ٩١٢ مج ١٤ ص ٢٧ وأمر احالة ٢٢ ارس سنة ٩١٠ الحقوق ٢٥
ص ٧٣)

٤ — ويشترط لتطبيق المادة ٤٧ مكررة (١) أن يتفق شخصان
غاًكثر (٢) بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة أو الاعمال المجهزة أو
المسهلة لأرتكابها (٣) أن يكون الاتفاق منظماً ولو كان التنظيم في
مبدأ تكوينه فقط وأن يكون مستمراً ولو مدة من الزمن على
الأقل وليس المقصود من ذلك وجود جمعية منظمة بل يكفي أن
يجتمع اثنان أو أكثر ويبحثوا في الاعمال التحضيرية لتكوين جمعية
تفرض ما ولو كان الغرض شريفاً متى كان ارتكاب الجنائيات أو
الجناح من الوسائل التي لوحظت في الوصول اليه حتى ولو لم يأتوا
لأي عمل سوى مجرد اتقايمهم على انشاء هذه الجمعية (راجع ١٥

فبراير سنة ١٩١٣ مج ١٤ ص ١٠٧ ون ٣٠ يونيو سنة ١٩١٧ مج ١٨ ص ١٨١)

٥ — والاتفاق الجنائي جريمة مستمرة فليس حصول الاتفاق هو المعاقب عليه بالمادة ٤٧ مكررة بل حالة الاتفاق . وهذه الحالة تستمر من وقت وقوع الاتفاق الى الوقت الذى ينفذ فيه مع توفر أركانه المكونة له . ومن ثم لا عبرة بمحل وقوع الاتفاق كأن يحصل فى الاستانة وينفذ فى مصر لان حالة الاتفاق مستمرة (ن ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ مج ١٤ ص ٢٧)

٦ — تطبيقات المحاكم — حضر المتهم الى القطر المصرى ومعه منشورات ثورية لتوزع فى القطر تنفيذاً للاتفاق الجنائي الذى وقع فى الاستانة وقبل البدء فى توزيع هذه المنشورات التقى القبض عليه . فقررت محكمة النقض ان حالة المتهم تدخل تحت نص المادة ٤٧ مكررة ولا يهم اذا كانت الجريمة معاقب عليها فى تركيا أو لا (ن ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ مج ١٤ ص ٢٧)

— اتحد جملة أشخاص وهم تحت ماهل الغضب الوقتى وبلا ترتيب سابق وساروا فى طريقهم باتفاقهم معاً بقصد الاعتداء بالقوة على أشخاص وأملاك خصومهم ولكنهم قبل أن يرتكبوا عملاً ما عدلوا عن قصدهم بأرادتهم فحكم بأن هذه الوقائع لا تقع تحت احكام المادة ٤٧ مكررة ولا غيرها من مواد قانون العقوبات لان الاتفاق لم يكن منظماً ولا مستمراً (ن ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ مج ١٤ ص ١٠٢)

— تم جريمة الاتفاق الجنائي اذا اتفق جملة أشخاص على قتل شخص ما وكلفوا آخر (مقابل أجر) بتنفيذ هذا الاتفاق سواء بنفسه أو بواسطة من يختاره لذلك بصرف النظر عن كون الاتفاق،

لم ينفذ بسبب ان الشخص الموكل اليه التنفيذ أبلغ الامر للجهة

المختصة (٢٦ ن نوفمبر سنة ١٩٢١ مج ٢٣ من ٩٦)

— يعد اتفاقاً جنائياً معاقباً عليه بالمواد ٤٧٨ مكررة والفقرتين ٣٥٢

من المادة ١٥١ المعدلة بق ٣٧ سنة ١٩٢٣ اتحاد أشخاص مصريين

مع آخرين هم أعضاء الدولة الثالثة الشيوعية بروسيا على تحييد

تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية في مصر بالقوة والارهاب

وبوسائل غير مشروعة وبنشر الافكار الثورية المغايرة للبادي

الاساسية لدستور الدولة المصرية وذلك بتوزيعهم علناً نشرات

مطبوعة وغير مطبوعة والقاء مقالات في بعض المحافل العمومية

وباشهار صور لزعماء الحزب الشيوعي . وهذه النشرات والمقالات

ترمى الى التاء نظام الملكية الفردية المقرر في دستور الدولة وتزع

ملك الغير بغير الطرق المشروعة واستبداله بالنظام الشيوعي بالثورة

والقوة والارهاب (جنابات اسكندرية ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٤ المجازة ص ٢٣٣)

٧ — أما العقاب على الاتفاق الجنائي فواضح في المادة لا يحتاج الى شرح

مادة ٢٨

١ — يشترط لوجود العود قانوناً تميزه شروط (١) وجود حكم

نهائي سابق (٢) ارتكاب جريمة جديدة (٣) أن يكون العود من

الحالات الواردة بالمادة ٤٨

١ — وجود حكم نهائي سابق

٢ — يجب أن يكون الحكم السابق نهائياً غير قابل للطعن بأي

وجه من الوجوه بما فيها النقض لاحتمال فائه فطالما ان مواعيد

الطعن فيه لم تنته أو ان الطعن الذى رفع عنه لم يفصل فيه فيعتبر غير
نهائى ولا يتوفر العود (جارسون مادة ٥٦ بند ٤٤)

٣ — ويجب أن يكون هذا الحكم صادراً بعقوبة جنائية فلا
يتوفر العود فى الاحكام التأديبية كتسليم المجرمين الاحداث لوالديهم
أو تأديبهم جسمانياً أو ارسالهم الى الاصلاحية ١ ن ٢٥ بتاريخ سنة ١٩٠٨
مج ٩ عدد ٨٥ و ١٩ مارس سنة ١٩١٠ مج ١١ ص ٢١٢ و ٢١ يولييه سنة ١٩١٢
مج ١٣ ص ٢٦٣ ومجموعة منشورات لجنة المراقبة عدد ٣٧٧
٤ — ويجب أن يكون صادراً بعقوبة جنائية أو جنحة وبذلك

تخرج المخالفات ويستفاد ذلك من شروط مادة ٤٨
٥ — ويجب أن يكون صادراً من جهة اختصاص مصرية مختلطة
أو أهلية أو محكمة مخصوصة فان كان صادراً من محكمة أجنبية فلا يتوفر
العود لان القضاء للمصرى يتجاهل قانوناً الحكم الاجنبى (جرائم ولان
٢ بند ٨٩٩)

٦ — وليس من الضروري أن يكون الحكم السابق قد تنفذ ولو
تنفيذاً جزئياً حتى يتوفر العود بل يكفى ان العقوبة تكون قد
اصبحت نهائية قبل ارتكاب الجريمة الجديدة .

٧ — ويجب أن يبقى أثر العقوبة الاولى وقت ارتكاب الجريمة
الثانية فاذا زال هذا الاثر بالعمو التام فلا يتوفر العود .

٨ — ويتكون العود حتى ولو أصبح الفعل الذى صدر الحكم
من أجله غير معاقب عليه وقت ارتكاب الجريمة الثانية وذلك لان
الحكم الذى صدر لا يزال باقياً ولم يشترط الشارع فى مادة العود أن
يكون الفعل معاقباً عليه وقت ارتكاب الجريمة الثانية (جرائم ولان

٣ بند ٨٩٧ و جازو جز ٣٠ من ٧٠ واسيوط السكية ٢٠ يناير سنة ٩٢٥ الحاماة
(٤٢٣)

٩ — وإذا كان الحكم السابق صادراً مع إيقاف التنفيذ ومضى
على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً ولم
يرتكب جناية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بمقوبة
مقيدة للحرية فالحكم السابق يعتبر كأنه لم يكن وبذلك لا يتوفر
المود (مادة ٥٣)

٢ — ارتكاب جريمة جديدة

١٠ — يجب أن تكون الجريمة الجديدة جناية أو جنحة فإن
كانت مخالفة فلا يتوفر المود

ولا يلزم أن تكون الجناية أو الجنحة قد تمت بل يكفي أن
يكون هناك شروع فيهما معاقب عليه (جرائع ولا ٢ من ٤٧ هامش ١)

١١ — ويجب أن تكون الجريمة الجديدة مستقلة عن الجريمة
الأولى المحكوم فيها أي ليست من العقوبات التبعية لعقوبة أصلية.
فلا يعد عائداً من خالف شروط مراقبة البوليس لأن مخالفتها لا تعتبر
جريمة ثانية بالنسبة للجريمة الأصلية التي كانت سبباً للحكم بالمراقبة
(طنطا استئنافي ٩ أكتوبر سنة ٩١٤ مج ١٥ من ٢٣ ولجنة المراقبة بمجموعة
المنشورات الطبعة الثانية نمرة ٣٧٢)

كذلك من حكم عليه فهرب من السجن لا يعد عائداً لأن جريمة
الهروب مرتبطة بالجريمة الأصلية المحكوم بها وليست مستقلة
عنها. أما إذا هرب ثانية فيعد عائداً بالنسبة لجريمة الهروب
إلا بالنسبة للجريمة الأصلية (جارسون مادة ٥٦ بند ٩٠) — كذلك

من حكم عليه بعقوبة لهروبه من المراقبة ثم عاد الى الهرب مرة أخرى فيعتبر عائداً (قنا الابتدائية نوفمبر سنة ١٨٩٥ حقوق ١٠ ص ٢٨٢)

٣ — أن يكون العود من الحالات الواردة بالمادة ٤٨

١١ — الحالة الاولى : تشترط المادة ٤٨ فقرة اولى لاعتبار الجرم عائداً أن يحكم عليه بعقوبة جناية ثم يرتكب بعد ذلك جناية أو جنحة.

١٢ — لم يشترط القانون مدة معلومة بين ارتكاب الجناية الاولى وارتكاب الجناية أو الجنحة بعد ذلك . فيتكوّن العود طال أو قصر الزمان بين الجريمةين نظراً لجسامة الجريمة الاولى وهذا ما يسمى بالعود الدائم تفرقة للعود المؤقت الذي يشترط فيه مضي مدة معلومة بين ارتكاب الجريمة الاولى والثانية كما ورد في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٨

١٣ — وتشترط هذه الفقرة لاعتبار الجرم عائداً وجود سابقة حكم بعقوبة جناية (مبينة بالمادة ١٠) فلا يتوفر العود لو حكم عليه (مع استعمال الرأفة أو لوجود اعدار) بعقوبة الحبس من أجل جناية. (مصر ٢٢ ابريل سنة ٩١٣ مج ١٤ ص ٢٠٨) وتعتبر عقوبة الارسال الى اصلاحية الرجال الواردة بق رقم ٥ لسنة ٩٠٨ عقوبة جنائية بالنسبة للعود (مادة اولى)

١٤ — الحالة الثانية : تشترط الفقرة الثانية من المادة ٤٨ لتوفر العود (١) وجود حكم بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل (سواء كان هذا الحبس حكم به من أجل جنحة أو جناية طبقت فيها ظروف

الرافة) ثم (٢) يرتكب الجاني جنحة (سواء حكم فيها بالحبس أو بالفرامة) قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء العقوبة الاولى اذا كانت نفذت أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة اذا لم تكن نفذت. وفي الافراج تحت شرط لا يبدأ الميعاد من تاريخ الافراج بل من تاريخ انقضاء العقوبة (جرائم لولان ٢ بند ١٢٠)

فإذا كانت الجريمة الثانية جنائية أو مخالفة فلا يتوفر العود
١٥ — وتحتسب الخمس سنين بالتاريخ القمري لا الشمسي قياساً على ماورد بالمادة ٢٧٦ من قانون تحقيق الجنايات و ٢١١ مدني خصوصاً وانه عند عدم التعمين يجب احتساب التاريخ الأصح للمتهم (جرائم لولان ٢ بند ٩١٩ ودسوق الجزئية ١٨ يونيو سنة ٩١٧ الشرائع ٤ ص ٥١١ والاقتصر الجزئية ٢٤ فبراير سنة ٩١٦ مج ١٧ ص ١٠٤)

١٦ — المادة الثالثة : تشترط الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ (١) وجود عقوبة بالحبس لا تقل من سنة واحدة أو بالفرامة (سواء كان الحكم من أجل جنحة أو جنائية مع استعمال الرأفة) ثم (٢) يرتكب المجرم جنحة مماثلة للجريمة الاولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور (سنين هلالية يراجم بند ١٥)

١٧ — ونصت هذه الفقرة على ان السرقة والنصب وخيانة الامانة تعتبر جنحاً مماثلة في العود

١٨ — وقررت لجنة المراقبة القضائية بأنه لا مكان وجود جرمين مماثلتين في العود يجب أن يكون في كل منهما تعد على نفس الحق كالسرقة والنصب وخيانة الامانة فكلها تعدى على حق ملكية.

الغير (مجموعة منشورات اللجنة طبعة سنة ١٩١٣ بند ٣٧٦ وجرانمولان ٢ بند ١٣٠)

١٩. — وقد قضت المحاكم الفرنسية والمصرية بأن الشروع في

في احدى هذه الجرائم الثلاث (السرقة والنصب وخيانة الامانة)

يعتبر جريمة مماثلة لأي واحدة منها فيما يختص بالعود (راجع حكم

محكمة باريز في ٧ ابريل سنة ١٩١١ سيراى ١٨٩١ — ١ — ٢٤٠ ودالوز

١٨٩١ — ٢ — ٢٩٧ والاقصر الجزئية ٦ مايو سنة ١٩١٥ مج ١٦ ص

١٣٧ ومجموعة منشورات لجنة المراقبة الطبية الثانية بند ٣٧٤)

٢٠. — وقضت محكمة النقض بأن المشاركة في جنحة ونفس الجنحة

جريمتان مماثلتان لبعضهما من حيث العود (ن ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ مج

٤ ص ٨٩)

٢١. — وحكم بأن تبديد المقولات المحجوزة لا يعتبر جنحة مماثلة

للسرقة بالنسبة للعود الوارد بالفقرة الثالثة من المادة ٤٨ (شرين الجزئية

١٩ يولي سنة ١٩١٦ مج ١٧ ص ٢٠٤ وراجع جرانمولان ٢ بند ١٢٩٩-١٣١)

٢٢. — وحكم بأن اخفاء الاشياء المسروقة تعد جريمة مماثلة للسرقة

بالنسبة للعود (اسيوط ٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ مج ٢١ ص ١٥٩ وكفر الشيخ

٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ مج ٢١ ص ٦١ وجارسون بند ١٩٩ ص ١٢٠ وعكس

ذلك جرانمولان ٢ بند ٩٣٢)

(تمة)

٢٣. — ومن الضروري أن يذكر في الحكم أركان العود المنوّه

عنها بالمادة ٤٨ (مثل نوع الجريمة السابقة والعقوبة المحكوم بها

وتاريخ الحكم) فان هذه البيانات ضرورية حتى يتسنى لمحكمة

النقض أن تعرف اذا كانت المحكمة أخطأت في تطبيق القانون

أم لا . ومجرد الاحالة على تذكرة السوابق لا تكفى في هذه الحالة

(٢٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠ مج ٢ ص ٢٤٠)

٢٤ — وبلاحظ ان المادة ٤٨ تسرى قواعدها على الجرائم

المنصوص عنها في القوانين المخصوصة الا اذا نص في نفس هذه

القوانين على خلاف هذه القواعد (مادة ٨ عقوبات وقتا الابتدائية .

نوفبر سنة ١٨٩٥ حقوق ١٠ ص ٢٨٢)

وتطبيقاً لذلك قضت المحاكم بأنه لا يعد المتهم باحراز الحشيش

المعاقب عليه بالامر العالي الصادر في ١٥ مارس سنة ١٨٨٤ عائداً

اذا مضت الخمس سنوات الواردة بالفقرة الثالثة من المادة ٤٨ فيما

يتعلق بالعود غلوا الامر العالي المشار اليه من نص خاص في هذا

الشان (طنطا الجزئية ٩ نوفبر سنة ١٩٢٠ مج ٢٢ ص ٢٤٢)

مادة ٤٩

١ — نصت هذه المادة على تشديد عقوبة العود الى أن تتجاوز

الحد الأقصى المقرر للجريمة بشروط واضحة بالمادة

٢ — ولكن يلاحظ أن تشديد العقوبة هو اختياري للقاضي

لان المادة أجازت له ذلك ولم تلزمه به ومن المسلم به أيضاً أن

تشديد العقوبة هو من النظام العام والمحاكمة تطبيق قواعد العود

من تلقاء نفسها ولو لم تطلب النيابة ذلك (كفر الشيخ ٥ نوفبر سنة ١٩١٩

مج ٢١ ص ٦١ و جرائعولان ٢ بند ٩٤٢ و مجموعة منشورات لجنة الرأية بند ٣٧٩)

٣ — ويجوز طلب تطبيق مواد العود لأول مرة أمام محكمة ثاني

درجة اذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العمومية فقط

ولكن ليس لها ذلك اذا كان الاستئناف حاصلًا من المتهم وحده

(استئناف اول مايو سنة ١٩٠٠ مج ٢ ص ١٠٩ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠١ مج

٤ ص ١٢ و جرائعولان ٢ بند ٩٤٢)

٤ — ويلاحظ أن المادة ٤٩ لا تنطبق إلا على أحوال العود الثلاث المنصوص عنها في المادة ٤٨ فقط لأن العبارة الواردة في المادة المذكورة وهي (يعتبر عائداً) لا تبين كل أنواع العود لأن أنواعاً أخرى قد نص عليها قانوناً كما في قانون التشرد (تعليقات الحفانية) .

٥ — وأحكام العود لا تسرى على المجرم الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة (مادة ٦٥) كذلك يستثنى من حكم المادة ٤٩ الأحوال الواردة بالمادتين ٥٠ و ٥١ والقانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الأجرام .

٦ — وبمقتضى المادة ٨ عقوبات لا تنطبق المادة ٤٩ على الجرائم الوارد ذكرها في قوانين خاصة إلا إذا خلت تلك القوانين من نص صريح وقد نصت المادة ٦ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتشرد على العود وقررت له جريمة أشد من المنصوص عنها بالمادة ٤٩ عقوبات (راجع منشور لجنة المراقبة القضائية في ٢٤ أبريل سنة ١٩١٠ في كتاب التطبيقات لسيد الهادي بك الجندی) .

● ● مادة

١ — عرف المشرع العائد في المادة ٤٨ وشدد عقوبته تشديداً عادياً في مادة ٤٩ وتشديداً استثنائياً في المواد ٥٠ و ٥١ فقرر في المادة ٥٠ عقوبة الأشغال الشاقة بدلاً من تطبيق أحكام المادة ٤٩ لرذع الأشخاص الذين اتخذوا السرقة وسلب مال الغير مهنة لهم واعتبر إخفاء الأشياء المسروقة والنصب وخيانة الأمانة والتزوير والشروع فيها مماثلة للسرقة لأنها كلها ترمى إلى اختلاس مال الغير

٢ — ويشترط لتطبيق المادة ٥٠ ثلاثة شروط : —

(الشرط الاول) أن يكون المجرم قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل — أو بثلاث عقوبات للحرية أحدهما على الأقل لمدة سنة أو أكثر . وتكون تلك العقوبات صادرة لسرقة أو اخفاء أمتياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم

ويلاحظ أنه لا يجوز مبدئياً أن يحصل أن مجرمًا يكون له ثلاث سوابق دون أن تكون احدها على الأقل حكم عليه فيها بسنة أو بأكثر من سنة (تنهايات عمومية على قانون العقوبات)

ولم يشترط القانون في المادة ٥٠ مدة معينة تمضي على السوابق المشار إليها وعلى ذلك فتطبق المادة مهما كان تاريخ السوابق . ما دامت أحدثها لم تسقط بمضي المدة (ن ٢٣ يناير سنة ١٩٠٥ مع ٦ ص ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ ديسبر سنة ١٩١٣ مع ١٥ ص ٦٨)

ويجب في الأحكام الصادرة في الجرائم السابقة أن تكون كلها أصبحت نهائية وقت ارتكاب الجريمة التي يحاكم المجرم من من أجلها وان كان هذا الشرط لم ينص عليه صراحة في المادة ٥٠ . ولم يتعرض له أحكام المحاكم (جرائم لولان ٢ بند ١٥٥ و ١٦٥)

ويجب أن تكون عقوبة الحبس لمدة سنة التي سبق الحكم بها على المتهم قد صدرت من أجل تهمة واحدة وليست مجموع مدد عن تهم متعددة فمثلا الشخص الذي حكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة أقل من سنة ثم حكم عليه بحكم واحد بالحبس سنة ونصف نظير ثلاث تهم لكل منها ستة شهور فكان جملة سوابق المتهم خمس ليس في احدها عقوبة بلغت سنة فلا

تنطبق عليه المادة ٥٠٠ (الزنازيق الابتدائية ٣ مارس سنة ١٩١٨ مج ١٩ ص ١٣٠) ولا يشترط أن تكون العقوبات السابقة بأحكام متفرقة بل يكفي أن تكون العقوبات أو الثلاث المقيدة للحرية صادرة ولو بحكم واحد لأن النص عدد العقوبات لا الأحكام الصادرة بها (جرائم ولان ٢ بند ٩٥٧ و ٩٥٨ ومجموعه منشورات لجنة المراقبة بند ٣٧٨) (الشرط الثاني) ان يعود المجرم بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات المقيدة للحرية الى ارتكاب جنحة سرقة او اخفاء اشياء مسروقة او نصب او خيانة امانة او تزوير.

— واول ما يدعو الى الملاحظة هو ان القانون لم يذكر الشروع ضمن الجرائم التي يعود المجرم الى ارتكابها كما فعل في الجرائم التي يكون المجرم سبق الحكم عليه من اجلها وقد ادى ذلك الى اختلاف آراء المحاكم فبعضها اشترط وجوب ارتكاب الفعل التام في الجرائم المبينة آفا ولا يكفي الشروع فيها لتكوين العود المنصوص عنه بالمادة لعدم النص على ذلك (راجع بهذا المعنى ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٥ مج ٧ ص ٣٦ — وامر احالة ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٩ مج ١١ ص ٦٣ ون ١٦ ابريل سنة ١٩١٠ مج ١١ ص ٢٨٣ ون ٢٨ يولييه سنة ١٩١٩ مج ٢١ ص ١) .

والبعض الآخر لم يفرق بين الشروع والفعل التام اعتمادا على ان قول المادة « ارتكابه لجنحة سرقة » تشمل الاثنين لان كلاهما منها جنحة يعاقب عليها القانون (مصر الابتدائية ٥ فبراير سنة ١٩٠٥ حقوق ٢٠ ص ٣٧) ويفضل بعض الشراح الرأي الاول لانه في القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام نص على الشروع في المادة الاولى منه ولم ينص عليه في الثانية:

ويستنتج من ذلك ان عدم ذكر الشروع في المادة ٥٠ كان عن قصد لا عن سهو (كامل بك مرسى ص ٣٩٤)

(الشرط الثالث) يجب أن يكون المتهم عائدا طبقا لاحدى الحالات المبينة في المادة ٤٨ أى أن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية (٤٨ فقرة أولى) بصرف النظر عن المدة التى مضت عليها أو بالحبس طبقاً للشروط الواردة بالفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٤٨ (جرانولان ٢ بند ٩٤٨)

— ويجب ملاحظة انه لا يمكن تفسير المادتين ٥٠ و ٥١ كانها منفصلتين بل يجب ارتباطهما بالمادتين ٤٨ و ٤٩ (جرانولان ٢ بند ٩٤٩) — فاذا لم يكن المتهم عائدا طبقا لشروط المادة ٤٨ فلا تنطبق عليه المادة ٥٠ كالشخص الذى لم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية . ومضت خمس سنين على آخر مرة حبس فيها (تذنيقات الحفائية)

— وليس من الضروري أن يكون سبب اعتبار المتهم عائدا بمقتضى المادة ٤٨ هو لا ارتكابه احدى الجرائم الواردة بالمادة ٥٠ لان القانون لم يشترط ذلك

— ولا يلتفت الى الزمان الذى مضى بين العقوبات السابقة والعقوبة التى أصبح بها المتهم عائداً (القضاء الاهلى المجموعة الثانية بند ٧٩٦)

— والجرائم السابقة تثبت من تقديم ورقة السوابق التى يؤخذ

عليها عادة بصمة أصابع المتهم فاذا أهملت النيابة فى تقديمها وحكم على الشخص باعتباره خالى السوابق فلا يمكن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض باعتبار وجود خطأ فى تطبيق القانون لانه لم يكن فى وسع المحكمة الا اعتباره خالى السوابق وللمتهم الحق فى أن يستفيد

من إهمال النيابة (ن ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ مج ٢٢ ص ٦٦)

— أما عن صحة الاستدلال ببصمة الاصابع فقد جاء في التعليمات العمومية على قانون العقوبات ص ١١ «أن التجارب دلت على استحالة تماثل طوابع أصابع شخصين . وان توافق آثار الاصابع ربما كان أصدق ما يقدم من الأدلة على حقيقة الشخصية فعلى القاضى حينئذ أن يقبل كون طوابع الاصابع قاطعة فى الدعوى .

٣ — العقوبة — نصت المادة ٥٠ على أن للقاضى فى حالة العود الوارد بهذه المادة أن يحكم بالاشغال الشاقة من سنتين إلى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة ٤٩؛ ويؤخذ من ذلك أن عقوبة الاشغال الشاقة متروكة لمحض اختيار قاضى الموضوع بدليل قول المادة «فللقاضى أن يحكم ألغ» فهو الذى يرى اذا كان هناك ضرورة لتشديد العقوبة من عدمها فى هذه الحالة . ولهذا السبب لا يقبل الطعن أمام محكمة النقض فى حكم قاضى الموضوع بهذا الشأن حتى ولو كان حكمه مبنياً على خطأ فى تفسير المادة ٥٠ عقوبات التى شددت العقوبة بمقتضاها (ن ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٣ مج ١٥ ص ٦٨)

٤ — الافتصاص — ولما كانت عقوبة الاشغال الشاقة عقوبة جنائية ولا يمكن للقاضى الجزئى أن يطبقها فقد حكمت بعض المحاكم بأن القاضى الجزئى غير مختص (استئناف ١٢ يونيو سنة ١٩٠٤ مج ٦ ص ٣٥ و ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤ مج ٦ ص ٤١ ون ٢١ يناير سنة ١٩٠٥ مج ٦ ص ١٠٤) — وقضت محكمة النقض بأنه يجب على محكمة الجنج إذا رأت

ضرورة تشديد العقوبة والحكم بالاشغال الشاقة أن تحكم بعدم اختصاصها ولولم تطلب النيابة لان ذلك من النظام العام (ن ٢٠ أكتوبر سنة ٩٢٠ مج ٢٢ ص ٦٦)

— وقضت محكمة الاستئناف بان كلمة قاضي الواردة في المادة ٥٠ للراد بها معناها العام أى « محكمة » مها كان عدد القضاة المركبة منهم ولا محل لقصر هذه الكلمة على المحكمة الجزئية (استئناف ٣ بوليه سنة ٩٠٤ مج ٦ ص ٣٨)

— وقضت بعض المحاكم باختصاصها (ملنطا اول اغسطس سنة ٩٠٤ الاستقلال ٤ ص ٤٣٤)

— والرأى الاول الذى قرره محكمة النقض هو الراجع
بالمعول عليه

(قانون رقم ٥ سنة ٩٠٨)

٥ — لم يكتف المشرع بعقوبة الاشغال الشاقة التى نص عليها بالمادة ٥٠ بل أراد استبعاد العائد الذى يرى القاضى ان وجوده خطراً على المجتمع فاصدق قانون المجرمين المعتادين على الاجرام (راجع ص ١٥٩) الذى يمكن للمحكمة بمقتضاه إرسال العائد الى محل مخصوص يسجن فيه بدون أن يحدد القاضى المدة التى يمكنها فيه بل يحددها وزير الحفانية بشرط ان لا تزيد مدة سجنه فيه عن ست سنين (المادة الاولى) أو عن عشر سنين (المادة الثانية) بشروط مخصوصة فى كل منها

٦ — وجعل القانون المشار اليه حق توقيع العقوبة المنصوص عنها بالمادة الاولى اختيارية للمحكمة والعقوبة المنصوص عنها بالمادة الثانية الزامية يجب الحكم بها اذا توفرت شروطها

٧ — وقد نصت المادة الاولى على انه « إذا ارتكب العائد في.

حكم المادة ٥٠ من قانون العقوبات جريمة من الجرائم المنصوص.
عليها في هذه المادة أو شرع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضي.

بدلاً من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة
أن يقرر انه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر بإرساله إلى محل خاص
تعيينه الحكومة يسجن فيه إلى أن يأمر ناظر الحفائية بالافراج عنه.
ولا تزيد مدة هذا السجن عن ست سنين - ويعتبر السجن في المحل.
المنصوص عليه في هذا القانون عقوبة جنائية من حيث العود »

— يلاحظ أن هذه المادة أوسع مجالاً من المادة ٥٠ لانها

تتناول ايضاً حالة الشروع في الجرائم التي يعود المتهم الى ارتكابها
مع ان المادة ٥٠ لم تذكر حالة الشروع فيها (راجع الشرط الثاني من
المادة ٥٠) ولذلك قضت المحاكم بأنه يجوز ارسال العائد في حكم المادة:

٥٠ عقوبات الى المحل الخاص الذي تعينه الحكومة لسجن المجرمين.

المعتادين على الاجرام طبقاً للمادة الاولى من قانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ إذا

ارتكب شروعا في جنحة من الجنح المبينة بالمادة ٥٠ ولو أنه لا يمكن.

تطبيق هذه المادة عليه وعقابه بالاشغال الشاقة (ن ٢٠ نوفمبر سنة

١٩٠٩ مج ١١ ص ٤٠ ون ١٦ ابريل سنة ١٩١٠ مج ١١ عدد ١٠٥ ومنشور

لجنة المراقبة نمرة ٢ عمومي مج ١٢ من ٢٩٥ والحاشية ون ٢٢ يونيو سنة

١٩١٣ مج ١٤ ص ٢٧٠) :

والمقصود من عبارة العائد الواردة في المادة الاولى من قانون

نمرة ٥ سنة ١٩٠٨ هو العائد الذي تكون سوابقه هي المذكورة بالمادة.

٥٠ عقوبات لا الذي سبق الحكم عليه بالاشغال الشاقة بمقتضى

المادة المذكورة (ن ١٦ ابريل سنة ١٩١٠ مج ١١ ص ٢٨٣ ون ٢٦ سبتمبر

سنة ١٩٤٤ مج ١٦ ص ٦)

وبلاحظ ان القانون اعتبر عقوبة الارسال الى المحل المخصوص
عقوبة جنائية بالنسبة للعود ولذلك تختص محكمة الجنايات دون
سواها بمحاكمة الاشخاص المراد تطبيق القانون عليهم («نتور لجنة
المراقبة نمرة ٢ عموى مج ١٢ ص ٢٩٦ وأمر احالة ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٩ مج ١١ عدد ٢٣)
٨ — وقد نصت المادة الثانية من القانون المذكور بأنه يجب الحكم
بمقتضى المادة السابقة على كل مائد سبق الحكم عليه بالسجن في
محل خاص بمقتضى هذا القانون أو بالاشغال الشاقة بمقتضى المادة
٥٠ من قانون العقوبات ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها
في المادة ٥٠ المذكورة مدة الافراج عنه تحت شرط أو في مدى
سنتين من يوم الافراج عنه افراجاً نهائياً وفي هذه الحالة يجوز
ابلاغ مدة السجن الى عشر سنين »

وبلاحظ ان العقوبة الواردة بهذه المادة هي الزامية يجب على
القاضي الحكم بها متى توفرت شروطها (خلافاً للمادة الاولى فانها
اختيارية) . ويجب لتطبيقها (أولاً) أن يكون سبق الحكم على
العائد بالارسال الى محل خاص طبقاً لقانون معتادى الاجرام أو
سبق الحكم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة تطبيقاً للمادة ٥٠ وبلاحظ
ان المادة الاولى من القانون كما سبق القول لا تشترط عقوبة المادة
٥٠ بل تكون سوابق العائد هي المذكورة بالمادة ٥٠ (ثانياً)
أن يرجع العائد الى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها
بالمادة ٥٠ وهي جتحة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو

خيانة أمانة أو تزوير . ولم تذكر المادة الثانية الشروع في هذه الجرائم كما فعلت المادة الأولى ولذلك لا تنطبق المادة الثانية على حالة الشروع في ارتكاب جنحة من الجناح المبينة بالمادة ٥٠ (أمر احالة ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٩ مج ١٩ ص ٦٣)
٩- — ومحاكمة الجنايات هي المختصة بتطبيق هذه المادة كما سبق القول .
في المادة الأولى لان عقوبتها جنائية

مادة ٥١

١ — يجب لتوفر هذه المادة (١) أن يكون المتهم عائدا بمقتضى المادة ٤٨ وقد سبق شرح ذلك بالتفصيل في المادة ٥٠ (راجع الشرط الثالث ص ٢٨٩)
(٢) أن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها لمدة سنة أو أكثر وذلك لارتكابه جريمة من المنصوص عليها بالمواد ٣١٠ و ٣١١ و ٣٢١ و ٣٢٢ (راجع شرح الشرط الاول من المادة ٥٠ ص ٢٨٧ فكله ينطبق على حالة المسادة ٥١ مع مراعاة اختلاف الجرائم المحكوم من أجلها)
(٣) أن يرجع المتهم في ارتكاب جريمة من المنصوص عليها بالمادتين ٣١٠ و ٣٢١ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السابقة (راجع شرح الشرط الثاني من مادة ٥٠ ص ٢٨٨ لانه ينطبق مع مراعاة نوع الجرائم)
٣ — ومن الضروري في العود الوارد بالمادتين ٥٠ و ٥١ أن يذكر في الحكم أركان العود (نوع الجريمة السابقة والعقوبة المحكوم بها)

وتاريخ الحكم) فان هذه البيانات ضرورية حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تعرف اذا كانت المحكمة أخطأت في تطبيق القانون أم لا .
وبجرد الاحالة على تذكرة السوابق لا تكفى في هذه الحالة
(ن ٢٢ ديسمبر سنة ١٠٠٠ مج ٢ ص ٢٤)

مادة ٥٢

١ — الغرض من تشريع هذه المادة وما بعدها الى المادة ٥٤ هو وقاية من يرتكبون الجرائم لأول مرة من تأثيرات السجون المفسدة للاخلاق كلما كان هناك أمل في ان هذه الرأفة لا تكون في غير موضعها . لان نجاح ذلك مرتبط بالضرورة بالكيفية التي يتصرف بها القضاة في الحق الخول لهم اذ لا شيء أضر بمصالح العدالة من أن يظن الجانون ان لا عقاب على أول جريمة يرتكبونها (تاليقات الحفانية)
٢ — لذلك جاء بالنتيجة العمومية لتنقيح القوانين ص ١١ « لكي يؤمر بإيقاف تنفيذ الحكم يجب أن يكون القاضي مقتنعاً بأن المتهم لم يفعل ما فعله عن ميل الى ارتكاب الجرائم بل بدافع فجائي أو لعدم تبصر في العواقب وبأن في الحبس خطراً على حالته الادبية أو مائلاً قوياً من استمراره على اكتساب معيشته وبأن في إيقاف التنفيذ أملاً في انه يستقيم بعد ذلك ويعيش عيشة مرضية
٣ — وأوجبت تعليمات النياية العمومية على أعضاء النيابة عدم طلب إيقاف تنفيذ الحكم بعقوبة في أى حال من الاحوال بل اللازم أن يتركوا طلب ذلك الى المتهم . بل وعليهم استئناف الاحكام الصادرة مع إيقاف التنفيذ اذا لم يكن من الملائم صدور الحكم فيها بهذه الكيفية

٤ — ويلاحظ أن الحكم مع إيقاف التنفيذ هو عقوبة اختيارية يجوز للقاضي أن يحكم بها وعليه أن يبين سبب الحكم بها . ويجوز ذلك أيضاً لمحكمة ثانية درجة (كامل بك مرسى بند ٥١٩)

٥ — والحكم مع إيقاف التنفيذ لا يجوز في الجنايات لأهميتها حتى ولو لم يحكم فيها إلا بالحبس عند استعمال الرأفة أو وجود اعداء مخفية (جرائم ولان ٢ بند ١٠١٢) ويرى بعضهم جواز الحكم مع إيقاف التنفيذ في هذه الحالة لتحول الجناية الى جنحة (كامل بك مرسى بند ٥١٥)

ولكن لو وصفت الواقعة بأنها جناية وتبين لمحكمة الجنايات انها جنحة وحكت فيها بصفقتها جنحة فيجوز لها أن تأمر بإيقاف التنفيذ متى حكمت بالحبس أقل من سنة

٦ — والحكم مع إيقاف التنفيذ لا يجوز في المخالفات لعدم وجود طريقة لمعرفة السوابق في المخالفات لانها لا تقيد في تذكرة السوابق

٧ — ويشترط لتطبيق المادة ٥٢ ما يأتي :-

(أولاً) أن لا يكون قد سبق الحكم على المتهم (١) بعقوبة جناية (٢) أو بالحبس أكثر من اسبوع بشرط ان لا يكون قد صدر عن هذه العقوبة عفو أو النيت بطريق التماس اعادة النظر المنصوص عليه بالمادة ٢٣٣ تحقيق جنائيات (جرائم ولان ٢ بند ١٠٠٩) وليس من الضروري في حالة سبق الحكم بالحبس ان تكون الجريمةتان متماثلتين (ن ٥ مايو سنة ٩١٧ مج ١٨ ص ١٥٥) وعلى ذلك فالمتهم الذي يجوز الحكم عليه بإيقاف التنفيذ هو (١) الذي لم يقدم للمحاكمة مطلقاً أو قدم وبرىء (٢) أو حكم عليه في جنحة أو مخالفة بالفرامة

فقط أو بالحبس اسبوعاً أو أقل

(ثانياً) ان يكون الحكم صادراً بالحبس أقل من سنة في جنحة غير المنصوص عليها بالمواد ١٨٣ (تزوير في أوراق عرفية) و٢٣٣ (هتك العرض) و٢٣٣ افساد الاخلاق

٨- فلا يجوز الحكم مع إيقاف التنفيذ في الجنايات ولا في الثلاث

جنح المذكورة آنفاً ولا في الاحكام الصادرة في الجنح الاخرى بالحبس سنة فاكثراً. أو بالرامة فقط فاذا كان الحكم صادراً بالحبس والرامة معا فيجوز للقاضي إيقاف التنفيذ بالنسبة للحبس لعدم وجود نص يمنع من ذلك (جرائدولان ٢ بند ١٠١٩)

٩- وإيقاف التنفيذ لا يؤثر مطلقاً على العقوبات الاخرى

التي قد يشتمل عليها ذلك الحكم كدفع التعويضات أو الرامة أو المصاريف التي يمكن ان يكون محكوماً بها على الجاني ولا يمنع كذلك من تنفيذ العزل أو المصادرة (تليقات الحفانية)

مادة ٥٣

١- نصت هذه المادة على حالتين الاولى رجوع قوة التنفيذ الى الحكم (٥٣ فقرة أولى) والثانية زوال أثر الحكم الصادر مع إيقاف التنفيذ (٥٣ فقرة ثانية)

٢- الحالة الاولى- وجوب تنفيذ الحكم الاول : نصت

الفقرة الثانية من المادة ٣٥ على انه اذا ارتكب المحكوم عليه مع إيقاف التنفيذ جنائية أو جنحة في ظرف خمس سنين من تاريخ صدور

الحكم نهائياً وحكم عليه من اجلها حكماً نهائياً يعقوبة مقيدة للحرية
فيصبح الحكم الاول واجب التنفيذ ولا تدخل العقوبة الاولى في
الثانية

٣ — تشترط هذه الفقرة ثلاثة شروط (الاول) ان يكون
الفعل الذي عاد اليه المحكوم عليه مع ايقاف التنفيذ هو جناية أو
جنحة فان ارتكب مخالفة فلا يصبح الحكم الاول واجب التنفيذ
(الثاني) يجب ان يرتكب الجناية أو الجنحة في ظرف
خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً والحكم النهائي هو
للصادر من درجة نهائية ولا يمكن الطعن فيه أو من درجة ابتدائية
ومضت مواعيد الطعن عليه .

— ويكفي ان يرتكب الجناية أو الجنحة في ظرف هذه المدة .
ولم يصدر الحكم عليه الا بعد انقضاءها لان نص المادة واضح في
ان الارتكاب يجب ان يكون في الميعاد المذكور لا الحكم
— ويجب احتساب الخمس سنين بالتاريخ الهجري قياساً على

مدد سقوط العقوبة (راجع مادتي ٢٧٦ و ٢٧٧ تحقيق جنايات)
(الثالث) ان يحكم عليه من اجل الجناية أو الجنحة
حكماً نهائياً يعقوبة مقيدة للحرية فيجب ان يصبح الحكم الثاني
نهائياً بمعنى أنه يكون قد صدر من درجة نهائية أو من درجة ابتدائية
ومضت عليه مواعيد الطعن

— ويجب ان يكون الحكم يعقوبة مقيدة للحرية أى بالاشغال .
الشاقة أو بالسجن أو بالحبس فان كان بالغرامة فلا يجب تنفيذ

الحكم الاول عليه

٤ — ويترتب على توفر شروط الفقرة ٢ من المادة ٥٣ ان الحكم الاول الصادر مع ايقاف التنفيذ يصبح حتماً واجب التنفيذ فتتخذ العقوبة الاولى والعقوبة الثانية على المحكوم عليه

٥ — وقول المادة « ولا تدخل العقوبة الاولى في الثانية » مقصود بها استثناء هذه الحالة من قاعدة جب العقوبات المنصوص عليها بالمادة ٣٥ فمثلاً لو ارتكب المحكوم عليه مع ايقاف التنفيذ جريمة وحكم عليه بالاشغال الشاقة فهذه لا تجب العقوبة المقيدة للحرية الصادر بها الحكم الاول خلافاً للقاعدة الواردة بالمادة ٣٥ بل يستوفى العقوبتين حتماً

٦ — الحالة الثانية - زوال أثر الحكم الاول : نصت الفقرة الاولى من المادة ٥٣ على ان الحكم الصادر مع ايقاف التنفيذ يعتبر كأن لم يكن اذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً ولم يرتكب جريمة او جنحة حكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية

٧ — وشروط هذه الحالة هي نفس الثلاثة شروط السابقة أما ما يترتب عليها فهو زوال أثر الحكم وقد انتقد على النص لان العقوبة في الواقع هي التي تزول لا الحكم (كامل بك مرسى هامش ص ٤١٤)

٨ — وينبني على زوال العقوبة (١) عدم احتسابها سابقة للمتهم اذا عاد الى ارتكاب جريمة اخرى أى لا يعتبر عائداً (٢) يعاقب المحكوم عليه نهائياً من العقوبة التي كان تنفيذها موقوفاً

ولكن يبقى المحكوم عليه ملزماً بالمصاريف والتعويضات سواء
 للحكومة أو للمجنى عليه (جرائدولان ٢ بند ١٠٤٣)
 ٩ — كذلك فالحكم مع إيقاف التنفيذ يكون مانعاً من الامر
 بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه .
 (مادة ٥٣ فقرة اولى) فإذا قضت المحكمة بتنفيذ حكم خلافا لهذا
 النص وجب نقضه وللمحكمة النقض تعديل الحكم فيما يختص بإيقاف
 تنفيذ العقوبة (ن ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ مج ٢٢ ص ٢٠١)

مادة ٥٤

١ — أوجبت هذه المادة على القاضى بعد النطق بإيقاف التنفيذ
 ان يندر المحكوم عليه علنا فى الجلسة بأنه لو حكم عليه مرة أخرى
 بالعقوبة مقيدة للحرية من اجل جناية أو جنحة يرتكبها فى ظرف
 خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً تنفذ عليه العقوبة
 الاولى بتمامها بدون ادخالها فى الثانية أى أنه يستوفى العقوبتين
 (راجع بند ٥ مادة ٥٣) علاوة على ان العقوبات المقررة للعود
 تتوقع عليه طبقا لنص المادتين ٤٨ و ٤٩

٢ — والمادة اوجبت على القاضى اجراء هذا الانذار فاذا لم يكن
 المحكوم عليه حاضرا فى جلسة النطق بالحكم فن المستحسن تأجيل
 النطق به الى جلسة أخرى تعانه بها النيابة حتى يحضر ويسمع هذا
 الانذار فان فى ذلك مطابقة لروح القانون (قرار لجنة المراقبة نمرة ١١
 عمومى المذكور تحت مادة ٤٤ يكتب عبد الهادى بك الجندى)

مادة ٥٥

١ — يحسن قبل شرح هذه المادة ان نلخص الفرق بين (١) الاسباب المعدمة للمسؤولية الجنائية (٢) واسباب الاباحة (٣) وموانع العقاب

(١) الاسباب المعدمة للمسؤولية : هي اسباب شخصية تتعلق بحالة الشخص فتهدم ادراكه او ارادته او هما معا كالاكراه (مادة ٥٦) والجنون (مادة ٥٧) والقبوية (مادة ٥٨) وحسن النية اى الاعتقاد بان العمل مشروع (مادة ٥٨) وحدائث السن (مادة ٥٩ وما بعدها)

(٢) اسباب الاباحة : هي اسباب مادية تتعلق بالفعل لا بالشخص. وينبنى عليها انعدام المسؤولية لان الفاعل متمتع بادراكه وارادته ولكن العمل في ذاته يبرره القانون كاتيان فعل عملا بحق مقرر في الشريعة (مادة ٥٥) واتيان الموظف عملا اطاعة لأمر رؤسائه او تنفيذا للقوانين (مادة ٥٨) وحالة الدفاع الشرعى (مادة ٢٠٩ وما بعدها)

(٣) موانع العقاب : هي أسباب تعفى الجانى من العقوبة ولكنها لا تعدم المسؤولية الجنائية مثل معافاة المنصوص عليهم في المواد ٤٧ مكررة فقرة ٥ و ٨٥ فقرة ٢ و ٨٧ و ٩٣ و ١٢٦ فقرة ٥ و ١٢٦ مكررة فقرة ٤ و ١٢٧ فقرة ٢ و ١٧٣ و ١٧٨ و ٢٥٣ و ٢٦٩ — والفرق بين الاسباب الشخصية المعدمة للمسؤولية والاسباب المادية (او اسباب الاباحة) هي ان الاولى متعلقة بشخص المجرم.

فينتفع هو شخصيا منها دون الشركاء او الفاعلين الاصليين الآخرين
الذين لا توجد عندهم هذه الاسباب والثانية متعلقة بالفعل فتعدم
نفس الجريمة وبذلك ينتفع بها الفاعلون والشركاء

— كذلك في الاولى تنعدم المسؤولية الجنائية عن الشخص
ولكن تبقى مسؤوليته المدنية فيقضى للمجنى عليه بالتعويض ضده—
اما في اسباب الاباحة فتعدم المسؤولية الجنائية والمدنية أيضا
٣ — والفرق بين موانع العقاب وبين اسباب انعدام المسؤولية
بنوعها (الشخصية والمادية) يتلخص فيما يأتى : —

(١) في موانع العقاب يحكم القاضي بمعافة المتهم من العقاب واما
في اسباب انعدام المسؤولية فيحكم ببراءته

(٢) تنعدم المسؤولية المدنية في حالة وجود اسباب اباحة ولا
تنعدم في حالة وجود موانع عقاب

(٣) من يعافى من العقاب يجوز الحكم عليه بالمصاريف مع انه
لا يجوز الحكم بها على المحكوم ببراءته اللهم الا اذا كان بالدعوى
مدع بحق مدنى (جرائعولان ٢ بند ١٠٥٣)

٤ — والمادة ٥٥ زيدت بمعرفة لجنة مجلس شورى القوانين حتى
يخرج من العقوبة من له حق التأديب كالوالد والوالدة والوصى
والاستاذ ونحوهم فان لهم ذلك الحق بمقتضى الشريعة وليس لهم
قصد جنائى فيما يقع منهم لتجردهم من نية الاجرام غير انه يبقى
ان يقال فى هذه الحالة التى ذكرت على سبيل التمثيل ان الوالد الذى
يتخطى حدود التأديب المقبول عقلا لا يكون تحت حماية القانون
(محضر مجلس الشورى وتعليقات الحاقانية بكتاب عبد الهادى بك الجندى تحت
مادة ٥٥)

٥ — والحالة التي قررتها هذه المادة تعد من الاسباب المادية التي تعدم المسؤولية الجنائية والمدنية ويترتب عليها الحكم بالبراءة فينتفع منها الفاعلون والشركاء

٦ — والمقصود من لفظ شريعة هو القانون الوضعي ويشمل اللفظ ايضاً احكام الشريعة الاسلامية

٧ — ويشترط لتطبيق هذه المادة (١) ان يرتكب الفعل بنية حسنة (٢) وان يكون الفعل المرتكب من الحقوق المقررة قانوناً لمرتكب الجريمة

لذلك اذا ظهرت سوء نية المرتكب كما لو تعدى حق التأديب مثلاً فانه يعاقب بالعقوبة المقررة قانوناً للجريمة التي ارتكبها .

ويجب الرجوع الى القانون لتحديد الحق الممنوح مثلاً يرجع للشريعة الفراء لمعرفة الحد الذي ينتهي اليه حق التأديب الممنوح للزوج على زوجته . فطبقاً للمادة ٢٠٩ احوال شخصية لا يجوز للزوج تأديب زوجته الا لمعصية لم يرد في شأنها حد مقدر ولا يجوز له أصلاً أن يضربها ضرباً فاحشاً ولو بحق وبشرط أن لا يؤثر التأديب في جسمها (أى لا يترك عليه آثاراً) بحيث لا يجاوز المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات (القديم) (مذكرة عمومية من لجنة المراقبة بمرة ١٠ سنة ١٨٩٩ مج ١ ص ٩١١)

وان كان الفعل غير مقرر قانوناً لمرتكب الجريمة فان فاعله يعاقب ومثال ذلك استرداد المالك بالقوة لشيء لم يكن في حوزته فانه لا يعتبر استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون لأن القانون لا يبيح لأحد أن يقضى لنفسه بنفسه (ن ٣ يونيو سنة ٩١١ مج ١٢

ص ٢٧٥)

٨ — كذلك الشخص الذي يقبض على الجاني المتلبس بالجناية طبقاً
للمادة ٧ جنایات لا يعاقب لاستعماله حقاً مقررراً قانوناً
٩ — والسيد الذي يضرب خادمه تأديباً له لا يعاقب الا اذا
تجاوز هذا الضرب الحدود المعقولة للتأديب او كان غير مناسب لدرجة
الذنب الذي ارتكبه (ن ١١ أغسطس سنة ٩١٥ شرائع ٢ ص ٦٠)

مادة ٥٦

١ — بينا في شرح المادة ٥٥ على ان الاسباب المقدمة للمسؤولية
الجنائية هي أسباب تتعلق بحالة الشخص فتهدم ادراكه أو ارادته
أو هما معاً فتندم بذلك مسؤوليته والا كراه سبب معدم للمسؤولية
في جميع أنواع الجرائم جنائية أو جنحة أو مخالفة سواء كانت مقصودة
أم غير مقصودة لأن الجاني المكره ولو انه صحيح العقل تام
الادراك الا ان ارادته معدومة فلا مسؤولية عليه فيما يأتيه لأن
أساس المسؤولية تمام الادراك وحرية الارادة

٢ — والا كراه نومان مادی وأدبي . فالمدى يمنع الشخص مادياً
من العمل أو الترك بحيث يصبح القيام بأمر القانون أو نهيهِ مستحيلاً
لاصعباً فقط مهما كان مقدار الصعوبة وهو متسبب أما عن قوى
الطبيعة كالشاهد يمنع عن الحضور بسبب طبعي أو العاصفة تلقى
بشخص على آخر فيقتله وأما عن فعل انسان كالشاهد يعتقله آخر
لكي يمنعه عن تأدية الشهادة وأما عن فعل حيوان كراكب الفرس
اذا جمح فقتل أحد المارة بعد أن بذل راحته كل ما في وسعه لنكبح
جماحه (عقوبات مقارن لبدوى باشا ص ١٣١ واستئناف ١٦ نوفمبر سنة
١٨٩٥ قضاء سنة ٩٦ ص ٥)

٣ — والاكره الادبي او حالة الضرورة هو أن تتأثر الارادة
بخوف ضرر قريب الوقوع بحيث لا يمنع ذلك الضرر من أن يقوم
الانسان مادياً بما أمر به القانون او من أن يترك مانعاً عنه وتأثيره
يلجئ الشخص ويضطره لأن يختار احد امرين احتمال الضرر في
النفس أو ارتكاب الجريمة (المقويات المقارن ص ١٣٢) فيندفع الشخص
بضرورة لازمة الى ارتكاب الجريمة

٤ — والشخص تحت تأثير الاكره الادبي يرتكب الجريمة لا
بدافع مادي يضطره الى ارتكابها كما في الاكره المادي بل هرباً
وتخلصاً من خطر محقق به أو بغيره

٥ — ويجب التفرقة بين الاكره الادبي والدفاع الشرعي المذكور
بالمواد ٢٠٩ وما بعدها فالأول دائرته أوسع من الثاني وما الدفاع
الشرعي الاحالة من حالات الاكره الادبي والفرق بينهما (١) ان
الجريمة في حالة الاكره الادبي أو الضرورة تقع على ارباء وفي
الدفاع الشرعي تقع على معتدين (٢) وان الجريمة في الاكره الادبي
تقع لوقاية نفس المكروه او نفس غيره دون أموالها ولكن الدفاع
الشرعي يبيح في احوال مخصوصة ارتكاب الجريمة لدفع خطر
الاعتداء على المال ايضاً . (جرائعولان ٢ بند ١٠٦٣)

٦ — ويشترط في الاكره الادبي (أولاً) ان يرتكب الشخص
الجريمة ليتقى خطراً يهدد نفسه أو نفس غيره والقانون يشترط
(١) ان يكون الخطر جسيماً . فان كان خفيفاً أو كان يهدد الشخص
في المال لا في النفس فلا تتوفر حالة الاكره الادبي (٢) وان يكون

على وشك الوقوع به او بغيره فان كان مستقبلاً أو وهماً فلا يتوفر
 الاكراه الادنى (امر احالة ١٢ مارس سنة ١٩١٢ مع ١٣ ص ١٦٠)
 (٣) وان لا يكون في قدرة الفاعل منعه بطريقة اخرى غير ارتكاب
 الجريمة فلا عقاب على الطبيب الذى لا يجد وسيلة لنجاة الام في
 حالة الوضع الا بتضحية الجنين . ولا عقاب على الجار الذى يهدم
 بيت جاره المشتعل بالنار وقاية لاهل بيته (محضر مجلس الشورى)
 وذلك لان المفهوم ان الخطر الذى يهدد انسانا في شخصه أو في
 شخص عزيز عليه يفقده حرية الاختيار فلا يصنى الا الى صوت
 غريزته في الاحتفاظ بنفسه ولا يمكن أن القانون يطالب الناس
 بالمشجاعة النادرة والبطولة ليتحملوا في نفوسهم ما يراد أو ما يقع بهم
 والا يأتوا جرائمهم في نظرم حتما دون ما يهددهم (المقويات المقارن
 لبدوى باشا ص ١٣٢)

(ثانياً) يجب أن لا يكون لارادة الفاعل دخل في حلول الخطر
 الذى دفع به الى حالة الضرورة وقد قصد من ذلك (كما ورد في تعليقات
 الحفائية) الحالة التى ياتمر فيها الجاني مع آخرين لارتكاب جريمة ثم
 يدعى انه لم يكن يقصد في آخر لحظة اتيان الجريمة ولكن عاقبه
 الآخرون عن الامتناع فقتل هذا الشخص لا يعاقب من المسؤولية
 الجنائية .

٧ — وثبوت الوقائع التى تسبب عنها الاكراه الادنى متروكة لقاضى
 الموضوع هو الذى يقدرها مع مراعاة حالة الشخص ككونه ذكراً
 أو انثى ضعيفاً أو قوياً . شاباً أو شيخاً .

ولكن يجب عليه أن يذكر هذه الوقائع فى حكمه حتى يتسنى

لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون عليها .

أما اثبات الاكراه فعلى الشخص الذى يدعى بحصوله

٨ — ويرتّب على الاكراه الادبى الذى تتوفر كل شروطه انعدام المسؤولية الجنائية فيراً الجانى سواء كان ما ارتكبه جناية أو جنحة أو مخالفة لان المادة عامة ولكن ذلك لا يخلّيه من المسؤولية المدنية .
أما اذا توفّر بعض الشروط فقط فانها تكون سبباً فى تخفيف المسؤولية لا فى انعدامها (قارن جرائع لولان ٢ بند ١٠٧٠)

مادة ٥٧

١ — تنص هذه المادة على ثلاثة اسباب شخصية تعدم حرية الاختيار فتعتمد لذلك المسؤولية الجنائية وهى (١) الجنون (٢) وجود عاهة فى العقل (٣) وحالة الغيوبة الناشئة عن عقاقير مخدرة .

(الجنون وعاهة العقل)

٢ — يشترط لاعفاء الفاعل من المسؤولية فى هذه الحالة (أولاً) ان يكون وقت ارتكاب الجريمة فاقداً لشعوره او اختياره — (أى ادراكه وادارته) — ويجب ان يفقدها وقت ارتكاب الجريمة فان حصل ذلك قبل أو بعد ارتكابها فلا تنعدم مسؤوليته (ثانياً) ان يكون فقده الشعور أو الاختيار هو بسبب جنون او عاهة فى العقل .
٣ — والجنون لم يعرفه القانون . والخلاف فى ذلك بين رجال الطب ورجال القانون ليس بالامر اليسير فالاطباء يميلون الى شئ من التوسع فى مدلول اللفظ بحيث يشمل كل خبل يطرأ على العقل مهما كانت صورته . ورجال القانون يميلون الى حصر الجنون فى

دائرة ضيقة وعدم التوسع في اطلاقه لئلا يصبح وسيلة للتخلص.

من العقاب

٤ — والجنون بعدم المسؤولية لافرق بين أن يكون مطبقاً أو غير مطبق . مستمراً أو متقطعاً مادام ارتكاب الجريمة وقع أثناء

نوبة الجنون الذى افقدته شعوره واختياره

فان حصل الجنون قبل أو بعد الارتكاب فلا يعفى من المسؤولية.

وان حصل أثناء المحاكمة فتوقفها حتى يعود الجانى الى رشده لممكنه الدفاع عن نفسه (راجع مادة ٢٤٧ جنائيات) واذا حصل بعد الحكم

فينفذ الحكم عليه اذا كان بالفرامة واذا كان بعقوبة مقيدة للحرية فيرسل الجانى الى المستشفى حتى يعافى وتحسب له المدة التى يمضيها فى المستشفى من المدة المحكوم بها (مادة ٣٤ من الامر العالى الصادر فى سنة ١٩٠١) ومن رأى بعض الشراح فى حالة الحكم بالاعدام

ارجاء التنفيذ الى ما بعد الافاقة (جرائم ولان ٢ بند ١٠٩٩)

٥ — ويلاحظ انه قبل صدور قانون العقوبات كانت المادة ٦٣

القديمة لا تذكر الا حالة « العته » دون أن تذكر حالة « العاهة فى

العقل » وأدى ذلك بالحكام الى أن تحكم بأن المقصود من العته المذكور

بالمادة القديمة هو الجنون المعروف لا ضعف العقل أو اضطراب

جزء منه دون غيره أو الحق أو السفه (مصر ٢٨ يونيه سنة ١٨٩٨

حقوق ١٣ ص ١٩٨ والاستئناف ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٨ قضاء ٦ ص ٧٦)

ولكن المشرع فى سنة ١٩٠٤ أضاف فى المادة ٥٧ الجديدة

عبارة « عاهة فى العقل » فأصبح النص أعم من الاول فتشمل

المادة الجنون المعروف الذى هو فقد الرشد كما تشمل كل الظروف التى يفقد فيها الجانى رشده (ادراكه وارادته) كحالة البلية والعمه والهستيريا حتى ولو كان فقد الشعور مؤقتاً بنوبة عصبية كالمصروع (قارن جرانولان ٢ بند ١٠٨٩ — ١٠٨٣)

٦. — ويعنى من المسؤولية أيضاً المنوم تنوياً مقتطيسياً اذا ارتكب الجريمة حال تنويمه ولكن اذا كان قد قبل أن ينوم بقصد ارتكاب الجريمة . فلا يعنى من المسؤولية . ويرى جارسون اعتبار التنويم كحالة من حالات الاكراه المادى ومعاقبة المنوم اذا قبل التنويم باختياره لى يرتكب الجريمة وفى هذه الحالة يعاقب المنوم أيضاً بمعاقبة الشريك (جارسون مادة ٦٤ بند ٧٩)

٧. — كذلك يعنى من المسؤولية من يرتكب الجريمة حالة نومه لانه يكون فاقداً لشعوره واختياره

٨. — وائبات وجود الجنون أو عاهة العقل وقت ارتكاب الجريمة مسألة واقع يفصل فيها قاضى الموضوع غير انه فى الغالب يحيل الجانى على طبيب خبير لفحص قواه العقلية ولكن لا يلزم باتباع ما جاء بتقريره الذى يؤخذ فقط على سبيل الاستئناس

٩. — ويترتب على الجنون أو عاهة العقل التى تفقد الشعور أو الاختيار تماماً وقت ارتكاب الجريمة معاقبة الجانى من المسؤولية الجنائية فيبرأ سواء كانت الجريمة جنابة أو جنتحة أو مخالفة مقصودة أو غير مقصودة منصوص عنها فى قانون العقوبات أو فى الأمر الخاصية .

وإذا كان فقد الشعور جزئياً لا تنعدم المسؤولية بل قد يكون ذلك سبباً للتخفيف (جرائعولان ٢ بند ١٠٩١)
(النيبوة أو السكر)

١٠ — يشترط لانعدام المسؤولية في حالة النيبوة (أولاً) أن يفقد الجاني شعوره أو اختياره وقت ارتكاب الجريمة فان حصل ذلك قبل أو بعد ارتكابها فلا تنعدم المسؤولية
(ثانياً) أن يكون فقد الشعور أو الاختيار ناشئاً عن عقاقير مخدرة أياً كان نوعها أخذها قهراً عنه أو على غير علم بأنها مواد مخدرة . فاذا تناولها بمحض رغبته أو للاستعانة على ارتكاب الجريمة فلا تنعدم المسؤولية حتى ولو لم يسبق له تماطياها . وإذا أخذها مكرهاً يعفى حتى ولو كان معتاداً تماطياها . وإذا توفر الشرطان السابقان يبرأ الجاني بناء على انه ارتكب الجريمة تحت تأثير السكر القهري أما إذا فقد شعوره أو اختياره فقدماً جزئياً فلا تنعدم مسؤوليته بل ربما كان ذلك سبباً لتخفيف العقوبة

١١ — ويلاحظ ان نص المادة ٥٧ عام يدخل تحته النيبوة الناشئة عن استعمال كل أنواع المخدرات كالخمر والحشيش والافيون . والمورفين والكوكايين الخ (راجع قانون المواد المخدرة بهذا الكتاب)

مادة ٥٨

١ — لا ينتفع من هذه المادة سوى الموظفين الاميرين فقط فلا يمكن لموظف آخر أو خادم أو عامل أن يدفع بها عن نفسه مسؤولية جريمة يرتكبها اطاعة لأمري سيده بل يستوفى هو العقوبة المقررة

وسيده عقوبة الشريك اذا توفرت قواعد الاشتراك ولا يمكن كذلك
للابن أو للزوجة بأن يدفعاً مسؤولية فعل ارتكبه أحدهما بحجة انه
أتى الفعل اطاعة لأمر الاب أو الزوج الواجب شرعاً اطاعته
وقد نصت المادة ٥٨ على الحالتين الاتيتين : —

٢ — الحالة الاولى : اذا ارتكب الموظف الاميرى عملاً اطاعة
لأمر رئيس يجب عليه اطاعته أو اعتقد بوجوبها أو اذا ارتكب
عملاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين فان الموظف في هاتين الحالتين
لا يعتبر بأنه ارتكب جريمة لانه انما قام بتنفيذ أمر صادر اليه قانوناً
أو أدى واجباً محتماً عليه قانوناً ولو كان في عمله ما يعاقب عليه القانون
لولا هذا الظرف الذى جعله في حل مما ارتكبه . ولكن الرئيس
الذى أعطى الأمر يكون مسؤولاً بصفته شريكاً في الجريمة اذا
توفرت أركان الاشتراك

وسبب عدم مسؤوليته في هاتين الحالتين من الاسباب المادية
لا الشخصية لذلك تنعدم مسؤولية الموظف الجنائية والمدنية وله
أن يدفع عن نفسه لا بنص المادة ٥٨ فقط بل بالمادة ٥٥ أيضاً لانه
ارتكب عملاً بحق مقرر بمقتضى القانون فالجلاد الذى ينفذ حكم
الاعدام اطاعة لأمر وزارة الداخلية (٢٦٠ جنابات) والشخص
الذى ينفذ حكم الضرب على المجرم الصغير والذى يقبض على شخص
متلبس بالجريمة لا يرتكبون أى جريمة (قانون لوران ٢٠ بند ١١٢٣)
٣ — الحالة الثانية : اذا ارتكب الموظف الاميرى بحسن نية عملاً
غير قانونى معتقداً ان اجراءه من اختصاصه كأن يكون الأمر

الصادر اليه ليس من الاوامر التي يجب عليه العمل بها أو كان هو
أخطأ في معرفة واجبه مادام عمله مبنياً على حسن النية ومع الاحتراس
الواجب كمن يقبض على انسان بمقتضى أمر بالقبض باطل من
حيث الشكل أو من يقبض بحسن نية على انسان غير الذين عين
في أمر بالقبض مستجمع للشروط القانونية . (تعليقات الحفائية)

· ويجب لمعاقة الموظف من العقوبة في هذه الحالة أن يثبت
(١) انه حسن النية يعتقد مشروعية ما آتاه (٢) ان اعتقاده مبنى
على أسباب معقولة (٣) انه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحري .
(تعليقات الحفائية) لذلك يعاقب الموظف الذي ينفذ أمراً يعتقد انه
يخالف القانون كمن يسرق بناء على أمر رئيسه وهو يعتقد ان السرقة
ضد القانون ولا يسمع منه دفع بأنه انما أطاع أمر رئيسه .

وسبب الاعفاء (وهو حسن نية الموظف واعتقاده مشروعية
ما آتاه وان اجراءه كان من اختصاصه) هو من الاسباب الشخصية
المعدمة للمسؤولية الجنائية فتمط دون المسؤولية المدنية ولذلك فلمن
يناله ضرر بسبب عمل غير قانوني أن يطالب بتعويض عنه (راجع
تعليمات الحفائية)

مادة ٥٩

نص المشرع في هذه المادة على ان الدعوى العمومية لانقام
على مجرم لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة وذلك لان أساس
المسؤولية الجنائية هو الادراك والارادة ومن الراجح انه لا يتم
نموها نمواً يتناسب مع درجة تحملها المسؤولية في غضون هذا
السن فيفترض القانون عدم قدرة الصغير على فهم ماهية العمل الجنائي

وعواقبه وحداثة السن سبب من الاسباب الشخصية لانعدام المسؤولية الجنائية ولذلك فتبقى المسؤولية المدنية ويحق لمن وقع عليه ضرر من عمل الصغير أن يرفع به دعوى مدنية

مادة ٦٠

١ — هذه المادة تنص على العقوبات المخفضة التي يعاقب بها المجرم الذي يزيد سنه على سبع سنين ويقل عن خمس عشرة سنة كاملة

إذا ارتكب جناية

فاذا كانت عقوبة الجناية التي ارتكبها هي الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشر سنين

فاذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن تبدل بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانوناً

٢ — ومع ذلك يجوز للقاضي بحسب رأيه أن لا يوقع هذه العقوبات على المجرم الصغير اذا ارتكب جناية ويقرر توقيع احدى الطرق التقويمية المبينة بالمادة ٦١ وقاية لنفس المجرم الصغير من تأثير الوسط المفسد في السجنون

مادة ٦١

١ — رأى المشرع ضرورة وقاية نفس المجرم الصغير الذي زاد سنه عن سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة من تأثير الوسط المفسد في السجنون اذا حكم عليه بالعقوبات العادية فجاز في هذه المادة للقاضي بدلا من الحكم على أمثال هؤلاء الاحداث في الجنايات

بمقتضى المادة ٦٠ وفي الجنج والمخالفات بالعقوبات المقررة لها قانوناً
ان يوقع عليه احدى العقوبات التأديبية المبينة بالمادة ٦١ وهى التسليم
لوالدين أو التأديب الجسمانى أو الارسال للاصلاحية .

٢ — وهذا الاختيار أمر متروك لراى قاضي الموضوع فهو الذى
يقدر العلاج الذى يراه ناجحاً لحالة الصغير .

٣ — ويحسن أن نلخص جميع العقوبات الواردة بالمادتين ٦٠ و٦١
والتي يحصل منها الاختيار ومرتبة حسب نوع كل جريمة
(أولاً) في الجنائيات يجوز توقيع احدى العقوبات او الطرق التقويمية
الآتية :-

(١) الحبس مدة لا تزيد عن عشر سنين اذا كانت عقوبة الجنائة
الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة (مادة ٦٠)

(٢) الحبس مدة لا تزيد عن ثلث الحد الاقصى المقرر لتلك
الجريمة قانوناً اذا كانت عقوبتها الاشغال الشاقة الموقته أو السجن .
(مادة ٦٠)

(٣) تسليم المجرم لوالديه او لوصيه (مادة ٦١)

(٤) تأديبه تأديباً جسمانياً اذا كان غلاماً (مادة ٦١)

(٥) ارساله الى مدرسة اصلاحية او لمحل آخر تعينه الحكومة
ويجوز أن يقرر القاضي زيادة على الارسال تأديبه تأديباً جسمانياً
اذا كان غلاماً (مادة ٦١)

(ثانياً) في الجنج يجوز توقيع احدى العقوبات أو الطرق التقويمية
الآتية :-

(١) عقوبة الجنحة المقررة قانوناً (مادة ٦١)

(٢) تسليم الجرم لوالديه أو لوصيه (مادة ٦١)
 (٣) تأديبه تأديباً جسدياً اذا كان غلاماً (مادة ٦١)
 (٤) ارساله الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر تعينه الحكومة
 ويجوز أن يقرر القاضي زيادة على الارسال تأديبه تأديباً جسدياً اذا
 كان غلاماً (مادة ٦١)
 (ثالثاً) في المخالفات يجوز توقيع احدى العقوبات أو الطرق..
 التقوية الآتية :-

(١) عقوبة المخالفة المقررة قانوناً (مادة ٦١)
 (٢) تسليم الجرم لوالديه او لوصيه (مادة ٦١)
 (٣) تأديبه تأديباً جسدياً اذا كان غلاماً (مادة ٦١)
 ٤ — ولكي يكون لحضرات القضاة فكرة عند اختيار احدى..
 العقوبات اللتين يجوز الحكم باحديهما على الصغير الذي بين السابعة..
 والخامسة عشرة نورد منشور لجنة المراقبة القضائية نمرة ٨ الصادر
 في ٢٩ ابريل سنة ٩٠٥ بنصه
 » عند ما يعمل القضاء بالمادتين ٦١ و ٦٢ عقوبات عليهم مراعاة
 التعاليم الآتية :-

(أولاً) اذا كانت اخلاق الصبي ليست فاسدة او كانت مداركه
 بحيث يكفي في اصلاحه الحكم عليه بعقوبة خفيفة وجب على..
 القاضي ان يحكم عليه أما بتسليمه الى أهله وإما بتأديبه تأديباً جسدياً
 (ثانياً) ويجب عليه الحكم بارساله الى الاصلاحية متى أبدى ميلا
 للأجرام متأصلا في نفسه غير ان اخلاقه يلوح مع ذلك امكان..
 اصلاحها بنقله من الوسط الذي هو فيه الى وسط أدبي آخر ألا

إذا زاد عمره على ثلاث عشرة سنة لأن المدة التي يوكل امره فيها الى
الاصلاحيه يجب أن لا تقل عن ثلاث سنين
(ثالثاً) إذا ظهر على المجرم عدم امكان اصلاحه وجب الحكم عليه
« بالحبس »

وجاء في النتيجة العمومية لتنقيح القوانين ص ١٢ ما يأتي :-
« قد يكون الصغير الذي يقارب عمره الخامسة عشرة قد
فعل ما فعل وعنده استعداد تام لارتكاب الجرائم . فالحبس في مثل
هذه الحالة يكون هو العقوبة الوحيدة التي تناسب المقام ويجب
اجتناب الحبس بقدر الاستطاعة فيما عدا ذلك
ولا تكون الغرامة عقوبة ملائماً الحكم بها الا متى كان من المؤكد
ان أقارب المتهم يدفعونها

والاعتبارات التي يجب على القاضي مراعاتها عندما يرى اصدار
حكم بالضرب بالعصا هي في جوهرها عين الاعتبارات الواجبه على
الوالد مراعاتها في تأديب ولده .

وفي الجرائم الخطيرة متى تبين أن الولد ممكن تأديبه فضل دائماً
الحكم بتسليمه الى الاصلاحيه على الحكم بعقوبة الحبس ما دام
ان الولد ينجو بذلك من تأثير السجن الذي يذهب بالعواطف وعند
ما ينظر القضاة يرسل الولد الى اصلاحيه أم يحكم عليه بعقوبة
خفيفة يجب عليهم ان يراعوا الوسط الذي يعيش فيه الولد . فالحكم
بتسليم الصغير للاصلاحيه مؤكداً تقريباً أنه أنفع لصغير يختلط على
الدوام بأناس عاداتهم الاجرام كما أنه يجوز أن توجد احداث قد
يكون في تأثير أهلهم عليهم أقوى أمل في اصلاحهم . »

وعلى كل حال فالقاضي اذا رأى وجوب الحكم على الصغير
بعقوبة بدل الطرق التقويمية فله ان يحكم عليه بعقوبة أخف من
العقوبة المقررة في القانون للبالغين

٥ — وقد اختلف في اعتبار الطرق التقويمية عقوبات أم طرق
تأديبية فقط لعدم ذكرها ضمن العقوبات المنصوص عليها بالمواد
١٠ و ١١ و ١٢ وقد قررت محكمة النقض بان ارسال المجرمين
الاحداث الى مدرسة اصلاحية لا يعد عقوبة ومن ثم يكون الحكم
القاضي بذلك غير قابل للطعن فيه بطريق النقض (ن ٢٧ ابريل سنة
١١٢٢ مج ١٣ من ٢١٢ و ١٩ مارس سنة ١١٠٠ مج ١١ من ٢١٢ وعكس
ذلك ن ٢٠ اكتوبر سنة ١٠٠٨ مج ١٠ من ١٤٠)

وقضى بعض المحاكم بان الحكم بارسال المجرم الصغير الى الاصلاحية
هو حكم تأديبي وليس بعقوبة فاذا استأنف المتهم وحده الحكم
الصادر بالارسال فلا يصح للمحكمة الاستئنافية اذا رأت انه لا يجوز
ارساله الى الاصلاحية بسبب سنه ان تستبدل هذا الحكم بالفرامة
او بالحبس حتى ولو مع ايقاف التنفيذ بل يتمين الحكم ببراءته
(طنطا الابتدائية ٢١ مارس سنة ١١٨٨ مج ٢٠ من ٨ — ون اول مايو سنة
١١٠٥ مج ١٧ عدد ٢٤ و ٣٠ مايو سنة ١٢١١ مج ٢٣ من ٣)
وقد آثرنا شرح الطرق التقويمية في المواد التالية فتراجع

مادة ٦٢

(تسليم الصغير لوالديه أو لوصيه)

١ — نصت المادة ٩١ على انه يجوز للقاضي ان يقرر تسليم الصغير
المجرم الذي يزيد عن ٧ ويقل عن ١٥ سنة لوالديه أو لوصيه إذا
الترنم الوالدان أو الوصي في الجلسة كتابة بحسن سيره في المستقبل

سواء كانت الجريمة التي ارتكبها جنابة أو جنحة أو مخالفة وهذه الطريقة هي أفضل الطرق لو وجد الصغير وسطاحسنا بين عائلته يساعده على الاستقامة قبل أن تستحكم فيه فكرة الاجرام

٢ — ويشترط القانون (أولا) حصول التسليم للوالدين أو الوصى والمراد بالوالدين الاب والام ويرى بعضهم أن من مصلحة الصغير نفسه أن يفسر هذا النص بما يشمل غيرهما من الاصول والاقارب (جرانمولان ٢ بند ١١٥٧)

(ثانيا) أن يتعهد الوالدان أو الوصى كتابة في الجلسة بحسن سيره في المستقبل . ويرى بعض الشراح عدم وجوب حضور هؤلاء شخصا في الجلسة اذا منعتهم الطوارئ عن الحضور والاكتفاء بارسال تعهد كتابي أو وكيل عنهم لان ذلك التسهيل في مصلحة الصغير نفسه (جرانمولان ٢ بند ١١٦٢)

٣ — ويترب على هذا الالتزام انه إذا عاد الصغير المجرم الى ارتكاب الجرائم جاز أن يحكم على المتعهد بغرامة طبقا للحالات المذكورة بالمادة ٦٢ وهي : -

(١) غرامة لاتزيد عن خمسين قرشاً اذا كانت الجريمة التي سلم الصغير من أجلها مخالفة وارتكب مخالفة قبل مضي ستة اشهر من تاريخ وقوع الاولى لامن تاريخ الحكم بها

(٢) غرامة لاتزيد عن جنيهه اذا كانت الجريمة التي سلم الصغير من أجلها جنابة أو جنحة ثم ارتكب مخالفة قبل مضي سنة من تاريخ وقوع الجريمة الاولى

(٣) غرامة لاتزيد عن جنيهين اذا كانت الجريمة التي سلم الصغير من أجلها جنابة أو جنحة ثم ارتكب جنابة أو جنحة قبل مضي

سنة من تاريخ وقوع الجريمة الاولى
٤ — ويلاحظ ان هذه الغرامات تافهة وغير جسيمة ولكن ربما
راعى الشرع فى وضعها عدم الاجحاف بالشخص الذى تعهد باستلام
الصغير حتى لا يضيع الغرض المقصود من هذا الطريق التقويى
ولئلا يحجم عن استلام الصغير

ويلاحظ أيضاً أنه لا يعاقب بهذه الغرامات متى وقعت الجرائم
بعد مضى المدة المقررة أو اذا كانت الاولى مخالفة والثانية جناية أو
جنحة لان هذا ليس بدليل على ميل الصبى الى ارتكاب الجرائم

مادة ٦٣

(التأديب الجسمى)

١ — نصت المادة ٦١ على انه يجوز للقاضى بدل الحكم على
الصغير (الذى يزيد عن ٧ سنين ويقل عن ١٥ سنة) بمقوبة أن
يقرر تأديبه تأديباً جسمىً ان كان غلاماً ويؤخذ من ذلك ان
التأديب الجسمى لا يحكم به الا على الذكور أما الاناث فحرم توقيع

هذا التأديب عليهن مراعاة لجنسهن

٢ — والتأديب الجسمى يجوز الحكم به سواء ارتكب الصغير
المجرم جناية أو جنحة أو مخالفة متى رأى القاضى ان فكرة الاجرام
لم تتأصل فيه وان فى الضرب زاجراً له عن الاجرام

وقررت لجنة المراقبة القضائية انه يجب على القاضى عند اصداره
حكماً بالتأديب الجسمى أن يراعى خطورة الجريمة وعمر مرتكبها
والحالة العمومية لبنيته ولا يضح مطلقاً الحكم بمقوبة ضرب

قاسية في الجرائم قليلة الأهمية كالمشاجرات والمضاربات التي تقع بين صغار ليس ذلك من عادتهم

(قرار عمومي نمرة ٥ رقم ٢٢ مايو سنة ١٩٠٤ مج ٥ ص ٢٢١)

٣ — وتنص المادة ٦٣ على انه لا يجوز أن يزيد عدد الضربات التي يأمر بها القاضي عن ١٢ في المخالفات ولا عن ٢٤ في الجنح والجنايات والأمر متروك للقاضي في تقدير عدد الضربات. وقررت لجنة المراقبة في منشورها سالف الذكر انها ترى — دون أن تجعل ذلك قاعدة لا يمكن التحول عنها — أن لا يزيد عدد الضربات عن ٦ في المخالفات و ١٢ في غيرها الا اذا دعت دواع أخرى كأن يكون المجرم من الاحداث الاقوياء البنية الذين سبق الحكم عليهم أو الذين هم مرتكبون لجرائم تدل على انهم عديمو التأثير بالمعقوبات أو على ان لهم ميلا شديداً للجرام

ولا يصح مطلقاً الحكم بأكثر من ٦ ضربات على احداث صغيرين جداً أى أولئك الذين لا يعادل نمو بنيتهم النمو الاعتيادي . لبنية طفل بلغ الثانية عشرة من عمره أو حوالى ذلك . وربما أمكن اعتبار ثلاث ضربات أو أربع أدنى حد تكون فائدة في الحكم به

٤ — ولا يقبل من المجرم الحديث السن استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني (مادة ٢٤٣ جنائيات)

٥ — وينفذ التأديب الجسماني بعصا رفيعة في السجن بناء على أمر يصدر بالكتابة من النيابة العمومية ويلزم حضور مأمور السجن وطيبه وقت اجرائه . (مادة ٢٤٤ جنائيات)

وتنص تعليمات النيابة العمومية على وجوب تنفيذه في يوم صدوره .

حتى لا يعطى للصغير فرصة للاختلاط مع المسجونين

مادة ٦٢

(ارسال المجرم الحديث الى الاصلاحية)

١ — الارسال الى الاصلاحية أو أى محل آخر تعينه الحكومة هو من الطرق التقويمية التى يجوز للقاضى الحكم بها عند ما يرتكب المجرم الصغير (الذى يزيد عن ٧ سنوات ويقل عن ١٥) جناية أو جنحة . فلا يحكم به فى المخالفات لان ارتكاب المخالفة لا يدل على ان أخلاق المتهم تستلزم وضعه فى اصلاحية الا فى أحوال نادرة (تليقات الحقانية)

ويجوز مع الحكم بالارسال الى الاصلاحية أن يحكم القاضى أيضاً بالتأديب الجسمانى اذا كان المجرم الصغير ذكراً (مادة ٦١ فقرة ٤) وقضت لجنة المراقبة القضائية بأنه يجب الحكم بارسال المجرم الصغير الى الاصلاحية متى أبدى ميلا للجرام متأسلا فى نفسه غير ان أخلاقه يلوح مع ذلك امكان اصلاحها بنقله من الوسط الذى هو فيه الى وسط أدنى آخر الا اذا زاد عمره على ١٣ سنة لان المدة التى يوكل أمره فيها الى الاصلاحية يجب أن لا تقل عن ثلاث سنين (قرار عمومى نمرة ٨ مؤرخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٥)

٢ — ومدة الاقامة فى الاصلاحية لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنين (٦٤ فقرة أولى) ولا تزيد هذه المدة حتى لو ارتكب الصغير عدة جنح أو جنائيات فيجوز محاكته من أجلها كلها مرة واحدة ويجوز فى هذه الحالة تسليمه الى الاصلاحية أو

لمحل آخر لمدة واحدة من سنتين الى خمس سنين (٦٤ فقرة ٢)
ويجب أن تعين المدة في الحكم ولكن عدم تعيينها لا يعد سبباً
جوهرياً مؤدياً الى نقض الحكم بل تكون المدة في هذه الحالة
هي الحد الأدنى المنصوص عليه قانوناً (ن أول ابريل سنة ١٩٠٥ مج
٧ ص ٧٨)

ومن رأى لجنة المراقبة أن لا تقل مدة الإقامة في الاصلاحية
عن ثلاث سنين (راجع للنشور أعلاه) لان المدة لو كانت قصيرة
جداً لا يكون هناك وقت كاف لتحقيق التهذيب
٣ — والصغير المحكوم بتسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر
يكون ايداعه فيه بمقتضى أمر من النيابة العمومية يحرق على النموذج
الذى يقر عليه ناظر الحفائية ويجوز ابقاؤه مؤقتاً في السجن الى
حين قتله منه (٢٤٥ جنائيات)

٤ — والمجرم الذى سبق تسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل
آخر لا يجوز في أى حال من الاحوال ارساله مرة ثانية الى مدرسة
اصلاحية أو محل آخر (٦٤ فقرة ٣) لان امادته مرة ثانية اليها
لا فائدة منه بل يضر برفقائه الآخرين . ولكن هذه الفقرة لا تنطبق
على المجرم الذى سبق ارساله للاصلاحية طبقاً لقانون الاحداث
المشردين نمرة ٢ سنة ١٩٠٨ وخرج منها بأمر السلطة الادارية عملاً
بالحق المخول لها بمقتضى هذا القانون (النشئة الجزئية ١١ فبراير سنة ١٩١٢
مج ١٣ ص ١٢٩)

٥ — ولا توجد في مصر غير اصلاحية واحدة تابعة للحكومة
وكائنة بالجيزة تدعى مدرسة لاحداث ولها نظام داخلي يقضى

يفصل المذكور عن الاناث ويقيد بها تاريخ حياة الاحداث واحوالهم
 وجميع الجزاءات التي توقعت عليهم . ويتلقى الاحداث دروسا
 في مواد التعليم الابتدائي بصفة عامة ويدرس القرآن للمسلمين
 . ويؤدون الصلاة بجامع الاصلاحية أما غير المسلمين فتعمل لهم
 التسهيلات اللازمة للالمام بقواعد دينهم وأداء الشعائر الدينية
 صباحاً ومساء

ويدرب الاحداث على عدة صناعات مختلفة وتعطى لكل
 منهم مكافأة يومية قدرها مليم واحد من تاريخ دخوله في الاصلاحية
 . ويخصم منه مليم عن كل علامة نقص في الاخلاق ويعطى لكل
 غلام مليم واحد زيادة على مرتبه لكل شريط امتياز في الاخلاق
 يحصل عليه (ماض عن كتاب كمل بك مرسى ص ١٦٨ وما بعدها)
 ٦ — هل يعتبر الحكم القاضي بارسال المجرم الصغير الى الاصلاحية
 عقوبة أم لا ؟

الجواب على هذا السؤال وارد تحت شرح مادة ٦١ ص ٣١٧
 بند ٥ وأهميته تظهر في امكان الطعن فيه

مادة ٦٥

رأى المشرع ان قواعد العود المذكورة. بالمواد ٤٨ وما بعدها
 والتي تقضى بتشديد عقوبة العائد لا يمكن الجمع بينها وبين الطريقة
 المتبعة في معاقبة المجرمين الاحداث فنص صراحة في هذه المادة
 على عدم تطبيقها عليهم وعلى حسب نص المادة ٦٥ فان الصغير الذي
 سبق التنفيذ عليه بعقوبة حبس قبل أن يبلغ الخامسة عشرة من

عمره يعتبر تائداً اذا حكم عليه مرة ثانية بعد ذلك السن (تأنيات الحاقانية)،

مادة ٦٦

١ — نص المشرع في المادة ٥٩ على عدم رفع الدعوى على المجرم الذى لم يبلغ ٧ سنين

وفي المواد ٦٠ - ٦٥ نص على العقوبات والطرق التقويمية التى يجوز للقاضى أن يحكم بها على المجرم الذى يزيد عمره عن ٧ ويقل عن ١٥ سنة كاملة . وتنص المادة ٦٦ على حالة المجرم الصغير الذى يزيد عمره عن ١٥ ولم يبلغ ١٧ سنة كاملة . ويعتبر السن فى هذا الدور مخففاً للمسؤولية الى درجة ما لان المجرم ولو انه يقدر نتائج عمله ولكن لا يمكنه التغلب على ميوله وشهوته بسهولة لانه صغير السن . ولم يكمل عقله . لذلك حرم المشرع فى المادة ٦٦ توقيع عقوبتى الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة عليه

٢ — وليس الغرض من هذه المادة زيادة تخفيف العقوبات الواجب توقيعها على متهمين من هذا القليل وانما هو منع بعض أنواع العقوبات من أن تتوقع عليهم . ويلاحظ أنه قد نص صريحاً عن وجوب مراعاة أحوال الرأفة لو وجدت قبل تطبيق هذه المادة فاذا وجد القاضى أن العقوبة الواجب تطبيقها مع مراعاة أحوال الرأفة

هي السجن أو الحبس فانه يطبقها . أما اذا رأى أن العقوبة الواجب تطبيقها هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة فانه يحكم بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنين وان كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن

مادة ٦٧

١ — احتساب سن المجرم الصغير يكون من يوم ارتكاب الجريمة
إلا من يوم رفع الدعوى وذلك يستفاد من نصوص المواد ٥٩ وما
بعدها وإن لم يكن القانون قد نص على ذلك صراحة .

٢ — أما تقدير عمر الصغير فيحدد طبقاً لشهادة ميلاده إن وجدت
وإجازت المادة ٦٧ للقاضي من باب التساهل وحرصاً على مصلحة
الصغير أن يقدر عمره بحسب ما يراه إذا لم يوجد ما يثبت ذلك .
وهذا التقدير مسألة وقائع متروكة لقاضي الموضوع فإذا قضت
المحكمة بأن سن الصغير أقل من ١٥ سنة ثم اتضح بعد ذلك أنه
أكثر بناء على شهادة الميلاد فلا يجوز تقديم الورقة إلى محكمة النقض
توصيلاً إلى نقض الحكم الصادر عليه لأن المادة ٦٧ أعطت حق
تقدير السن لمحكمة الموضوع فلا يمكن أن يقال أن المحكمة التي
أصدرت الحكم أخطأت في تطبيق القانون (ن ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٠

مج ١٢ ص ٥٧)

٣ — وعند الشك لا تلزم المحكمة بتأجيل القضية لطلب شهادة الميلاد
بل لها أن تقدر السن بمعرفتها وتقديرها هذا لا سبيل إلى الطعن فيه
أمام محكمة النقض ولو بتقديم شهادة الميلاد (ن ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٥

شرائع ٢ ص ١٨٢)

وحق لو وجدت ورقة في ملف القضية تدل على عمر المتهم
ولم يستدل من الحكم أو من الملف على أن المحكمة اطلعت عليها
فلا يعد ذلك بطلاناً يؤدي لنقض الحكم ما دام للقاضي طبقاً
للمادة ٦٧ أن يقدر بنفسه سن المتهم إذا كان غير محقق (ن ٧ فبراير

سنة ١٩٢٠ مج ٢١ ص ١٢٧)

وقضت محكمة النقض بأنه يتحتم ذكر السن في الحكم اذا كان لا يستفاد من وقائع الدعوى أو حالة المتهم أو صناعته (ن ١٠ يولييه سنة ١٩٠٧ مج ٩ ص ١٥)

مادتي ٦٨ و ٦٩

١ — من المعلوم أن حق الهيئة الاجتماعية في رفع الدعوى العمومية على المجرمين تتولاها النيابة العمومية في أغلب الدول . ولكن حق عفو الهيئة الاجتماعية عن المجرم يتولاها الملك فهو من حقوقه (مادة ٦٨ عقوبات و ٤٣ من الدستور المصري)

٢ — والسعى في الحصول على العفو لا يكون في الغالب الا عند حصول خطأ من القضاء لا يمكن تلافيه بطرق الطعن العادية أو الغير عادية.

٣ — والعفو نوعان الاول عن العقوبة ويسمى العفو الغير تام والثاني عن الجريمة ويسمى بالعفو التام أو العفو الشامل

٤ — العفو عن العقوبة ويشترط للحصول على العفو عن العقوبة كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة أخف منها أن يكون الحكم الصادر بها نهائياً ويصدر من الملك بمد أخذ رأى وزير الحفانية وليس للمحكوم عليه رفض العفو وطلب تنفيذ العقوبة لان تنفيذها ليس من حق المتهم

٥ — ويترتب على العفو عن العقوبة إيقاف تنفيذها كلها أو بعضها بحسب نص الامر الصادر بها ولكن العفو لا يمحو الجريمة ولا الحكم الصادر بها بحيث تنطبق احكام العود على المتهم اذا ارتكب جريمة اخرى طبقا لاحكام المواد ٤٨ وما بعدها

٦ — واذا صدر العفو أو الابدال عن عقوبة من العقوبات المقررة

للجنايات فلا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها في الفقرة الاولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة ٢٥ (١٩٦٩) (٢) الا اذا لم ينص في العفو على خلاف ذلك (١٩٦٩) (٣) — ٧ — واذا صدر العفو بإبدال العقوبة باخف منها تبديل عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة . واذا عفى عن محكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته ويجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة ٥ سنين (١٩٦٩) (١) وهذا اذا لم ينص في العفو على خلاف ذلك (١٩٦٩) (٣) (١٩٦٩) (٣)

٨ — ولا تأثير للعفو على التضمينات والمصاريف المحكوم بها

٩ — العفو عن الجريمة : العفو عن الجريمة ويسمى بالعفو التام أو الشامل يصدر به الامر من الملك بناء على رأى مجلس الوزراء وليس للمتهم أن يرفض العفو ويطلب المحاكمة لان رفع الدعوى ليس من حقوقه

١٠ — والفرق بين العفو عن الجريمة والعفو عن العقوبة (١) ان الاول قد يكون عن نوع مخصوص من الجرائم بصرف النظر عن أسماء مرتكبيها كما لو صدر عفو عن كل الجرائم الخاصة بالصحافة في وقت معين والثاني لا يمنع الا للمحكوم عليهم الذين تذكر أسماءهم (جرائم ٢٠٤٩) (١٢٤٩)

(٢) والعفو عن العقوبة يمحي العقوبة فقط وتبقى الجريمة والحكم وأما العفو عن الجريمة فنزيل كل أثر لها فلا يمكن أن يتوفر العود اذا ارتكب المتهم جريمة أخرى بعد العفو عن جريمته الاولى

١١ — ويترتب على صدور العفو عن الجريمة قبل الحكم انقضاء الدعوى العمومية وإذا كان صدوره بعد الحكم فيفرج عن المتهم المحبوس . وتسقط العقوبات التبعية التي ترتبت على الحكم ولا تحصل الغرامات والمصاريف المستحقة للحكومة وترد إذا كانت قد تحصلت (جرائمولان ٢ بند ١٢٥٢)

ولكن يبقى حق رفع الدعوى المدنية لمن ناله ضرر من الجريمة التي صدر عنها العفو أمام المحاكم المدنية وبعض الشراح يقول بإمكان استمرار دعواه المدنية أمام المحاكم الجنائية (جرائمولان ٢ بند ١٢٥٣)

(انتهى شرح القسم العام)



مرسوم بقانون

بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات الأهلى

نحن فؤاد الأول ملك مصر
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور،
وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ،
وبعد الاطلاع على قانون العقوبات الأهلى ،
وبناء على معارضه علينا وزير الحتمانية ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تلتى المواد ١٦٢ و ١٦٦ مكررة و ١٦٨ من قانون
العقوبات الأهلى ويستعاض عنها بالمواد الآتية :

المادة ١٦٢

من نشر بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها أخباراً كاذبة ،
ولو كان ذلك على سبيل الاشاعة أو الرواية عن الغير ، أو أوراقاً
مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً لأشخاص ، متى كانت
هذه الأخبار أو الأوراق من شأنها تكدير السلم العام إما
بتضليل الرأى العام فى أعمال السلطات العامة او بأية طريقة
أخرى ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهراً وبغرامة
لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ،

وذلك ما لم يثبت حسن نيته .

ويحكم بنفس هذه العقوبات على من نقل بسوء قصد بواسطة .

احدى الطرق المتقدم ذكرها الأخبار أو الأوراق السابق بيانها ،

المادة ١٦٦ مكررة

يحكم بالعقوبات السابقة على الأشخاص الآتى ذكرهم بصفة :

فاعلين أصليين على حسب الترتيب الآتى :

١ — المديرون أو ملتزمو الطبع مهما كانت حرفتهم أو الاسم .

الذى يتسمون به ،

٢ — فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فالمؤلفون ،

٣ — فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فأصحاب المطابع ،

٤ — فان تعذرت اقامة الدعوى ضدهم فالبايعون أو الموزعون .

أو اللاصقون .

وهذا كله مع عدم الاخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك .

ان كان لها وجه .

ولا يقبل من أحد أن يتخذ مبرراً أو عذراً من كون الرسائل .

أو المطبوعات أو المصنوعات أو الرسومات أو النقوش أو الصور .

أو الرموز انما نقلت عن نشرات صدرت في القطر المصري أو في الخارج .

المادة ١٦٨

الحكم على من ارتكب جنائية بواسطة المطبوعات يترتب عليه .

حتماً الغاء الجريدة أو الرسالة الدورية التى حكم على صاحبها أو .

مديرها . وينص على الالغاء فى نفس الحكم الصادر بالعقوبة .

واذا صدر حكم بسبب التحريض على ارتكاب جنائية غير .

الجنايات المضرة بامن الحكومة ولم يترتب على ذلك التحرير. فعل الجناية ، أو صدر بسبب الطعن في مسند الملكية المصرية أو في نظام توارث العرش أو في حقوق الملك وسلطته أو صدر بسبب العيب في حق الذات الملكية وكانت العقوبة المأمور بها في الحكم بسبب هذا العيب هي الحبس فيجوز أن يؤمر في نفس الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين الى ستة أشهر . وفي حالة صدور حكم ثان بالعقوبة بسبب احدى الجرائم المذكورة في أثناء السنتين التاليتين للحكم الاول يجب أن يؤمر في الحكم اما بتعطيل الجريدة أو الرسالة مدة ستة أشهر أو بالغائها نهائياً ، وإذا صدر حكم ثالث بالعقوبة في جريمة من الجرائم المذكورة في أثناء السنتين التاليتين للحكم الثاني فانه يترتب عليه حتما الغاء الجريدة أو الرسالة الدورية نهائياً ويؤمر بذلك في الحكم .

وكل حكم صادر بالغاء الجريدة أو الرسالة الدورية يجوز أيضاً أن يؤمر فيه بقفل المطبعة مؤقتاً أو نهائياً اذا كان صاحبها قد عوقب بصفة كونه شريكاً

وإذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة أخرى من غير الجنح المضرة بأفراد الناس جاز اصدار أمر في الحكم الأول الصادر بعقابه بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوماً وأكثرها شهر . فان حكم عليه بالعقوبة في أثناء السنتين التاليتين للحكم الاول بسبب جنحة من نوع الاول يجوز أن يؤمر في الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين الى ستة أشهر .

مادة ٢ - على وزير الحقاينة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من

تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بمرأى المنتزه في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٣ (٩ يولية سنة ١٩٢٥) .

(المعاهدة المعقودة بين مصر والمانيا)

مادة ١ — يتمتع رعايا كل من الدولتين المتعاقبتين بحق التوطن والاقامة في ارض الدولة الاخرى على أن يكونوا خاضعين لجميع قوانينها وللوائح البوليس

مادة ٢ — لاجل التمتع بهذا الحق يجب عليهم ان يكونوا حاصلين على مستندات كافية تثبت شخصيتهم وجنسياتهم تبعاً للقواعد التي تقرر فيما بعد باتفاق الطرفين

ولكل من الدولتين المتعاقبتين الحق المطلق في ان تحرم على رعايا الدولة الاخرى التوطن او الاقامة بارضها ، كما ان لها هذا الحق في ابعادهم عن ارضها لسبب من الاسباب الاتية وهي :

صالح أمن الدولة في الداخل أو في الخارج ، صدور حكم جنائي أو لسبب له علاقة بنظام الصحة أو الاداب

ماده ٣ — تفوض الحكومة المصرية للحكومة الالمانية بصفة مؤقتة حق محاكمة الرعايا الالمان بمصر امام محاكم قنصلية في جميع المواد التي كانت المحاكم الالمانية مختصة بنظرها حتى سنة ١٩١٤

وينتهى هذا التفويض عند العمل بنظام قضائي جديد ينفذ في جميع الاجانب بالقطر المصري

ويكون هذا التفويض بالشروط والقيود الاتية :

(ا) في المواد الجنائية تكون المحاكم القنصلية مختصة بالحكم في القطر المصري بصفة نهائية الا في حالة الطعن على تلك الاحكام لوجه من الالوجه القانونية

(ب) تكون المحاكم المصرية مختصة بمحاكمة الرعايا الالمان

دون المحاكم الفصلية الالمانية فى المواد الجنائية الاتيه :

١ — فى الجنائيات أو الجنح المخلة بامن الدولة المصرية فى الداخل.
أو فى الخارج أو ضد نظام الحكومة القائم أو ضد النظام الاجتماعى.
المنصوص عليها فى البابين الاول والثانى من الكتاب الثانى من.
قانون العقوبات الاهلى وفى القانون رقم ٣٧ الصادر فى ٩ سبتمبر

سنة ١٩٢٣

٢ — التطاول أو العيب فى حق جلالة ملك مصر أو فى حق.
أعضاء الاسرة الملكية طبقاً للقانون رقم ٣٢ الصادر فى ٢ اكتوبر
سنة ١٩٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الاهلى
٣ — فى الجنائيات أو الجنح التى تقع من الرعايا الالمان الموظفين.
أو المستخدمين فى المصالح العامة المصرية أثناء تأدية وظائفهم أو
بسبب تأديتها

(ج) يجوز للسلطات المحلية فى كل وقت أن تباشر اجراءات.
التحقيق الابتدائية طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها بشرط اخطار
قنصلاتو المانيا بذلك فى الحال

مادة ٤ — لأجل تطبيق هذا الاتفاق يقصد بكلمة « الرعايا
الالمان » أهالى الحكومة الالمانية (الرىخ) الذين من أصل المانى.
أو الذين اكتسبوا هذه الرعية بحكم القانون

مادة ٥ — تكون هذه المعاهدة نافذة بعد خمسة عشر يوماً من.
تاريخ التوقيع عليها . ويجب التصديق عليها من برلمان كل من
الدولتين ، ويكون تبادل التصديق عليها فى أقرب وقت بالقاهرة

محريرا فى القاهرة من نسختين أصليتين فى ١٦ يونية سنة ١٩٢٥

. مرسوم بقانون

بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها

نحن فؤاد الاول ملك مصر اطلع

رسمنا بما هو آت

الفصل الاول — أحكام عمومية

مادة ١ — تنفيذاً لنصوص هذا القانون تعتبر المواد المذكورة
بعد كجواهر مخدرة :

(١) الافيون الخام والافيون الطبي ومستحضراتهما ،

(٢) المورفين والكوديين والديونين والهيروين وأشباه القلويدات

الآخرى للافيون وجميع أملاح هذه الجواهر ومشتقاتها وكذا

الأمرجة والمركبات أو المستحضرات الرسمية وغير الرسمية (وضمنها

الادوية المسماة بمضادات الافيون) المحتوية على أية نسبة من

الهيروين أو على نسبة ٢ من عشرة في المائة من المورفين أو الديونين

أو ٨ من عشرة في المائة من الكوديين أو أى نسبة تزيد على ذلك

(٣) الكوكا — أوراقها وثمارها ومسحوقها وجميع مستحضراتها
أو مشتقاتها ،

(٤) الكوكايين وأملاحه ومشتقاته والنوفوكايين وكل

المستحضرات المشتعلة على كوكايين أو نوفوكايين بنسبة تزيد على

واحد من عشرة في المائة ،

(٥) الايجونين ،

(٦) القنب الهندي (الحشيش) وجميع مستحضراته ومشتقاته

على اسم تعرض به في التجارة

وكذلك كل مستحضر اقربازيني يحتوى على جوهر من الجواهر

المذكورة بنسبة تساوى النسبة السابق ذكرها أو تزيد عليها أى ٢ من عشرة فى المائة من المورفين أو الديونين و ٨ من عشرة فى المائة من الكوديين وواحد من عشرة فى المائة من الكوكايين أو النوفوكايين أو أى نسبة كانت من الهيروين

ويجوز لوزير الداخلية — بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية وبمقتضى قرار يصدر منه — أن يدخل فى الكشف السابق ذكره أى إضافة أو تعديل يرى لزومه لصالح الصحة والآداب العامة ولا تنفذ الإضافات والتعديلات المذكورة فيما يتعلق بتطبيق نصوص هذا القانون الا بعد مضى شهرين من تاريخ نشر القرار الصادر باعتمادها فى الجريدة الرسمية

مادة ٢ — محظور على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يسلم أو يتنازل عن الجواهر المخدرة بأية صفة كانت أو أن يتدخل بصفة وسيط فى تجارة الجواهر المذكورة أو احرازها أو شرائها أو بيعها أو التنازل عنها الا فى الاحوال المنصوص عليها فى هذا القانون وبالشروط المبينة به

الفصل الثانى — الجلب والتصدير

مادة ٣ — محظور على أى شخص أن يجلب الى القطر المصرى أو يصدر منه أى جوهر مخدر الا بترخيص خاص من مصلحة الصحة العمومية عن كل جلب أو تصدير

مادة ٤ — لا يمكن اعطاء رخص التصدير الا للأشخاص المرخص لهم بالاتجار بتصدير المواد السامة . ويمكن اعطاء رخص

الجلب للأشخاص المذكورين بعد :

(١) أصحاب الصيدليات أو أصحاب المحلات المعدة لصنع

المستحضرات الاقربازينية

(٢) أصحاب معامل التحاليل الكيماوية أو الصناعية أو

الابحاث العلمية

(٣) تجار المواد السامة المرخص لهم قانوناً

(٤) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها

(٥) الوكلاء أو الوسطاء (القومسيونجية) للمتحصلات الطبية

أو الاقربازينية المرخص لهم قانوناً

(٦) الاطباء البشريون والاطباء البيطريون واطباء الاسنان

المرخص لهم وكذلك مديرو المستشفيات والمستوصفات

ومع ذلك فان رخص الجلب لا يجوز اعطاؤها للاطباء البشريين

والاطباء البيطريين وأطباء الاسنان الحائزين لدبلومة الا اذا كان

يخدم تذكرة الرخصة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين

والمواد التالية لها من هذا القانون عن الجواهر الموضحة بها

وينجب على الطالب ان يبين في طلبه كمية وطبيعة الجواهر

المخدرة التي يريد جلبها أو تصديرها مع بيان الاسباب التي تبرر

الجلب أو التصدير لاجل احتياجات مهنته أو تجارته وكذلك جميع

البيانات الاخرى التي يمكن ان تطلبها منه مصلحة الصحة العمومية

ومصلحة الصحة الحق في رفض الترخيص المذكورة أو تخفيض

الكمية المطلوبة

مادة ٥ — لا يجوز تسليم الجواهر المخدرة التي تصل الى الجمر

الاحكامى رخصة الجلب المشار اليها في المادة السابقة أو لوكلائهم
عند الاطلاع على الرخصة المذكورة

ويجب أيضاً ابراز رخصة التصدير عند خروج المواد من
الجمرك بقصد التصدير

مادة ٦ — لايجوز جلب أو تصدير انواد المخدرة ضمن طرود
محتوية على مواد أخرى

وفي حالة ارسالها داخل طرود بوسته يجب أن يرسل الطرد
موصى عليه وأن يبين عليه طبيعة وكية ونسبة المواد المذكورة

مادة ٧ — ممنوع منعاً باتاً جلب الافيون الطبي الذى تقل

نسبة المورفين فيه عن ١٠ فى المئة وكل رسالة تجلب من هذا الجوهر
يجب أن تكون مصحوبة بشهادة من القابريقة توضح بها نسبة
مايحتوى عليه الافيون من المورفين

وبفض النظر عن هذه الشهادة يكون لمصلحة الصحة العمومية
الحق فى عمل تحليل للجوهر قبل خروجه من الجمرك

الفصل الثالث — أحكام خاصة بالصيديليات

مادة ٨ — مع عدم الاخلال بنصوص القوانين واللوائح
المعمول بها فيما يختص بالصيديليات يجب على الصيادلة فيما يتعلق
بالاتجار بالمخدرات واستعمالها أن يتبعوا نصوص المواد الآتية :

مادة ٩ — يجب أن تحفظ المواد المخدرة فى أوعية توضع عليها
بطاقة بيضاء وتكتب عليها اليا ات بالاسود . وتكتب كلمة (سم)
على البطاقة بالأسود على شريط أسود .

مادة ١٠ — مع مراعاة ما هو مذكور بالمادة ٢١ بشأن تذاكر الرخص لا يجوز للصيادلة أن يصرفوا جواهر مخدرة بأي شكل، كان بدون تذكرة طبية .

مادة ١١ — لا يجوز للصيادلة أن يصرفوا تذاكر طبية محتوية على جواهر مخدر ما لم تكن هذه التذاكر مستوفية للشروط الآتية :
يجب أن تكتب بالحبر أو بقلم الانيلين بكيفية واضحة وأن تذكر فيها كمية الجواهر المخدر بالأرقام والحروف ،
ويجب أن تؤرخ التذاكر وتمضى بالكامل وبين بها علاوة على ذلك عنوان الموقع عليها وكذلك رقم التليفون اذا كان عنده تليفون ،

ويجب أيضاً أن يبين بها اسم المريض وعنوانه وسنه .
مادة ١٢ — لا يجوز للصيادلة تحضير تذاكر طبية تحتوى على جواهر مخدرة غير الكوديين ولا أن يصرفوا تلك الأدوية اذا انقضت مدة تزيد على سبعة أيام من تاريخ كتابة التذكرة واذا كان بالتذكرة محاليل للتحقق تحت الجلد فيجب ألا تتجاوز هذه المدة يومين ولا يحسب ضمن هذه المدة اليوم الذى حرر فيه الطبيب التذكرة .

مادة ١٣ — لا يجوز تكرار تحضير التذاكر المحتوية على جواهر مخدرة إلا بموجب تذكرة جديدة .

والتذاكر الطبية المحتوية على مورفين أو ديونين أو كوكايين أو توفوكايين أو كوديين يجوز تكرارها بشرط ألا تتجاوز نسبة هذه المواد النسبة المنصوص عليها فى المادة الأولى وألا يتجاوز مجموع

كيتها ثلاثة ستيجرامات .

ولا يجوز تكرار تحضير التذاكر الطبية المحتوية على احدى المواد المذكورة بالمادة الاولى السابقة بأية نسبة كانت الا بموجب تذكرة طبية جديدة اذا كانت معدة للحقن تحت الجلد .

مادة ١٤ — المستحضرات الخصوصية المصنوعة في الخارج أو في القطر المصرى المعدة لتناولها من الفم أو للاستعمال من الظاهر وتكون محتوية على مورفين أو ديونين أو كوكايين أو نوفوكايين أو كوديين يجوز صرفها بدون تذكرة طبية بشرط ألا تزيد نسبة هذه الجواهر فيها عن النسبة المنصوص عليها في المادة الاولى وألا يزيد مجموع كيتها عن ثلاثة ستيجرامات .

والمستحضرات الخصوصية المحتوية على أى جوهر من الجواهر المبينة بالمادة الاولى بأية نسبة كانت لايجوز صرفها بدون تذكرة طبية اذا كانت معدة لاستعمالها للحقن تحت الجلد .

مادة ١٥ — لا يجوز للصيادلة صرف تذكرة طبية موصوف بها كوكايين أو نوفوكايين لاستعماله كقطرة أو لاستعماله من الظاهر اذا زادت كمية الكوكايين أو النوفوكايين عن عشرين ستيجراما في المحلول كله أو اذا زادت نسبة احدى هاتين المادتين عن ٢ في المائة . أما اذا كان الكوكايين أو النوفوكايين قد أمر به الطبيب للاستعمال الباطنى فيجب أن يخلط بجوهرين على الأقل من الجواهر الطبية القمالة اذا تجاوزت كمية الكوكايين أو النوفوكايين عشرين ستيجراما في التركيب كله .

مادة ١٦ — لا يجوز للصيادلة أن يستعملوا الافيون الخام

أو الافيون المسحوق (الطبي) فى المستحضرات الاقرباز يذينة الا
اذا كان محتويًا على ١٠ فى المائة من المورفين بالضبط
مادة ١٧ — اذا كان الدواء معداً لمعالجة الاسنان فعلى الصيدلى
أن يكتب على بطاقة الدواء المنصرف كلمتى (للاسنان فقط) .
واذا كان الدواء معداً للحيوان وجب أن يكتب على البطاقة
كلمتا (للحيوان فقط) .

مادة ١٨ — كافة الجواهر المخدرة الواردة الى الصيدلية أو
المنصرفة منها يجب قيدها فى دفتر خاص للوارد والمنصرف تكون
صفحاته مرقومة ومختومة بختم مصلحة الصحة العمومية . ويذكر
فى القيد بحروف واضحة وسهلة القراءة فيما يختص بالوارد تاريخ
الورود واسم وعنوان البائع ونوع وكية الجوهر المخدر وفيما يختص
بالمنصرف يذكر ما يأتى :

- (١) اسم وعنوان محرر التذكرة ،
 - (٢) اسم المريض ولقبه وعنوانه وسنه ،
 - (٣) التاريخ الذى صرف فيه الدواء والرقم التسلسل المقيد به
فى دفتر التذاكر الطبية وكذا كمية المخدرات التى يحتوى عليها .
- ويدون بهذا الدفتر علاوة على ذلك جميع البيانات الأخرى
التي يصدر بها قرار وزارى .

مادة ١٩ — لا ترد التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة
لحاملاها باى حال من الاحوال ويجب أن تحفظ بالصيدلية ويبين
بها تاريخ صرف الدواء .

ومع ذلك فانه يحق لحاملاها أن يطلب من الصيدلية أن تعطيه

صورة من التذكرة بوضع عليها ختم الصيدلية وتاريخ ورقم قيدها في الدفتر الخاص .

مادة ٢٠ — يجب حفظ الدفاتر والتذاكر المذكورة بالمواد السابقة لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد حصل بالدفتر وأن تكون تحت تصرف مفتشى مصلحة الصحة العمومية .

مادة ٢١ — يجوز للصيدالة صرف جواهر مخدرة بموجب تذكرة الرخص المنصوص عليها فيما يلي وبالكيات المبينة على هذه التذاكر للأشخاص المذكورين بعد :

الأطباء البشريون والأطباء البيطريون وأطباء الاسنان . وأصحاب معامل التحاليل أو محلات المستحضرات الاقربازينية . ومديرو المستشفيات والمستوصفات ومعاهد التعليم .

مادة ٢٢ — تذكرة الرخص المذكورة بالمادة السابقة تصرف من مصلحة الصحة العمومية بعد تقديم طلب يبين به ما يأتي :

- (١) طبيعة الجواهر المخدرة المحتاج لها الطالب ،
- (٢) الكمية اللازمة للطالب لمدة ستة شهور ،
- (٣) جميع البيانات الاخرى التي يمكن أن تطلبها مصلحة الصحة العمومية .

وإذا كان قد سبق للطالب ان حصل على تذكرة رخصة بالكيات التي استنفدها وجب عليه أن يرفق هذه الرخصة بطلبه وتذكرة الرخصة المعطاة لأطباء الاسنان لا يمكن أن يصرف لهم بمقتضاها الا المخدرات الاتية : أمبول الكوكايين والادرتالين (٢ في المائة من الكوكايين على الأكثر) وأمبول النوفوكايين

« هـ فى المائة من النوفوكاين على الاكثر) .

ولمصلحة الصحة العمومية دائماً الحق فى رفض اعطاء الرخصة أو تخفيض الكمية المطلوبة وللطالب أن يرفع شكواه من ذلك الرفض الى الوزير الذى يقضى فيها بصفة نهائية ولا يجوز الطعن فى قراره أمام المحاكم .

مادة ٢٣ — يجب أن يبين بتذكرة الرخصة :

(أولاً) اسم حامل تذكرة الرخصة ولقبه وصناعته وعنوانه ،
(ثانياً) مجموع كمية الجواهر المخدرة التى يمكن الحصول عليها بموجب تذكرة الرخصة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها له فى الدفعة الواحدة

ويجب أن تؤرخ تذكرة الرخصة ويوقع عليها من موظف مصلحة الصحة الذى أعطاها .

مادة ٢٤ — يجب على الصيادلة أن يبينوا على تذكرة الرخصة الكمية المنصرفة وتاريخ الصرف وأن يضعوا امضاءهم بجانب هذه البيانات .

مادة ٢٥ — يجب على الصيادلة سواء كانوا أصحاب أو مديري صيدليات أن يرسلوا الى مصلحة الصحة العمومية فى الاسبوع الاول من شهر يناير وابريل ويوليه وأكتوبر من كل سنة بكتاب موصى عليه كشفاً تفصيلياً عن الوارد والمنصرف من الجواهر المخدرة فى خلال الثلاثة أشهر السابقة وذلك بملء الارانيك التى تعطىها لهم المصلحة .

الفصل الرابع — أحكام خاصة بالاتجار بالجواهر المخدرة

مادة ٢٦ — الاتجار بالجواهر المخدرة يجب أن يكون خاضعاً للقواعد الخاصة المذكورة بعد ذلك بدون اخلال بتطبيق أحكام القوانين واللوائح المعمول بها بشأن الاتجار بالمواد السامة .

مادة ٢٧ — لا يجوز للأشخاص المرخص لهم بالاتجار بالمواد السامة أن يبيعوا أو يسلموا أو يتنازلوا بأية صفة كانت عن الجواهر المخدرة إلا للأشخاص المرخص لهم أيضاً بهذا الاتجار وللصيدلة من أصحاب أو مديري الصيدليات وللأشخاص الذين يدهم مذاكر الرخص المنصوص عليها بالمادة ٢١

ويجب عليهم فيما يتعلق بالفئة الأخيرة من هؤلاء الأشخاص، أن يتبعوا نص المادة ٢٤

مادة ٢٨ — جميع الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص له بالاتجار بالمواد السامة أو المنصرف منه يجب بعد قيدها في دفاتر المواد السامة أن يعاد قيدها في دفاتر خاصة للوارد والصادر تكون صفحاتها مرقومة ومختومة بختم مصلحة الصحة العمومية .

ويجب أن يذكر بهذه الدفاتر تاريخ الورد أو الصرف واسم البائع أو المشتري وعنوانه وكمية وطبيعة الجواهر المخدر وكذلك جميع البيانات التي تقررها مصلحة الصحة العمومية .

مادة ٢٩ — على تجار المواد السامة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه الى مصلحة الصحة العمومية في أثناء الاسبوع الاول من كل شهر كشفاً مبنياً به الوارد والمنصرف من الجواهر المخدرة في خلال الشهر السابق وذلك بملء الاراديك التي تعطيها لهم المصلحة .

الفصل الخامس

الاتجار بالافيون الخام الناتج من زراعة القطن المصري
مادة ٣٠ — مع عدم الاخلال بتطبيق الاحكام المدونة
بالقوانين واللوائح المعمول بها الخاصة بالاتجار بالمواد السامة والاحكام
المدونة بالفصل الرابع من هذا القانون يكون الاتجار بالافيون الخام
الناتج من زراعة القطن المصري خاضعاً للشروط الآتية :

(أولاً) يكون الترخيص بذلك بمقتضى رخصة خاصة تعطى من
وزارة الداخلية بناء على طلب من مصلحة الصحة العمومية بحسب
الشكل وطبقاً للقواعد النافذة على الرخص المتعلقة بالاتجار بالمواد السامة،
(ثانياً) وهذه الرخصة تعطى حاملها حق شراء الأفيون الخام
الناتج من زراعة القطن المصري لتصديره للخارج . ومع ذلك فانه
يجوز لحامل الرخصة أن يبيع الأفيون للصيديات ومعامل التجاليل
وكذلك لمحلات المستحضرات الاقربازينية حسب الشروط التي
تقررها مصلحة الصحة العمومية اذ ذكر ذلك في الرخصة .
ويجوز لمصلحة الصحة العمومية أيضاً أن تبيح للتجار المرخص
لهم أن يبيعوا الأفيون لبعضهم لتسكلة الرسائل التي يصدرونها للخارج .

الفصل السادس — أحكام خاصة بالعقوبات

مادة ٣١ — يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاث سنوات وبغرامة
من ١٠ جنيهات الى ٣٠٠ جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :
(١) كل شخص صدرّ أو جلب جواهر مخدرة بدون أن

يكون معه الترخيص الخاص المنصوص عليه بالمادة ٣ من هذا القانون وذلك بدون اخلال بالأحكام التي تطبق في مسائل التهريب،
(٢) كل صيدلى سواء كان صاحب أو مدير صيدلية يبيع جواهر مخدرة أو يتنازل عنها أو يصرفها بأية صفة كانت بدون تذكرة طبية أو تذكرة رخصة أو بكميات تزيد عن المرخص بها في هذا القانون أو عن الكميات المبينة بتذكرة الرخصة ،

(٣) كل شخص مرخص له بالاتجار بالمواد السامة أو بالافيون الخام يخالف أحكام الفقرة الأولى من المادة السابعة والعشرين أو المادة الثلاثين من هذا القانون ،

(٤) كل صيدلى وكذا كل شخص مرخص له بالاتجار بالمواد السامة لا يمسك الدفاتر الخاصة المذكورة بالمادتين ١٨ و ٢٨ أو يحوز أو يحرز جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة أو التي يجب أن تنتج من القيد بالدفاتر المذكورة ،
(٥) كل شخص ليس من الصيادلة أو من الأشخاص المرخص لهم بالاتجار بالجواهر المخدرة :

(١) يكون قد باع جواهر مخدرة أو تنازل عنها أو صرفها بأية صفة كانت ،

(ب) يكون قد حاز أو أحرز أو اشترى جواهر مخدرة مالم يثبت انه يحوز هذه الجواهر بموجب تذكرة رخصة أو تذكرة طبية أو بموجب أى نص من نصوص هذا القانون ،

(٦) كل شخص يشرع في ارتكاب أية مخالفة من المخالفات

السابق ذكرها .

مادة ٣٢ — لا تقل العقوبة عن الحبس لمدة ستة شهور أو عن غرامة قدرها خمسون جنيهاً في الحالتين الآتيتين :

(١) اذا كان بيع الجواهر المخدرة أو تسليمها أو التنازل عنها :
قد حصل لشخص يقل عمره عن ٢١ سنة كاملة ،

(ب) اذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه لنفس المخالفة في،
أى زمن كان وذلك بدون اخلال بتطبيق الأحكام العامة من.
قانون العقوبات ان كان هناك عود بحسب الاحكام المذكورة ..

مادة ٣٣ — كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب.
متركبها بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام وغرامة لا تتجاوز مائة.
قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

فاذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه في أى زمن كان لنفسه.
الفعل فتكون العقوبة الحبس مدة سبعة أيام وغرامة مائة قرش ..

مادة ٣٤ — علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد
السابقة يحكم على المخالف بالايقاف عن حق تعاطى مهنته أو صناعته
أو تجارته مدة تتراوح من ثلاثة أشهر الى سنتين اذا كان يتعاطى
مهنة أو صناعة أو تجارة تستوجب الحصول على اذن أو رخصة .
واذا كان قد سبق في أى وقت الحكم على المخالف بعقوبتين.
لنفس المخالفة فيحكم القاضي بسحب الاذن أو الرخصة للمدة
المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو نهائياً .

مادة ٣٥ — يحكم القاضي علاوة على ذلك باغلاق الصيدلية او

الحل المرخص له بالاتجار بالمواد السامة لمدة تتراوح من ١٥ يوماً لستة شهور أو نهائياً حسب جسامه المخالفة في الحالتين الآتيتين :
(١) اذا كانت قد صرفت جواهر مخدرة بدون تذكرة طبية أو بكمية تزيد على الكمية المرخص بها في هذا القانون ،

(٢) اذا وجدت في الصيدلية أو في الحل كميات من المخدرات .
تزيد أو تنقص عن الكميات الناتجة أو التي يجب أن تنتج من
الفيد في الدفاتر الخصوصية المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٣٦ — مع عدم الاخلال بتطبيق أى نص خاص فيما
يتعلق باغلاق المحلات العمومية أو بيوت الماهرات يجوز للقاضي .
أن يحكم أيضاً على المخالف باغلاق أى حانوت (دكان) له أو محل
يدخله الجمهور وذلك لمدة تتراوح من خمسة عشر يوماً الى ستة شهور .
اذا حصل فيه — بأية صفة كانت — بيع أو تسليم جواهر مخدرة .
أو تنازل عنها أو اذا وجدت فيه كميات من هذه الجواهر بالمخالفة .
لنصوص هذا القانون .

مادة ٣٧ — يحكم في جميع أحوال المخالفات بضبط ومصادرة .
الجواهر المخدرة .

مادة ٣٨ — يخصص بالطريقة الادارية ١٠ في المائة من .
قيمة الغرامات المتحصلة طبقاً لأحكام هذا القانون كمكافأة للأشخاص
الذين يضبطون الجواهر المخدرة التي ارتكبت بسببها المخالفة أو .
يسهلون بأى طريقة كانت ضبط هذه الجواهر .

مادة ٣٩ — مؤقتاً الى أن يمكن وضع نصوص أخرى يعتبر

كل اخلال بنصوص هذا القانون — في حالة اقامة الدعوى أمام المحاكم المختلطة — انه من المخالفات ويماقب مرتكبه بالعقوبات المقررة للمخالفات مع بقاء العمل بنصوص المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦

الفصل السابع — أحكام وقتية وختامية

مادة ٤٠ — جميع الرخص الحالية الخاصة بشراء الجواهر المخدرة وبيعها وتصديرها الغير مطابقة لأحكام هذا القانون تعتبر كأنها ملغاة بعد مضي ستين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية .

مادة ٤١ — يلغى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام للاتجار بالجواهر المخدرة .

مادة ٤٢ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ويعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له

صدر بمرأى تأيدين في ٢٦ شعبان سنة ١٣٤٣ (٢١ مارس سنة ١٩٢٥)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

احمد زيور

وزير الداخلية

اسماعيل صدقي

فهرست هجائی
الاعداد تشير لعدد المواد

(١)

اباحه (ر . أسباب الاباحه)

اتصاف بصفة كاذبة (ر . اختلاس الالقب والوظائف)

اتفاقات جنائية — ٤٧ مكررة

دعوة للانضمام اليه — ٨٤ فقرة ٢

إتلاف واضرار وتخريب وتعيب (ر : أيضاً حريق . نهب)

آثار - ١٤٠

أرض مزرعة - ٣٢٠ - ٣٢٢ و ٣٤٠ فقرة أولى و ٣٤٢ فقرة ثالثة

أشياء مخصصة للعبادة - ١٣٨

إعلانات ملصقة بأمر الحكومة - ٣٣٩ فقرة ثانية

آلات بخارية - ٣١٧

آلات زراعية - ٣٠٩

أوراق تجارية الخ - ٣١٩

» وستادات خصوصية - ٣١٩

» » متعلقة بالحكومة - ١٣٣ و ١٣٤ و ٣١٩

بضائع الخ بواسطة عصابة وبالقوة الجبرية - ٣٢٠

جسور - ٣١٦ و ٣١٧

» تسبب عنه غرق - ٣١٤

حدود - ٣١٣ و ٣١٦ و ٣١٧

حيوانات غير قصد - ٣٤٢ فقرة ثانية

» عمدا - ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢

إتلاف وإضرار وتخريب وتعيب (تابع)

- زرائب المواشى - ۳۰۹
 سبل المواصلات - ۳۱۶ و ۳۱۷
 سفن - ۳۱۶ و ۳۱۷
 سمك : تسميمه - ۳۱۰ و ۳۱۱
 سياج وحدود - ۳۱۳
 صفائح أونمرأ ألواح موضوعة على الشوارع أو الأبنية - ۳۴۱
 فقرة ثانية
 شجر وزرع - ۳۲۱
 « مفروس بالشوارع الخ - ۱۴۰
 عشن الخفراء - ۳۰۹
 علامات جيودوزية أو طبوغرافية الخ - ۳۱۶ و ۳۱۷
 مبان - ۳۱۶ و ۳۱۷
 « معدة للمباداة - ۱۳۸ فقرة ثانية
 « » للنفع العام - ۱۴۰
 بحارى مياه ۳۱۶ و ۳۱۷
 محصولات - ۳۲۰ و ۳۲۱ فقرة أولى و ۳۲۲ و ۳۴۰ فقرة
 أولى و ۳۴۲ فقرة ثالثة
 محلات مخصصة للمنفعة العمومية بنزع خضرتها أو أحجارها الخ -
 ۳۴۱ فقرة أولى
 منقولات الغير - ۳۴۲ فقرة أولى
 نور الطرق العمومية - ۳۴۱ فقرة ثالثة

آثار (اتلافها) - ۱۴۰

اثبات

الامور المقدوف بها - ۲۶۱

الاشتراك في الزنا - ۲۳۸

حسن نية الموظف المرتكب لفعل - ۵۸

اجهاض

إسقاط عمدًا بضرب أو نحوه - ۲۲۴

إسقاط بإعطاء أو استعمال أدوية أو وسائل أخرى - ۲۲۷ و ۲۲۵

رضاء المرأة بالإسقاط - ۲۲۵ و ۲۲۶

شروع في إسقاط - ۲۲۷

مسؤولية الطبيب المسقط اغ - ۲۲۷

احتكار بضائع - ۳۰۰ و ۳۰۱

احتیال على قاصر - ۲۹۴

أحكام معلق تنفيذها على شرط - ۵۲ = ۵۴

إخبار بأمر كاذب

أحكامه - ۲۶۴

عقوبته - ۲۶۲

أخبار كاذبة

مقصود بها احتكار شيء - ۳۰۰ و ۳۰۱

مقصود بها تكدير السلم العام - ۱۹۲

أختام (رخم . فك أختام)

اختراعات ومؤلفات

تقليدها بواسطة الطبع أو الصنع - ٣٠٣ و ٣٠٤
اختصاص المحاكم الأهلية - ١

اختلاس

اختلاس أشياء مودعة أو مؤجوة أو معارة الخ - ٢٩٦
اختلاس أشياء محجوز عليها - ٢٩٧
اختلاس أموال أميرية :
إذا كان المختلس أميناً عليها - ٩٧
» » » مأموراً للحصول الخ - ٩٧
» » » موظفاً - ١٠٣
» » » فحجز من أجور العملة - ١٠٠
» » » أجور عملة لم يشغلهم - ١٠١
اختلاس في حالة التفالس - ٢٨٥ و ٢٨٩
اختلاس الألقاب والوظائف الخ

اتصاف بصفة كاذبة أو زى موظف للقبض على شخص
بدون وجه حق - ٢٤٤

تداخل في وظيفة عمومية بدون صفة أو إذن - ١٣٦
زى زى موظف لارتكاب سرقة - ٢٧٠ فقرة رابعة
لبس كسوة رسمية أو تقلد نشان بدون حق - ١٣٧

اختلاس وكلاء الدائنين - ٢٩٢

اخفاء

أشياء مسروقة - ٢٧٩

الخفاء (تابع)

أموال المفلس — ٢٩٢

بضائع ممنوع دخولها — ١٩٢

جاسوس — ٧٦

جثة قتيل — ٢٠٣

طفل حديث الولادة — ٢٤٥

فار من الخدمة العسكرية — ١٢٧

متهم أو مقبوض عليه الخ — ١٢٦

آداب : الجرائم المتعلقة بها

اتهام حرمه الآداب بواسطة الصحف الخ — ١٥٥

تحريض الشبان على الفجور — ٢٣٣ و ٢٣٤

تحريض المارة على الفجور — ٣٣٨ فقرة ثالثة

زنا الزوج — ٢٣٩

زنا الزوجة — ٢٣٥ - ٢٣٨

» » وعذر زوجها في قتلها — ٢٠١

مخالفات متعلقة بالآداب — ٣٣٨

هتك عرض — ٢٣١ و ٢٣٢

» » بالاكراه — ٢٣٠

وجود بحالة منافية للآداب — ٣٣٨ فقرة أولى

الإدارة أموال وأملاك المحكوم عليه — ٢٥

أدوية (ر . مواد ضارة)

أديان

انتهاك حرمة الأديان ١٣٨

تشويش على إقامة الشعائر الدينية ١٣٨

تعد على أحد الأديان - ١٣٩

قدح أحد رؤساء الديانات في الحكومة - ١٦٩

أسباب الإباحة

الأسباب الخاصة :

حق الدفاع الشرعي - ٢٠٩ - ٢١٥

الأسباب العامة :

أفعال الموظفين الأميريين - ٥٨

ارتكاب فعل عملاً بحق - ٥٥

أسباب تخفيف العقاب (ر : أيضاً ظروف مخففة)

الأسباب الخاصة :

تلبس بالزنا : قتل - ٢٠١

دفاع عن النفس - ٢١٥

الأسباب العامة :

حادثة السن - ٦٠ و ٦٢ و ٦٥ و ٦٦

استجواب بالتعذيب (ر . تعذيب)

استعمال في الزور (ر . زور)

أسرة ملكية

عيب في حق احد أعضائها - ١٥٨

أسعار - تسبب في علوها أو انحطاطها - ٣٠٠ و ٣٠١

إسقاط (ر. إجهاض)

اسلحة (ر. سلاح)

اشتراك

أحكامه الخاصة :

اتفاقات جنائية - ٤٧ مكررة

اغراء بواسطة الصحف الخ - ١٤٨

تقالس بالتدليس - ٢٨٦

تقالس بالتقصير - ٢٩٢

جرائم الصحافة - ١٦٦ مكررة

زنا : عقوبته - ٢٣٧

زنا : اثباته - ٢٣٨

أحكامه العامة :

تعريفه - ٤٨ و ٤٠

عقوباته - ٤١ - ٤٤

أشخاص - المخالفات المتعلقة بهم :

القراء أحجار الخ - ٣٤٥

القراء قاذورات - ٣٤٤ و ٣٤٥

ترك الاولاد يهيمون - ٣٤٦

ترك المجانين يهيمون - ٣٤٦

سب غير علني - ٣٤٧ فقرة اولي

مشاجرة وايداء خفيف - ٣٤٧ فقرة ثانية

أشغال شاقة - ١٥ و ١٤

أشغال عمومية

اختلاس مرتبات المال أو نحوها - ١٠٠ و ١٠١

انتفاع الموظف منها - ١٠٢

تسخير بدون حق - ١٠٠ و ١١٥

تعرض لمنها - ٣١٨

أشياء محجوز عليها

اختلاس المالك الحارس لها - ٢٩٧

اختلاسها المعتبر في حكم السرقة - ٢٨٠

أشياء مضبوطة

مصادرتها في حالة الحكم بعقوبة - ٣٠

إصرار سابق

تعريفه - ١٩٥

أضرار

موظفي الحكومة - ١٠٨ مكرره

مستخدمي المصالح ذات المنفعة العامة - ٣٢٧ مكرره

إضرار (ر .) إتلاف الخ . حريق . نهب)

إطاعة غير جائزة قانونا

الاعلان عنها في الصحف الخ - ١٦٦

إعدام

عقابه - ١٣

إعفاء من العقوبة (ر . موانع العقاب)

إعلانات

نزع أو تمزيق الاعلانات الملصقة بأمر الحكومة الخ - ٣٣٩ مقروءة ٢

باغتسال بحالة منافية للحياء - ۳۳۸ فقرة أولى

اغتصاب (ر . أيضا اختلاس)

اغتصاب أرض بنقل حدودها الخ - ۳۱۳

» الطرق العمومية - ۳۲۸

اغتصاب بالقوة

اغتصاب عقد أو سند الخ - ۲۸۲

» شيء ما - ۲۸۳ و ۲۸۴

شروع في ذلك - ۲۸۳

اغراء (ر . تحريض)

افتراء (ر . اهانة . تعد . سب . قذف)

اهانة وافتراء بواسطة الصحف الخ على :

المحاكم والهيئات النظامية - ۱۶۰

الموظفين العموميين ورجال الضبط - ۱۵۹

وكلاء الدول السياسيين - ۱۶۱

أفغان

تنظيفها - ۳۳۱ فقرة أولى

حريق ناشئ منها - ۳۱۵

أكراه

أكراه الشهود - ۲۵۹

التوقيع على ورقة بالاكره - ۲۸۲

الحصول على مبلغ بالاكره - ۲۸۳

أكراه على بيع - ۱۱۶ و ۱۱۴

آلات (ر. سلاح)

آلات مفرقة (ر. قنابل)

آلات يستعان بها على ارتكاب جرائم:

تركها في الطرق الخ - ۳۳۰ فقرة رابعة

عملها - ۲۸۱

مصادرتها - ۳۰

العاب القمار

مجلات القمار - ۳۰۷

يانصيب (لوتريه) - ۳۰۸

القضاء

اجسام صلبة أو قاذورات على انسان - ۳۴۴ و ۳۴۵

» » » » على عربات أو بيوت - ۳۴۰ فقرة ثانية

أشياء خطيرة في الطريق - ۳۳۰ فقرة ثانية

أشياء في النيل أو الترعة تعوق الملاحة الخ - ۳۴۰ فقرة ثالثة

مواد ضارة في المياه - ۳۳۵

امتداح

امتداح الامور التي تعد جرائم أو جنح وذلك بواسطة:

الصحف الخ - ۱۵۴

امتناع عن الحكم - ۱۰۶ و ۱۰۷

امتياز: تقليده - ۳۰۳ و ۳۰۴

امتيازات أجنبية - ۱

امراة (ر . أني)

أمراض معدية (ر . حيوانات)

أملاك

إتلاف أوخلع الصفايح وما شابهها الموضوعه على الشوارع الخ.
- ۳۴۱ فقرة ثانية

إتلاف منقولات الغير عمداً - ۳۴۲ فقرة اولی

إضرار بحيوانات الغير - ۳۴۲ فقرة ثانية

» بالمزارع أو البساتين - ۳۴۰ فقرة اولی و ۳۴۲ فقرة ثالثة

إطفاء أنوار الطرق أو إتلاف أدواتها - ۳۴۱ فقرة ثالثة

رمى أحجار أو أشياء أخرى على عربات أو بيوت الخ - ۳۴۰

فقرة ثانية

رمى أشياء فى النيل أو الترع تسيق الملاحة - ۳۴۰ فقرة ثالثة

قطع الخضرة ونزع الأحجار وغيرها من المحلات المخصصة

للمنفعة العمومية - ۳۴۱ فقرة اولی

أملاك عقارية

اغتصاب أرض - ۳۱۳

اتهاك حرمة الملك - ۳۲۳ - ۳۲۷

نقل حدود الخ - ۳۱۳

أمن الحكومة

التحريض على ارتكاب الجنايات المخلة به - ۱۴۹

الجنايات المضرة به من جهة الداخل - الكتاب الثانى الباب الثانى

» » » » الخارج - » » » » الاول

امن عام - المخالفات المتعلقة به :

القاء اشياء خطرة على المارين - ۳۳۰ فقرة ثانية

بناء آيل للسقوط - ۳۳۰ فقرة اولى

ترك آلات واسلحة في المحلات العمومية - ۳۳۰ فقرة رابعة

حيوانات - ۳۳۰ فقرة ثالثة و ۳۳۱ فقرتان ثانية وثالثة

سوارىخ وألعاب نارية - ۳۳۲ فقرة اولى

طلقات نارية - ۳۳۲ فقرة ثانية

عدم التحقق على مجنون في حالة هياج - ۳۳۱ فقرة ثانية

أموال أميرية (ر . اختلاس)

انتفاع الموظف من الأعمال المحالة عليه - ۱۰۲

اتهامك

حرمة المنازل - ۱۱۲

ملكية العقارات - ۳۲۳ - ۳۲۷

» المؤلفات الأدبية والفنية والصناعية - ۳۰۳ - ۳۰۶

انثي (ر . أيضا خطف . زنا)

الحكوم عليها بالأشغال الشاقة - ۱۵

اهتجار (ر . فرقة)

إهانة وتعد

بفعل قاضح أو غل بالحياء - ۲۴۰ و ۲۴۱

بطريق الصحف الخ :

على الآداب - ۱۵۵

إهانة وتعد (تابع)

- على المحاكم أو الهيئات النظامية الخ - ۱۶۰
على موظف عمومي الخ - ۱۵۹
على وكلاء الدول - ۱۶۱
على الأديان - ۱۳۹
على موظف عمومي - ۱۱۷ و ۱۵۹

أوراق

- اتلافها - ۱۳۲ - ۱۳۴ و ۳۱۹
اختلاس الأمين عليها لها - ۹۷
اختفائها - ۹۷ و ۱۳۲ - ۱۳۴ و ۲۹۸

أوراق مقدمة للحكمة

سرقها - ۲۹۸

أوصياء العرش (ر. عرش)

إيذاء خفيف (ر. تعد الخ. وضرب الخ)

إيقاف تنفيذ الأحكام - ۵۲ - ۵۴

(ب)

برلمان

إرهاب أحد أعضائه - ۸۶ فقرة ثانية

بضائع

احتكارها ۳۰۰ و ۳۰۱

بضائع ممنوع دخولها

الأنجار بها - ۱۹۲

مصادرتها - ۳۰

بلاغ کاذب (ر . اخبار بامر کاذب)

بناء آیل للسقوط

امتناع عن ترمیمه أو إهمال فيه - ۳۳۰ فقرة اولی
بهائم - (ر . حیوانات)

یوسته و تلغراف و تلفیون

إخفاء أو فتح المكاتب والتلغرافات - ۱۳۵

تعطیل المحابر التلغرافية أو التلیفونية - ۱۴۱ - ۱۴۴
تقلید الطوابع - ۱۹۳

بیع

إكراه علیه - ۱۱۴ و ۱۱۶

غش فيه - ۳۰۲

بیع العقار مرتین - ۲۹۳

(ت)

تأدیب جسمانی - ۶۱

تألیف

اتهام حرمه حقوقه - ۳۰۳ و ۳۰۴ و ۳۰۶

تبلیغ (ر . أيضاً موانع العقاب)

بلاغ کاذب :

إخبار بامر کاذب - ۲۶۴ و ۲۶۶

عقوبته - ۲۶۲

بلاغ لا عقاب علیه - ۲۶۳

تبلیغ بزنا - ۲۳۵ - ۲۳۹

تجارة (ر . أيضاً معاملات تجارية)

البضائع الممنوع دخولها - ۱۹۲

تجاوز الموظفين حدود السلطة

استعمال قسوة - ۱۱۳

اصدار حكم غير حق - ۱۰۶

اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة - ۱۰۹

اغتصاب ملك - ۱۱۴

الإكراه على بيع أو تنازل - ۱۱۴ و ۱۱۶

امتناع عن الحكم - ۱۰۶ و ۱۰۷

انتهاك حرمة المنازل - ۱۱۲

تسخير في أعمال غير مقررة قانوناً - ۱۱۵

توسط في القضايا - ۱۰۵ و ۱۰۶

توقيع عقوبة غير مقررة قانوناً - ۱۱۱

توقيف تنفيذ الاوامر والاحكام أو تأخير تحصيل الاموال - ۱۰۸

تجمهر (ر . ق ۱۰ سنة ۱۹۱۴) صحيفة ۱۶۱

تحرّض (ر . أيضاً صحافة)

على اتفاق جنائي - ۴۷ مكررة

على ارتكاب الجرائم - ۱۴۸ و ۱۴۹ و ۸۲ و ۸۳ فقرة ثانية

المستخدمين والاجراء على التوقف عن العمل ۳۲۷ مكررة

فقرة ثالثة

على الاعتداء على حقوق الغير ۳۲۷ - ۳ فقرة أخيرة

تحزب (ر . عصيان)

تحصيل غير المستحق - ۹۹

تخريب (ر . اتلاف الخ . حريق . نهب)

تدنیس الأشياء الدينية — ١٣٨ و ١٣٩

رصد

تعریفه - ١٩٦

نزیر

استعماله :

استحصال بدون حق على أختام أو تمغات أو نياشين

- ١٧٥ و ١٧٧

أوراق مزورة أو مصطنعة - ١٧٤ و ١٧٦ و ١٧٨ و ١٨٢

و ١٨٣ و ١٨٥

غش أو تقليد :

أوامر الحكومة - ١٧٤ و ١٧٨

أوراق أميرية : إذا كان المزور من الأفراد - ١٨٠

» » » » موظف - ١٧٩ و ١٨١

أوراق البنوك التي أذن بإصدارها - ١٧٤

» مراتب أو سندات خزينة الحكومة - ١٧٤ و ١٧٨

تذكرة سفر باسم مزور - ١٨٤ و ١٨٧ و ١٩١

» » مصطنعة أو مزورة - ١٨٥ و ١٩١

» » مرور باسم مزور - ١٨٤ و ١٨٧ و ١٩١

» » مصطنعة أو مزورة - ١٨٥ و ١٩١

مغف الذهب أو الفضة - ١٧٤ و ١٧٨

ختم لإحدى الجهات أو الشركات المأذونة أو البيوت

التجارية - ١٧٦

ختم إحدى المصالح الخ - ١٧٤ و ١٧٨

نزیر (تابع)

غش أو تقلید (تابع)

ختم الحكومة أو ولی الامر: إذا كان المزور موظفاً - ۱۷۴

۱۷۸ و

دفتر لو کاندۀ بقید اسماء مزورة فيه - ۱۸۶ - ۱۹۱

شهادة مرضية: اعطاؤها - ۱۸۹ و ۱۹۰ و ۱۹۱

عملها - ۱۸۸ و ۱۹۰ و ۱۹۱

طوابع پوستة وتلغراف (ر. تقلید)

کتابۀ فی یاض فوق توقيع - ۲۹۵

محركات أحد الناس - ۱۸۳

نزيف المسكوكات - ۱۷۰ - ۱۷۳

تسليم للوالدين أو الوصي - ۶۱ و ۶۲

تسميم (ر. أيضا قتل)

تسميم الحيوانات - ۳۱۰ - ۳۱۲

تسول (ر. شحاذة)

تشجيع على ارتكاب بعض الجرائم - ۸۳ فقرة ثالثة

تشويش الشعائر أو الاحتفالات الدينية - ۱۳۸

تضامن في الفرامات - ۴۴

تعد وايداء (ر. أيضا إهانة)

تعد على موظف الخ - ۱۱۸

قسوة صادرة من موظف - ۱۱۳

مشاجرة أو تعد أو ايداء خفيف - ۳۴۷ فقرة ثانية

تعدد الجرائم

القاعدة العامة - ٣٢

عندما ما يكون المجرم من الاحداث - ٦٤

تعدد العقوبات

في حالة الحرب - ١٢٠

قواعده العامة - ٣٣ - ٣٨

تعذيب

أشخاص مقبوض عليهم بدون وجه حق - ٢٤٤

متهمين - ١١٠

تعريض لملك الغير - ٣٢٣ - ٣٢٧

تعريض الطفل للخطر - ٢٤٧ - ٢٤٩

تعويض ورد

أحكامه العامة - ٦ و ٧

الدية - ٢١٦

في حالة التفالس - ٢٩٢

تميب (ر. اتلاف الخ. حريق. نهب)

تفالس

تفالس بالتدليس :

من أعضاء مجلس ادارة الشركة أو مديريها: تعريفه - ٢٨٩

من تاجر: تعريفه - ٢٨٥

عقاب التفالس وشركائه - ٢٨٦

تفالس (تابع)

تفالس بالتقصیر:

من أعضاء مجلس الإدارة الخ: تعريفه - ۲۹۰

من تاجر: تعريفه - ۲۸۷، ۲۸۸

الاشتراك فيه وعقوبته - ۲۹۲

التعويضات وما يجب رده - ۲۹۲

عقوبته - ۲۹۱

تقليد (ر. أيضا تزوير. تزييف المسكوكات)

أشياء صناعية وألحان موسيقية - ۳۰۵ و ۳۰۶

طوابع بوسنة وتلفراف - ۱۹۳

علامات فوزيقه - ۳۰۵ و ۳۰۶

مفاتيح مصطنعة - ۲۸۱

مؤلفات وأشياء ذات امتياز ۳۰۳ و ۳۰۴ و ۳۰۶

تكدير الأمن العام (ر. ثورة. عصيان)

تلفرافات

إفشاؤها أو إخفاؤها - ۱۳۵

تلفراف وتليفون (ر. بوسنة الخ)

تنظيف المداخل أو الافران الخ - ۳۳۱ قسمة أولى

تنفيذ العقوبات (ر. أيضا عقوبات)

إيقاف التنفيذ ۵۲ و ۵۴

حساب مدة الحبس الاحتياطي واستنزائها - ۲۱ و ۲۳

تهدید

- اغتنصاب بالتهدید — ۲۸۲ و ۲۸۳
 إغراء بالتهدید وبواسطة الصحف على ارتکاب جريمة
 — ۱۴۸ — ۱۶۸ (ر. صحافة)
 إهانة موظف بتهدیده — ۱۱۷
 تهدید بتصد أو إيذاء — ۱۸۴
 تهدید بجرمة ضد النفس أو المال — ۲۸۴
 تهدید فی حکم الرشوة ۹۴ و ۹۶
 قبض بدون حق وتهدید بالقتل — ۲۴۴
 تهدید بجرمة أو إفشاء سر للحصول على نقود أو غيرها — ۲۸۴
توريد أشياء على ذمة الحكومة

- استحصال على ربح بواسطة النفس — ۹۸
 إهانة الموظف لمتعهد بالتوريد على عدم الوفاء — ۱۰۴
 إمتناع الموظف مما يحال عليه — ۱۰۲
 تکلیف النفس من غیر ما موریة بعمل شیء على ذمة الحكومة — ۱۰۲
توقف عن العمل — (ر. اضراب)
توقيع على ورقة بیضاء

خیانة الأمانة فيها — ۲۹۵

(ث)

ثورة (ر. أيضاً عصیان)

(ج)

جاسوس

إخفاء جواسیس — ۷۶

تجسس - ۷۱ - ۷۵

جب العقوبات - ۳۵

جثة

إخفاء جثث القتلى - ۲۰۳

إلقاء جثث حيوانات في الماء - ۳۳۵

نقل الجثث داخل المدينة - ۳۳۴ فقرة ثالثة

جرائد (ر . صحافة)

جرائم

ارتكبت خارج القطر المصري - ۲ - ۴

ارتكبت في القطر المصري - ۱ و ۲

الجرائم المنصوص عنها في قوانين ولوائح خصوصية - ۸

الدخول في عقار بقصد ارتكاب جريمة فيه - ۳۲۳ - ۳۲۷

القانون الذي يسرى عليها - ۵

انواع الجرائم - ۹ - ۱۲

جروح (ر . أيضاً ضرب . جروح)

إضرار بحيوانات - ۳۱۰ - ۳۱۲

بغير عمد بحيوانات مملوكة للغير - ۳۴۲ - فقرة ثانية

جلسات علنية

نشر ما يجري فيها بواسطة الصحف الخ - ۱۶۳

جمارك

لأتمتتها وعدم سريان الظروف المخففة على غراماتها - ۲ د

جنایة

تعريفها - ۱۰

جنحة

تعريفها - ۱۱

جنحة مماثلة

في مادة العود - ۴۸

جنون

الجنون من موانع العقاب - ۵۷

جواهر سامة (ر . مواد ضارة)

جيش

تخريض العسكرية بطريق الصحف الخ - ۱۵۲

جاسوسية - ۷۲

(ح)

حاجات المعيشة الضرورية : تحايل في أسرارها - ۳۰۱

حاكم (ر . ولي الامر)

حبس (ر . أيضاً سجن)

حبس احتياطي : استنزاه من العقوبة - ۲۱ و ۲۳

حبس بلا حق - ۲۴۲ - ۲۴۴ (ر . حجز)

عقوبته - ۱۸ - ۲۰

حجز وحبس الناس بدون وجه حق - ۲۴۲ - ۲۴۴

حجز طفل - ۲۴۶

خ حدود الأملاك

• اتلافها أو قتلها - ۳۱۳

حرب (ر محاربة)

حرب أهلية (ر . عصيان)

حرمان من الحقوق والمزايا

• عقوبة تبعية : تعريفها — ۲۴ و ۲۵

حرية التجارة

تعطيلها - ۳۰۱ و ۳۰۰

حرية شخصية

قبض على شخص بدون وجه حق الخ - ۲۴۲ - ۲۴۴

حرية المزايدات

تعطيلها - ۲۹۹

تعطيلها اذا كانت متعلقة بالحكومة - ۱۰۹

حرية المعاملات : تعطيلها - ۳۰۱ و ۳۰۰

حريق

أخشاب معدة للاستعمال وزرع محصود - ۲۲۰ - ۲۲۳

إغراء بواسطة الصحف على حريق - ۱۴۹

آلات زراعة وري - ۲۱۸ و ۲۱۹ و ۲۲۱ و ۲۲۳

أوراق ودفاتر وأوراق تجارية الخ - ۳۱۹

حریق غیر عمد - ۳۱۵

حریق نشأ عنه موت - ۲۲۳ و ۲۲۲

عربات أو قطارات بها أشخاص - ۲۱۷ و ۲۲۱ و ۲۲۳

» » » ليس بها أشخاص - ۲۲۳ و ۲۲۱ و ۲۲۰

غابات ومزارع غير محصودة - ۲۱۸ و ۲۱۹ و ۲۲۱ و ۲۲۳

محلات غير مسكونة - ۲۱۸ و ۲۱۹ و ۲۲۱ و ۲۲۳

» مسكونة - ۲۱۷ و ۲۲۱ و ۲۲۳

مواد مفرقة - ۲۲۳ و ۳۱۵ و ۳۱۷

حقوق الغير . الاعتداء عليها ۳۲۷ - ۳

حكم بشير حق - ۱۰۶

حكومة (ر . أيضا أمن الحكومة)

تخريض على كراهتها بواسطة الصحف الخ - ۱۵۱

تخريب ذخائرها - ۸۱

» مخازنها - ۸۱

» مبانيها - ۸۱

شروع في قلب شكلها - ۷۸

قدح أحد رؤساء الدين فيها - ۱۶۹

حيوانات

اطلاق حيوانات مؤذية أو مفترسة - ۳۳۱ فقرة ثانية

إلقاء جثث حيوانات في الماء - ۳۳۵

تحریش الكلاب - ٣٣١ فقرة ثالثة
ترك حيوانات تركض في جهات مسكونة - ٣٣٠ فقرة ثالثة
سم حيوانات - ٣١٠ - ٣١٢
قتل حيوانات أو الاضرار بها عمداً - ٣١٠ - ٣١٢
قتل حيوانات أو جرحها بغير عمد - ٣٤٢ فقرة ثانية
مرور حيوانات في مزرعة الخ - ٣٤٠ فقرة أولى
مشتبه في اصابتها بأمراض معدية - ٣٣٧
نقل جثث الحيوانات داخل المدن - ٣٣٤ فقرة ثالثة

(خ)

ختم (ر) . تزوير . توقيع على ورقة بيضاء . سلطة عمومية . فك

اختام

خديوى

حق مغفول الخ - ٦٨

خطف

أنثى سنها أكثر من ١٥ سنة - ٢٥٢

طفل حديث الولادة - ٢٤٥

طفل لم يبلغ ١٥ سنة - ٢٥٠ و ٢٥١

لاعقاب على من يتزوج من يخطفها - ٢٥٣

خفض العقوبة - ٦٨ و ٦٩

خيانة

اختلاس (ر) . اختلاس

خیانة الولی أو الوصي للقاصر - ٢٩٤

» التوقيع على ورقة بیضاء - ٢٩٥

سرقة اوراق مقدمة للمحكمة - ٢٩٨

(٥)

دجالون - ٣٢٩

دستور الدولة

شروع فی قلبه - ٧٨

دعوى

نشر ما یجرى بها فی الصحف الخ - ١٦٣

دعوى عمومية

الجرائم التي ترتكب خارج القطر - ٤٥٣

دعوى الزوج ومحاكمة الزانية - ٢٣٥ و ٢٣٩

عفو تام « عن الجريمة » - ٦٨

قاصر مجرم لم يبلغ ٧ سنين - ٥٩

دفاع شرعى

. تعدى حدوده بدون قصد - ٢١٥

قواعده العامة - ٢٠٩ و ٢١٠

قيوده :

الاحتماء برجال السلطة - ٢١١

القتل - ٢١٣ و ٢١٤

مقاومة أحد مامورى الضبط ٢١٢

دفر

جثة قتيل - ٢٠٣

دواب (ر . حيوانات)دول أجنبية

عيب في حق أحد ملوكها - ١٥٧

» » » رؤسائها - ١٥٧

دية - ٢١٦دين (ر . أديان)ديناميت ٧٩ فقرة ثانية(و)راحة عمومية - المخالفات المتعلقة بها :

طلقات نارية - ٣٣٢ فقرة ثانية

عويل وولولة في الجنائزات - ٣٣٣ فقرة ثالثة

لفظ وعاغة في الليل - ٣٣٣ فقرة أولى

ربح بواسطة الغش في شراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة - ١٠٢ و ١٠٣رد (ر . تعويض)رشوة

تعريفها - ٨٩ - ٩٢ و ٩٥ و ٩٤

اخبار برشوة : معافاة من العقوبة - ٩٣

ارشاء شهود - ٢٥٨

شروع في رشوة - ٩٦

شهادة طبيب زورا بمرض الخ - ١٨٩ و ١٩٠

عقوبة الرشوة - ٩٣ و ٩٥ و ٩٦

رؤساء الحكومات (ر. ملوك الخ)

(ز)

زعامة عصاية مسلحة (ر. عصاية مسلحة)

زنا (ر. أيضاً آداب)

أدلة الزنا — ۲۳۸

دعوى الزوج ومحاكمة الزانية — ۲۳۵ و ۲۳۶

زنا الزوج — ۲۳۹

عذر الزوج في حالة قتل الزاني والزانية — ۲۰۱

عقاب الزاني — ۲۳۷

(س)

سب (ر. أيضاً اهانة)

بسيط وغير عانى — ۳۴۷ فقرة أولى

بواسطة الصحف الخ :

أشخاص مطلقاً — ۲۶۵ و ۲۶۶

محاكم أو هيئات نظامية الخ — ۱۶۰

موظف عمومي أو أحد رجال الضبط — ۱۵۹

وكلاء الدول السياسيين — ۱۶۱

سجن (ر. أيضاً حبس)

عقوبته — ۱۶

هروب من السجن — ۱۲۰ و ۱۲۶

سخرة

استخدام أشخاص في أعمال غير مقررة قانوناً — ۱۱۵

حجز كل أو بعض أجور العملة — ۱۰۰

سر

- افشاء اسرار ایتمن علیها أرباب الوظائف الحرة - ۲۶۷
 » » الحكومة لدولة أجنبية - ۷۴ و ۷۵
 » » المكاتب والتلغرافات - ۱۳۵

سرقة

- اختلاس أشياء محجوز علیها معتبر فی حکم السرقة - ۲۸۰
 اخفاء الأشياء المسروقة - ۲۷۹
 أوراق أو مستندات مقدمة للمحكمة - ۲۹۸
 بسيطة - ۲۷۵ و ۲۷۶
 بظروف :
 بأحد الظروف الثمانية المشددة - ۲۷۴ و ۲۷۶
 باكره - ۲۷۱
 بخمسة ظروف مشددة - ۲۷۰
 فی الطريق العمومي - ۲۷۲
 فی الليل - ۲۷۳
 تعريف السرقة - ۲۶۸
 شروع فيها - ۲۷۸
 عدم العقاب علی السرقة فی حالي القرابة والمصاهرة - ۲۶۹ و ۲۸۰
 محصولات لا تزيد قيمتها عن ۲۵ قرشاً - ۲۷۶
 عمل مفاتيح مصطنعة أو آلات - ۲۸۱
 وضع السارق العائد تحت المراقبة - ۲۷۷
سرقة بطريق الغش
 ارکان السرقة - ۲۶۸

سرقة بطريق الغش (تابع)

- أشياء محجوز عليها - ۲۸۰
أموال المفلس - ۲۹۲
أوراق محفوظة في المخازن العمومية - ۱۳۲ - ۱۳۴
» مسامة المحكمة - ۲۹۸
دفاتر تجارية - ۲۸۵ و ۲۸۹
سريان الأحكام على الماضي - ۵

سکر

- بين في المحلات العمومية - ۳۳۸ فقرة ثالثة
سبب مانع للعقاب لأنه غير مقصود - ۵۷
سكك جديدة :

- تسبب في حصول حادث لقطار - ۱۴۷
تعطيل سير القطارات الخ - ۱۴۵ و ۱۴۶

سلاح

- اعطاؤه لمقبوض عليه - ۱۲۵
تركة في المحلات العمومية - ۳۳۰ فقرة رابعة
رفعه على الحكومة - ۷۰
مصادره - ۳۰
سلطة عمومية (ر. أيضاً : أمن الحكومة. حكومة. محكمة. موظفون)
استحصال على ختم مصلحة. بغير حق الخ - ۱۷۵ و ۱۷۷
إهانتها بواسطة الصحف الخ - ۱۶۰
تقليد ختم مصلحة - ۱۷۴

سلطة عمومية (تابع)

قدح أو ذم في الحكومة صادر من أحد رؤساء الدين - ١٦٩
مخالفات متعلقة بها :

امتناع عن قبول عملة البلاد - ٣٣٩ فقرة ثالثة

» » أداء مساعدة لمصلحة - ٣٣٩ فقرة أولى

نزع أو تمزيق الاعلانات الملصقة بأمر الحكومة - ٣٣٩

فقرة ثانية

سلم عمومي (ر. عصيان)

سم (ر. مواد ضارة)

سمك : تسميمه - ٣١٠ و ٣١١

سن : تقدير القاضي له اذا كان غير محقق - ٦٧

سن المجرمين الاحداث - ٥٩ - ٦٧

المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ممن تجاوزوا سن الستين - ١٥

سندات (ر. أوراق)

سواريح - ٣١٥ و ٣٣٢

(ش)

شجر

اتلاف أشجار على العموم - ٣٢١ فقرة ثالثة

» » مغروسة في الشوارع الخ - ١٤٠

شجادة

اغراء الاطفال عليها - ٣٣٨ فقرة رابعة

شروع

اغراء بواسطة الصحف الخ ترتب عليه الشروع في فعل.

جناية - ۱۴۸

تعريفة - ۴۵

عقاب الشروع في جناية - ۴۶ و ۴۸

عقاب الشروع في جنحة - ۴۷

في الاعتداء على حقوق الغير - ۳۲۷ - ۳

شريعة اسلامية

دية - ۲۱۶

حقوق شخصية - ۷

شهادة زور

ارشاء شاهد عليها - ۲۵۸

اكراه شاهد عليها - ۲۵۹

الشهادة زورا في المواد المدنية - ۲۵۷ و ۲۵۸ - ۲۶۰

» » في مواد الجنح والمخالفات - ۲۵۶ و ۲۵۸ و ۲۵۹

» » الجنایات ۲۵۴ و ۲۵۵ و ۲۵۸ و ۲۵۹

اليمين الحاسمة الكاذبة - ۲۶۰

شهود (ر . شهادة زور)

(ص)

صحافة

اغراء على ارتكاب الجرائم - ۱۴۸ و ۱۴۹

اشراك في جرائم الصحافة - ۱۶۶ مكررة

امتداح الجرائم - ۱۵۴

انتهاك حرمة الآداب - ۱۵۵

صحافة (تابع)

- إهانة المحاكم والهيئات النظامية - ١٦٠
 » موظف عمومي أو رجال الضبط - ١٥٩
 تحريض العسكرية على الخروج عن الطاعة - ١٥٢
 » على عدم الانقياد للقوانين - ١٥٤
 » كراهة الحكومة - ١٥١
 تعدد على الأديان - ١٣٩
 تكدير السلم العمومي - ١٥٣ و ١٦٢
 جمع اعانة لتعويض الفرامات الخ على المحكوم عليهم - ١٦٦
 سب - ٢٦٥ و ٢٦٦
 » الموظفين الخ - ١٥٩
 » وكلاء الدول السياسيين الخ - ١٦١
 عقوبات خاصة بالصحافة - ١٦٧ و ١٦٨
 قذف - ٢٦١ - ٢٦٣
 مسؤولية في جرائم الصحافة الخ - ١٦٦ مكررة
 نشر مايجرى في الدعاوى - ١٦٣
 نشر مايجرى في جلسات المحاكم - ١٦٣
 نشر مداولات المحاكم - ١٦٥
 نشر المرافعة القضائية - ١٦٤
 — ٣ —

صحة عمومية (ر. أيضا مواد ضارة)

المخالفات المتعلقة بها :

- إلقاء جثث ومواد مضرّة في الماء - ۳۳۵
 إلقاء قاذورات في طريق عمومي - ۳۳۴ فقرة أولى
 حيازة مأكولات تالفة الخ - ۳۳۶
 حيوانات مصابة بأمراض معدية - ۳۳۷
 نقل اللحوم والجثث داخل المدن - ۳۳۴ فقرة ثالثة
 وضع روث البهائم على الأسطح الخ - ۳۳۴ فقرة ثانية

صباح

في الجنازات - ۳۳۳ فقرة ثانية

لائحة القتن - ۸۸

(ض)ضرب وجروح (ر. أيضا حيوانات)

- بقير قصد - ۲۰۸
 حالة الدفاع الشرعي - ۲۰۹ و ۲۱۵
 دية - ۲۱۶
 عمدا :
 ضرب أفضى الى الموت - ۲۰۰
 » بسيط - ۲۰۶
 مع مقاومة وتعدّي على موظف - ۱۱۹
 من عصاية مسلحة - ۲۰۷
 ناشئ من تعريض الطفل للخطر - ۲۴۸

ضرب وجروح (تابع)

نشأ عنه إسقاط جبلى - ۲۲۴ و ۲۲۷

» » عاهة مستديمة - ۲۰۴

» » مرض أو عجز عن الاشغال مدة تزيد عن عشرين

يوما - ۲۰۵

ضرورة وقاية النفس

مانعة للعقاب - ۵۶

(ط)

طريق عمومى

الحالات المتعلقة به :

احتلاله - ۳۲۸ فقرتان أولى وثالثة

اغتصابه - ۳۲۸ فقرة أولى

إهمال وضع المصاييح على المواد والحفر - ۳۲۸ فقرة ثانية

دجالون ومشعوذون الخ - ۳۲۹

مضايقة الطريق أو مزاحمته - ۳۲۸

وضع أو إلقاء قاذورات فيه - ۳۳۴ فقرة أولى

طفل (ر . أيضا مجرمون أحداث)

إخفاء طفل حديث الولادة - ۲۴۵

» » عمن له حق فى طلبه - ۲۴۶

إغراؤه على الشجاذة ۳۳۸ - فقرة رابعة

تحرىض المارّين على التفسق - ۳۳۸ فقرة رابعة

تركه وتعرضه للخطر - ۲۴۷ - ۲۴۹

طفل (تابع)

- ترکه هائما على وجهه - ۳۴۶
 خطف طفل حديث الولادة - ۲۴۵
 » » لم يبلغ ۱۵ سنة - ۲۵۰ و ۲۵۱
 هتك عرضه - ۲۳۱ و ۲۳۲
 طوابع پوسته و تلغراف
 تقلیدها - ۱۹۳

(ظ)

- ظروف محققة (ر. أيضا أسباب تخفيف العقاب)
 خفض العقوبات المنصوص عنها في الأوامر السابقة على
 القانون - ۲ د
 ظروف محققة في مواد الجنايات - ۱۷
 الموظفون المعاملون بالرأفة - ۲۴

(ع)

عاهة في العقل

- سبب مانع للعقاب - ۵۷
 عته (ر. جنون)
 عدد (ر. سلاح)
 عرش
 إرهاب أحد أوصيائه - ۸۶ فقره أولى
 إعتداء على أحد أوصيائه - ۷۷ فقره ثالثة
 شروع في قلب نظام توارثه - ۷۸
 طعن في نظام توارثه - ۱۵۰

عيب في حق أحد أوصيائه - ١٥٦ فقرة ثانية

عرض : هتكه - ٢٣٠ و ٢٣٢

عزل من الوظائف الأميرية

الأحوال التي يحكم فيها به - ٢٥ فقرة أولى و ٢٧ و ٣١

تصرفه - ٢٦

عسكر وعسكرية (ر . جيش)

عصاية مسلحة - ٧٨ و ٨٠ فقرة أولى وثانية

حصول تدبّر وإيذاء بضرب أو جرح بواسطتها - ٢٠٧

أحوال عدم العقاب فيها - ٨٧

زمامتها - ٧٨ و ٨٠ فقرة أولى

قيادتها - ٧٨ و ٨٠ فقرة أولى

عصيان

تعطيل التغراف والتليفون في زمن الهياج - ١٤٣ و ١٤٤
صحافة :

تحريض العسكرية على الخروج عن الطاعة - ١٥٢

» على الحكومة - ١٥١

تكدير السلم السموي - ١٥٣ و ١٦٢

صياح وغناء لا تأثرة الفتن - ٨٨

عفو - ٦٨ و ٦٩

عفو تام « عن الجريمة ذاتها » - ٦٨

عقاب : موانعة (ر - موانع العقاب)

عقوبة

الاعفاء منها (ر . موانع العقاب)
خفضها - ٦٨ و ٦٩

عقوبات

- إبدال العقوبة بأخف منها - ٦٨ و ٦٩
- إبدال العقوبات الجنائية بأخف منها - ٦٠ و ٦٦
- أصلية : ١٠ - ١٢
- أشغال شاقة - ١٤ و ١٥
- إعدام - ١٣
- حبس - ١٨ - ٢٠
- سجن - ١٦
- غرامة - ٢٢ و ٢٣
- غرامة : التضامن فيها - ٤٤
- إيقاف التنفيذ - ٥٢ - ٥٤
- تبعية : ٢٤
- حرمان من الحقوق والمزايا الخ - ٢٥
- عزل من وظيفة أميرية - ٢٦ و ٢٧ و ٣١
- مراقبة البوليس - ٢٨ و ٢٩ و ٣١ و ٣٨ و ٦٩
- مصادرة - ٣٠ و ٣١
- تعدد الجرائم - ٣٢

عقوبات (تابع)

تعدد العقوبات :

عقوبات مقيدة للحرية - ٣٣ و ٣٦

غرامات - ٣٧

مراقبة البوليس - ٣٨

تعديل العقوبات (ر . أسباب تخفيف العقاب . ظروف مخففة)

تنفيذ العقوبات (ر . تنفيذ)

توقيع عقوبة بصفة غير قانونية - ١١١

جب العقوبات (ر . جب)

حساب العقوبة واستنزائها من مدة الحبس الاحتياطي :

في العقوبات المقيدة للحرية - ٢١

في الغرامات - ٢٣

عفو - ٦٨ و ٦٩

عقوبات مقررة لمخالفات اللوائح الخصوصية - ٣٤٨

عود - ٤٨ - ٥١ و ٦٥

مجرمون أحداث :

تأديب جسماني - ٦٣

تسليم للأهل - ٦٢

عقوبات خاصة بالمجرمين الاحداث - ٦١

مدرسة اصلاحية - ٦٤

علامات فاوريقة

تقليدها - ٣٠٥ و ٣٠٦

عملة (ر . أيضاً تزييف المسكوكات)

امتناع عن قبول عملة البلاد الاهلية - ٣٣٩ فقرة ثالثة

عهدة

اختلاس أموال أميرية - ٩٧
سرقة أوراق أو اتلافها وهي في عهدة مأمور بحفظها - ١٣٢-١٣٤

عود

أحكامه الخاصة :
الاحكام الموقوف تنفيذها - ٥٤
الجنح المعاقب عليها بالاشغال الشاقة ٥٠ و ٥١
المجرمون الاحداث - ٦٥
وضع المتهم في سرقة في حالة العود تحت مراقبة البوليس
٢٧٧ -
وضع المتهم في نصب في حالة العود تحت مراقبة البوليس
٢٩٣ -
أحكامه العامة - ٤٩
تعريفة - ٤٨

(غ)

غاية

عويل و ولولة في الجنازات - ٣٣٣ فقرة ثانية
لفظ وغاية في الليل - ٣٣١ فقرة أولى

غرامة

إتقاصها بنسبة أيام الحبس الاحتياطي - ٢٣
التضامن فيها وعدمه - ٤٤
تعريفها - ٢٢
جمع إلتانه لتعويض الغرامات الخ - ١٦٦
ضم الغرامات - ٣٧

غرق

قطع جسر الخ - ٣١٤

غش (ر . أيضاً تزوير . تزيف . تقليد)

مأ كولات الخ - ٣٠٢

» بواسطة خلطها بأشياء مضرة - ٢٢٩

غش في البيع - ٣٠٢غناء لاثارة الفتن - ٨٨

(ف)

فار من الخدمة العسكرية

إخفاء الفارّين - ١٢٧

فاعل أصلي للجريمة - ٣٩فتنة (ر . ثورة . عصيان)فرقة (ر . أيضاً حريق)

آلات بخارية أو مراحل - ٣١٧

فسق

تحريض الشباب عليه - ٢٣٣ و ٢٣٤

» الممارين عليه - ٣٣٨ فقرة ثالثة

فك اختتام

إهمال الحراس عليها - ١٢٨ و ١٢٩

سرقة بواسطة كسر اختتام - ٢٧٤

فك اختتام - ١٣٠ و ١٣١

» منع إكراه المحافظين عليها - ١٣٤

فوائد غير قانونية - ٢٩٤ مكررة

(ق)

قاذورات

إلقاءها في الطرق ووضعها على مساكن الخ - ٣٣٤ فقرتان.

أولى وثانية

رعى أحجار الخ على عربات أو بيوت - ٣٤٠ فقرة ثانية

» » وقاذورات على أشخاص - ٣٤٤ و ٣٤٥

قاصر (ر . أيضاً طفل . مجرمون أحداث)

عدم إقامة الدعوى على قاصر لم يبلغ سنه ٧ سنوات - ٥٩

قاص (ر . أيضاً محكمة)

امتناعه عن الحكم - ١٠٦ و ١٠٧

توسط موظف لديه - ١٠٥

حكمه بغير حق - ١٠٦

قانون - سريانه على الماضي - ٥

قانون العقوبات

تطبيقه على :

الحقوق المقررة في الشريعة الغراء - ٧

الجرائم التي ترتكب في القطر المصري - ١ و ٢ فقرة أولى.

» » » خارج القطر - ٢ فقرة ثانية و ٣

» المنصوص عنها في القوانين واللوائح الخصوصية - ٨

صدوره - ١٤

قانون المرافعات المدنية

الرجوع إليه في حالة :

إفشاء أسرار الصناعة أو الوظيفة - ٢٦٧

الامتناع عن الحكم - ١٠٧

قبض على أشخاص وحبسهم

- إعارة محل للحبس - ٢٤٣
- إهمال في القبض - ١٢٣
- قبض بدون أمر أو بدون حق - ٢٤٢ - ٢٤٤

قتل

- إخفاء جثة قتيل أو دفنها - ٢٠٣
- تعذيب متهم أفضى الى موته - ١١٠
- حريق نشأ عنه موت - ٢٢٢ و ٢٢٣
- دفاع شرعى - ٢٠٩ - ٢١٥
- دية - ٢١٦
- سياسي - ٧٩ فقرة أولى
- عمد :
- اشترك - ١٩٩
- إغراء بطريق الصحف الخ على قتل - ١٤٩
- تسميم - ١٩٧
- تعريض طفل وتركه - ٢٤٨
- عذر الدفاع الشرعى - ٢٠٩ - ٢١٥
- عذر من فاجأ زوجته متلبسة بالزنا - ٢٠١
- قتل مصحوب بحماية أو جثة أخرى - ١٩٨
- » بلا سبق لإصرار ولا ترصد - ١٩٨
- » مع سبق الإصرار أو الترصد - ١٩٤
- غير عمد :
- إهمال الخ - ٢٠٢
- ضرب عمد الخ أفضى الى الموت - ٢٠٠
- مواد ضارة أعطيت عمدا - ٢٠٠

قتیل - إخفاء أو دفن جثته - ٢٠٣

قذف

تعریفه - ٢٦١ و ٢٦٣

اثبات ما قذف به - ٢٦١

تهدید بالقذف والحصول بذلك على شيء - ٢٨٤

عقاب القذف - ٢٦٢

قنایل - ٧٩ فقرة اولی وثانیة

قناصل جنرالات (ر. وكلاء الدول السياسيين)

قوانين ولوائح

خفض العقوبة في الجرائم المنصوص عنها في الأوامر
والقرارات الخصوصية السابقة - ٢ د

سريان قانون العقوبات على الجرائم المنصوص عنها في
القوانين واللوائح الخصوصية - ٨

عقوبة المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية - ٣٤٨
قيادة عصابة مسلحة (ر. عضاية مسلحة)

قيم أعلى أموال المحكوم عليه - ٢٥

(ك)

كذب الاخبار (ر. أخبار كاذبة)

كسر أختام (ر. فك أختام)

كسوة رسمية (ر. اختلاس الاثواب والوظائف الخ)

كلاب

تحریشها بالمارة أو عدم ردها عنهم - ٣٣١ فقرة ثالثة

(ل)

لحم

تحايل في أسعاره - ٣٠١

تقله داخل المدن - ٣٣٣ فقرة ثالثة

لوائح (ر. قوانين ولوائح)

لوثريّة - ٣٠٨

(م)

مأكولات - غشها (ر. مواد ضارّة)

مال (ر. أملاك)

متهم : إخفاؤه - ١٢٦

مجارى المياه

إتلاف بمجارى المياه - ٣١٦ و ٣١٧

إلقاء مواد مضرّة فيها - ٣٣٥

تسبب في غرق - ٣١٤

سدّ مجارى المياه - ٣٤٠ فقرة ثالثة

مجرمون أحداث

سنتهم أقل من ٧ سنين - ٥٩

سنتهم غير محقق - ٦٧

سنتهم من ٧ إلى ١٥ سنة :

الاحكام الخاصة بهم - ٦١ - ٦٤

تخفيف العقوبات الجنائية عنهم - ٦٠

عود - ٦٥

سنتهم من ١٥ إلى ١٧ سنة .

تخفيف عقوبات الاعدام والاُشغال الشاقة عنهم - ٦٦
مجنون في حالة هياج (ر. أيضا جنون)

إطلاقه - ٣٣١ فقرة ثانية و ٣٤٦

محاربة

إخفاء الجواسيس - ٧٦

إيقاع العداوة بين الحكومة ودولة أجنبية - ٧١

تسليم أسرار للدول الاجنبية - ٧٤ و ٧٥

رفع السلاح على الحكومة - ٧٠

مراسلة العدو - ٧٣

مساعدة العدو - ٧٢

محاكمة (ر. دعوى عمومية)

محبضولات

إتلافها ٣٢١ و ٣٢٢

إخراقها ٢١٨ - ٢٢٣

ترك المواشى ترعى فيها - ٣٤٢ فقرة ثالثة

سرقها إذا كانت قيمتها لا تزيد عن ٢٥ قرشاً - ٢٧٦

مزور في المحبضولات أو ترك المواشى يهربها - ٣٤٠ فقرة أولى

نهب عصاة لها ٣٢٠

محكمة

إماعتها - ١١٧

» بواسطة الصحف الخ - ١٦٠

نشر مايجرى في الجلسات بقصد سئ - ١٦٤

» في دعاوى القذف أو في الجلسات - ١٦٣

» في المداولات السرية - ١٦٥

محكوم عليهم جاوزوا الستين

تنفيذ عقوبة الاشغال الشاقة عليهم - ١٥

محلات مخصصة للمنافع العمومية

قطع خضرة ونزع أحجار الخ - ٣٤١ فقرة أولى

مخالفات

تعريفها - ١٢

المخالفات المتعلقة :

بالأدب - ٣٣٨

بالأشخاص - ٣٤٤ - ٣٤٧

بالملاك - ٣٤٠ - ٣٤٢

بالأمن العام - ٣٣٠ - ٣٣٢

بالراحة العمومية - ٣٣٢ - ٣٣٣

بالسلطة العمومية - ٣٣٩

بالصحة العمومية - ٣٣٤ - ٣٣٧

بالطرق العمومية - ٣٢٨ - ٣٢٩

بالموازين والمقاييس - ٣٤٣

المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية - ٣٤٨

مخالفة أحكام المراقبة - ٢٩

مداولات المحاكم : نشرها في الصحف الخ - ١٦٥

مداخن

إهمال تنظيفها - ٣٣١ فقرة أولى

حريق ناشئ منها - ٣١٥

مدرسة إصلاحية - ٦١ و ٦٤

مرافعة قضائية : نشرها - ١٦٤

مراقبة البوليس

الأحوال التي يحكم بها فيها - ٢٨ و ٣١ و ٦٩

تعديدها - ٣٨

تعريفها - ٢٩

مخالفة أحكامها - ٢٩

مروزر (ر . سكك خديديّة . طريق عمومي)

مزادات

تعطيلها - ١٠٩ و ٢٩٩

مسكوكات (ر . أيضا عملة)

مسكوكات مزيفة أو مزورة - ١٧٠ - ١٧٣

مشاجرة

بدون ضرب أو جرح - ٣٤٧ فقرة ثانية

مشروبات (ر . مواد ضارة)

مشروع لارتكاب بعض الجرائم

العلم بوجوده ٨٥

مصادرة - ٣٠ و ٣١

مصلحة (ر . سلطة عمومية)

امتناع أو إهمال في أداء أعمالها - ٣٣٩ فقرة أولى

مصلحة عمومية

الجنايات والجنح المضرة بها - الكتاب الثاني

معاملات تجارية - الجرائم المتعلقة بها :

تعطيل حرية المعاملات - ٣٠٠ و ٣٠١

تقليد - ٣٠٣ - ٣٠٦

غش المأكولات الخ - ٣٠٢

معاملات تجارية - الجرائم المتعلقة بها : (تابع)

غش المأكولات بواسطة خلطها بشئ مضر - ٢٢٩

» في البيع - ٣٠٢

مفاتيح مصطنعة

سرقة بواسطتها - ٢٦٩ و ٢٧٤

عملها - ٢٨١

مفرقات (ر. قنابل)

مقاومة

أحد مامورى الضبط فى حالة الدفاع الشرعى - ٢١٢

عمل ما أمرت أو صرحت الحكومة بأجرائه من الأشغال

المعموية - ٣١٨

الموظفين العموميين - ١١٨ و ١١٩

مقاييس (ر. موازين الخ)

مكاتب وتلغراف

إخفاؤها أو فتحها الخ - ١٣٥

مکاییل (ر . موازين الخ)

ملاحه . إعاقتها - ۳۴۰ فقرة ثالثة

ملاحظة البوليس (ر . مراقبة)

ملك

إرهابه - ۸۶ فقرة أولى

إعتداء عليه - ۷۷ فقرة أولى وثانية

إلقاء مسئولية عليه - ۱۵۶ مكررة

توجيه لوم اليه ۱۵۶ مكررة

حق العفو (ر . خديوى)

طعن فى حقوقه - ۱۵۰

طعن فى سلطته - ۱۵۰

غيب فى حقه - ۱۵۶ فقرة أولى

ملكه

إعتداء عليها - ۷۷ فقرة ثالثة

غيب فى حقها - ۱۵۶ فقرة ثانية

ملوك الدول الأجنبية (ر . دول أجنبية)

ملكية فنية أو أدبية أو صناعية

انتهاك حرمة الامتيازات - ۳۰۳ و ۳۰۴

» ملكية المؤلفات - ۳۰۳ و ۳۰۴ و ۳۰۶

تقليد ألحان موسيقية وأشياء صناعية - ۳۰۵ و ۳۰۶

» علامات الفاورينات - ۳۰۵ و ۳۰۶

إتلاف منقولات عمدا - ٣٤٢ فقرة أولى

مواد ضارة

إعطاؤها لحبلى فادت إلى إسقاطها - ٢٢٥ - ٢٢٧

» لشخص فنشأ عنها مرضه - ۲۲۸

» » » » موتہ ولم یکن مقصودا - ۲۰۰

» . » » » وفاته بالتسمم - ١٩٧

بيع الماكولات المغشوشة الخ - ٢٢٩

حيازة مواد تالفة أو فاسدة - ٣٣٦

غش المأكولات الخ - ۲۲۹

مواد مفرقة (ر . أيضا حريق)

تخریب باستعمال مواد مفرقة - ۳۱۷

سوارىخ - ۳۱۵ و ۳۳۲ فقره اولى

طلقات نارية - ٣٣٢ فقرة ثانية

موازنين ومقاييس ومكاييل مزورة

حیازتھا - ۳۶۳

غش المشتري فيها - ٣,٢

مواش (ز. حیوانات)

موانع العقاب : أسبابها

حدائة السن - ۵۹

جنون أو عاهة في العقل - ۵۷ فقرة أولى

ضرورة وقاية النفس - ۵۶

غيوبة - ۵۷ فقرة ثانية

موانع العقاب : ظروفها

إخبار باتفاق جنائي - ۴۷ مكررة

» باعتصاب - ۸۷

» بتزوير - ۱۷۸

» بتزييف العملة - ۱۷۳

» برشوة - ۹۳

إخفاء الفار من العسكرية بواسطة أقاربه أو زوجه - ۱۲۷

» » » القضاء - ۱۲۶

زواج بالمخطوفة - ۲۵۳

سرقة بين الأقارب والأزواج - ۲۶۹ و ۲۸۰

موظفون

أسباب الإباحة وموانع العقاب - ۵۸

جرائم ارتكبتها الموظفون :

اختلاس (ر . اختلاس)

إخفاء أو فتح مكاتب أو رسائل الخ - ۱۳۵

إخلال بالواجبات (ر . تجاوز الموظفين حدود السلطة)

اضراب - ۱۰۸ مكرره

امتناع عن الحكم - ۱۰۶ و ۲۰۷

موظفون (تابع)

انتفاع من أشغال مكلف بها - ۱۰۲
تجاوز حدود السلطة (ر . تجاوز الخ)

تحصيل زيادة عن المستحق - ۹۹

تزوير - ۱۷۹ و ۱۸۱ و ۱۸۲

تسخير واستخدام غير قانوني - ۱۰۰ و ۱۱۵

تسليم رسومات وأسرار لدولة أجنبية - ۷۴ و ۷۵

دخول في منزل بغير رضا صاحبه - ۱۱۲

رشوة - ۸۹ - ۹۶

سوء معاملة الأفراد (ر . تجاوز حدود السلطة)

شراء شيء قهراً عن مالكة - ۱۱۴

قبض أو امتناع عن قبض - ۱۷۳

قسوة - ۱۱۳

معاينة غير قانونية - ۱۱۱

جرائم ارتكبت ضد الموظفين :

إكراه في حكم الارشاء - ۹۴ و ۹۶

إهانة - ۱۱۷

» بواسطة الصحف - ۱۵۹

تزوير ختم أحد الموظفين - ۱۷۴

تعدّي ومقاومة - ۱۱۸ و ۱۱۹

تهديد - ۱۱۷

طعن لا يعدّ قذفاً - ۲۶۱

عزل من الوظيفة - ۲۹ و ۲۷ و ۳۱

(ن)

نار (ر . حريق . سوار يخ . طلاقات نارية)

نبات مضر

بشه في غيط — ٣٢١ و ٣٢٢

نصب — ٢٩٣

نقل

حدود — ٣١٣

علامات أو أوتاد الخ — ٣١٦

نقود (ر . عملة)

نهب

تحرىض عليه بواسطة الصحف الخ — ١٤٩

واقع من عصابة بالقوة الاجبارية — ٣٢٠

نور

إطفاء المصابيح في الطرق العمومية أو إلّا فلها — ٣٤١ فقرة ثالثة

إهمال في وضع مصابيح على ما يعترض الطرق — ٣٢٨ فقرة ثانية

نیشان

تقلده بغير حق — ١٣٧

(هـ)

هتك عرض — ٢٣٠ — ٢٣٢

هدايا ووعدود

رشوة — ٨٩ — ٩٦ و ١٨٩ و ٢٥٨

هروب

- إخفاء الفارّ من العسكرية — ١٢٧
 » المسجون أو المتهم الخ — ١٢٦
 إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء — ١٢٦ مكررة.
 إعطاء أسلحة للمسجون — ١٢٥
 إهمال الحارس — ١٢١
 تسهيل الهروب — ١٢٤
 تواطؤ الحارس مع المسجون — ١٢٢
 عقاب الهارب — ١٢٠
هروب من المراقبة — ٢٩

(و)

وزیر

- إرهابه — ٨٦ فقرة ثانية
وصي على العرش (ر. عرش)
وصي أو ولي : خيانتة للقاصر — ٢٩٤
وظائف

تداخل فيها بدون صفة رسمية — ٣٦

وکلاء الدول السياسيون والقناصل

سبهم أو الافتراء عليهم بواسطة الصحف الخ — ۱۶۱

ولی (ر. وصى)

ولی العهد

إعتداء علیه — ۷۷ فقرة ثالثة

عیب فی حقّه — ۱۵۶ فقرة ثانية

(ی)

یانصیب — ۳۰۷ و ۳۰۸

یمین کاذبة — ۲۶۰ (ر. أيضا شهادة زور)

کافة الحقوق محفوظة

Bibliotheca Alexandrina



0653608